



٥٠ عاماً من الابتكار المتواصل

التقرير السنوي 2021





٥٠ عاماً من الابتكار المتواصل

قاد بنك البحرين والكويت، البنك الرائد في مجال تقديم الخدمات المصرفية على مدى خمسة عقود، تطور الخدمات المصرفية من خلال الابتكار التكنولوجي وإيجاد الحلول التي تفي باحتياجات العملاء.

وفي كل مرحلة من مراحل رحلتنا، تمثل دافعنا الرئيسي في تبني التغيير والتطوير للاستفادة من كل ما هو جديد لإضفاء المزيد من القيمة لعملائنا ومساهميننا والمجتمعات التي نقوم بخدمتها.

وفيما ننظر إلى الوراء لإرث امتد على مدار 50 عاماً، فإننا نتطلع كذلك إلى ما ينتظر جميع الأطراف المعنية لدينا، بينما نصوغ مستقبلاً شاملاً للتمويل يهيئ لنا جميعاً المزيد من الفرص والنجاح.

1970

فبراير 1972

بنك البحرين والكويت يبدأ عملياته من مقره وفرعه الرئيسي الواقع في سوق التجار بالمنامة.

أبريل 1978

بنك البحرين والكويت يفتتح فرعاً متكامل الخدمات في الكويت.

نوفمبر 1979

بنك البحرين والكويت يقوم بتمويل توسعة خط إنتاج ألبا (المنيوم البحرين) بقيمة 70 مليون دولار، وتاجير طائرتين نفائتين من طراز ترايبستار لشركة طيران الخليج.



1980

مارس 1971

تأسس بنك البحرين والكويت ش. م. ب بموجب مرسوم صادر عن صاحب السمو أمير البحرين، وُجِّص له بالعمل كبنك بموجب مرسوم حكومي صادر في 26 يوليو 1971.

ديسمبر 1979

مع افتتاح فرع المحرق، توسعت شبكة فروع البنك المحلية إلى ثمانية فروع.



يناير 1987

مراد علي مراد يصبح أول رئيس تنفيذي بحريني للبنك.



أكتوبر 1987

بنك البحرين والكويت يستكمل انتقاله إلى مقره الرئيسي الجديد الذي شُيّد لهذا الغرض في 43 شارع الحكومة بوسط مدينة المنامة.



ديسمبر 1988

تركيب أجهزة الصراف الآلي العشرة الأولى لبنك البحرين والكويت، وانضمام البنك إلى نظام الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT)، وإدخال بطاقات الدفع فيزا الكلاسيكية والبريميير.



نوفمبر 2006

تم افتتاح شركة إنفيتا، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبنك البحرين والكويت، وتتخصص في معالجة الأعمال وخدمات إدارة علاقات العملاء لإسناد الأعمال لأطراف خارجية، لتصبح بذلك واحدة من الشركات الرائدة في هذا المجال بالمنطقة.

يونيو 2000

إطلاق خدمة e-Bank، أول خدمة مصرفية تفاعلية عبر الإنترنت في البحرين.

يناير 2001

إطلاق "الهيرات"، برنامج شهادات الادخار الفريد من بنك البحرين والكويت الذي يقدم جوائز نقدية سخية.

2000



ديسمبر 2004

بنك البحرين والكويت يحصل على جائزة البحرين من وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

مايو 2005

إطلاق الهوية التجارية الجديدة لبنك البحرين والكويت، الذي يجسد رؤية البنك لمستقبل مشرق للجميع.



مايو 2006

بنك البحرين والكويت يفتتح أول مركز مالي بمفهوم جديد. واليوم، تقدم سبعة مراكز مالية تنتشر في جميع أنحاء البحرين خدمات مصرفية مريحة واستشارات مالية يقدمها مستشارين ماليين شخصيين ومجموعة أخرى من المرافق الرقمية.

نوفمبر 2009

بنك البحرين والكويت يفوز بجائزة تقديرية للتميز في حوكمة الشركات، وتلاها فوز البنك في الأعوام 2010 و2012 و2013 و2018 بالمزيد من الجوائز تقديراً لدور البنك الريادي على الصعيدين المحلي والإقليمي في مجال الحوكمة.

مارس 2006

بنك البحرين والكويت يصبح أول بنك تجاري في البحرين يصدر برنامج سندات الإيداع متوسطة الأجل بقيمة مليار دولار أمريكي.

1990

يوليو 1991

بنك البحرين والكويت يصدر أول بطاقة ائتمان في البحرين.

أغسطس 1992

بنك البحرين والكويت يقدم بطاقة الخصم فيزا إلكترون لاستخدامها في أجهزة الصراف الآلي ومحطات نقاط البيع العالمية.



أبريل 1999

إطلاق كريدي مكس لتصبح أول مُصدر ومستحوذ لبطاقات الائتمان في البحرين.



ديسمبر 1993

بنك البحرين والكويت يشارك في ترتيب قروض مجمعة كبرى لعدد من الشركات، ومنها ألبا، أسري (الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن وجارمكو (شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم) وجيبك (شركة الخليج للصناعات البتروكيماوية) وشركة طيران الخليج.

يونيو 1999

افتتاح جسر المشاة على شارع الملك فيصل في البحرين وتكفل بنك البحرين والكويت بتكاليف بناءه.

ديسمبر 1999

تجاوز إجمالي أصول بنك البحرين والكويت مليار دينار بحريني لأول مرة، ما جعل من بنك البحرين والكويت أكبر بنك تجاري في البحرين.

نوفمبر 1996

افتتاح المكتب التمثيلي لبنك البحرين والكويت في دبي.



2020

يناير 2020

افتتاح أول فرع BBKPLUS رقمي في البحرين سيتي سنتر، وتلاه افتتاح أربعة فروع رقمية أخرى توفر مجموعة واسعة من تقنيات الخدمة الذاتية.



أكتوبر 2011

افتتاح أول مركز صحي لبنك البحرين والكويت في منطقة الحد في البحرين، ليعمل على تحسين وتسهيل الحصول على الرعاية الصحية للسكان في المملكة.



ديسمبر 2021

نسبة الموظفين العاملين في البنك تصل إلى 40.4 في المائة من إجمالي القوى العاملة للمجموعة.



يوليو 2020

إطلاق تطبيق BBKPLUS الإلكتروني، الذي يتيح لعملاء البنك فتح حسابات التوفير وحساب الهبات وحساب تحويل الراتب وحساب موني ميكر بالعملة الأجنبية وتطبيقات القروض عن بُعد خلال دقائق معدودة وبمستوى عالٍ من الأمان وسهولة الاستخدام.

ديسمبر 2021

مجلس إدارة بنك البحرين والكويت يوافق على إطار عمل الاستدامة الجديد الخاص بالبنك.



2010

يناير 2019

بنك البحرين والكويت يطلق الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات BBK Privé لصفاة عملائه من النخبة، وهو حساب يوفر لعملائه مجموعة من الحلول المصرفية الخاصة وإدارة ثرواتهم.

ديسمبر 2015

تكريم بنك البحرين والكويت لريادته في مجال التكنولوجيا في حفل توزيع جوائز Banker Middle East، حيث فاز البنك بجائزة أفضل موقع إلكتروني شامل عبر الانترنت للهواتف الذكية.



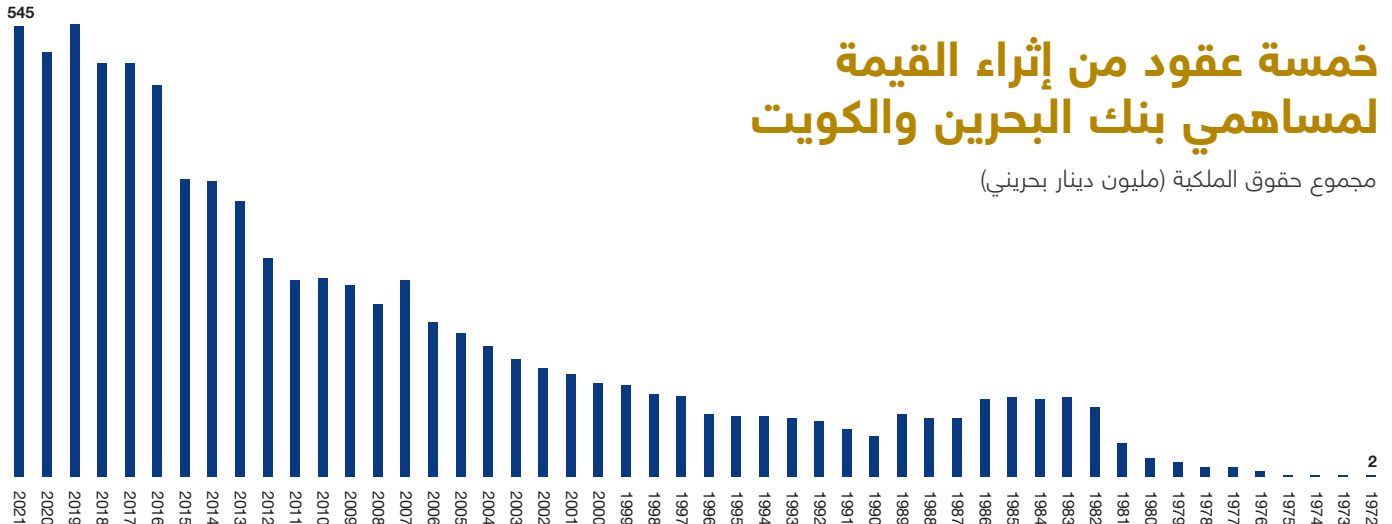
ديسمبر 2015

تدشين نادي الموظفين السابقين وعقد أول لقاء يجمعهم في احتفالية مميزة.



ديسمبر 2016

افتتاح المكتب التمثيلي لبنك البحرين والكويت في تركيا.



خمسة عقود من إثراء القيمة لمساهمي بنك البحرين والكويت

مجموع حقوق الملكية (مليون دينار بحريني)

المحتويات

القسم الأول بيان عن 2021	القسم الثالث البيانات المالية
4 الرؤية، والرسالة، والقيم	50 استعراض النتائج المالية
5 المؤشرات المالية	53 تقرير مدققي الحسابات المستقلين
6 كلمة رئيس مجلس الإدارة	إلى السادة المساهمين
7 تقرير مجلس الإدارة	القائمة الموحدة لـ:
12 التصنيفات	• المركز المالي 56
14 أعضاء مجلس الإدارة	• الأرباح أو الخسائر 57
16 تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة	• الدخل الشامل الآخر 58
22 الإدارة التنفيذية	• التغيرات في حقوق الملكية 59
24 تقرير الاستدامة	• التدفقات النقدية 60
	61 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
	95 المعلومات المالية الإضافية
	96 إفصاحات بازل 3 – رأس المال التنظيمي
القسم الثاني التقارير والإفصاحات	القسم الرابع محاضر الاجتماعات
28 تقرير حوكمة الشركات	108 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
39 الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت	113 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية
46 معلومات عن المؤسسة	

للإطلاع على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي 2021، تفضل بزيارة: www.bbkonline.com/annualreport2021
بنك البحرين والكويت مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي



صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الابتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

رسالتنا

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية إحتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله، فنحن لن نساوم على التزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والاحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة العملاء وسرعة اتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق التزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسؤوليات والأداء الجيد في الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المُجدين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

إننا مصممون على استخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تساعدنا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

إننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية باستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

قيمنا

الإبداع . الحماس . الريادة . الجدارة

2017	2018	2019	2020	2021	
مؤشرات بيان الدخل (مليون دينار بحريني)					
90.9	109.9	107.3	80.8	82.6	صافي دخل الفوائد
52.2	51.2	51.0	37.8	34.7	إيرادات أخرى
54.0	57.7	63.2	60.7	60.8	مصروفات تشغيلية
58.7	67.1	75.4	52.0	53.1	صافي الربح
%35	%40	%40	%20	%20	أرباح أسهم نقدية
-	-	%5	%10	%10	توزيعات أسهم
مؤشرات المركز المالي (مليون دينار بحريني)					
3,763	3,582	3,865	3,760	3,673	مجموع الموجودات
1,741	1,773	1,671	1,556	1,607	قروض وسلف
796	863	946	1,023	1,051	استثمارات
2,624	2,375	2,170	2,167	2,126	ودائع العملاء
199	145	333	189	245	إقتراضات لأجل
501	500	547	515	545	مجموع حقوق الملكية
الربحية					
39	45	53	35	36	العائد المخفض على السهم الواحد (فلس)
%37.8	%35.8	%40.0	%51.2	%51.8	نسبة مصروفات التشغيل إلى الإيرادات
%1.6	%1.8	%1.9	%1.3	%1.4	نسبة العائد على متوسط الموجودات
%12.1	%13.7	%14.9	%11.4	%10.1	نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية
49,902	50,351	54,139	37,596	41,390	الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)
رأس المال					
%20.0	%19.6	%21.7	%21.8	%23.6	ملاءة رأس المال
%13.3	%14.0	%14.2	%13.7	%14.8	نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات
%39.7	%28.9	%60.9	%36.6	%45.0	نسبة إقتراضات لأجل إلى الحقوق الملكية
السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية					
%46.3	%49.5	%43.2	%41.4	%43.8	نسبة القروض والسلف إلى مجموع الموجودات
%66.3	%74.6	%77.0	%71.8	%75.6	نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء
%21.2	%24.1	%24.5	%27.2	%28.6	نسبة الاستثمارات إلى مجموع الموجودات
%34.7	%27.6	%34.4	%34.8	%32.6	نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات
-	-	%407.1	%289.7	%323.7	نسبة تغطية السيولة*
-	-	%128.7	%134.2	%136.9	صافي نسبة التمويل المستقر*
%5.8	%8.0	%5.9	%6.3	%5.2	نسبة القروض المتعثرة
%2.7	%3.1	%3.0	%2.1	%2.3	هامش الربح الصافي
1,176	1,333	1,392	1,384	1,282	عدد الموظفين

* التاريخ الفعلي لتطبيق احتساب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر كان خلال العام 2019.



المساهمون الأعزاء

مع بدء انتعاش الاقتصاد العالمي في عام 2021، عاد بنك البحرين والكويت إلى النمو، مدعوماً بطرح مجموعة من أحدث التقنيات الجديدة في البنك، وحلول التكنولوجيا المالية، واستراتيجية مالية حصيفة ومتحفظة.

إن نمو صافي الربح بنسبة 2.1 في المائة بعد انتشار جائحة كورونا (COVID-19) يُعد إنجازاً مهماً لنا؛ فضلاً عن قيامنا باستكمال استراتيجيتنا 2019-2021، التي ركزت على الاستثمار في الحلول الرقمية والتقنية واتباع نهج استباقي لفرص الاستحواذ..

ومع استمرار ظهور المزيد من علامات التعافي على الاقتصاد المحلي والإقليمي والدولي، فإننا متفائلون بأن حكومة مملكة البحرين ستنجح في تنفيذ خطتها للتعافي، مدعومة بارتفاع عالمي لأسعار السلع الهامة مثل النفط والألمنيوم، وتطوير العديد من المشاريع العملاقة.

ومع دخولنا العام الخمسين لتأسيس البنك، فإننا نتطلع إلى النمو كمجموعة متنوعة من الشركات التي تفوق الاقتصادات التقليدية والرقمية في البحرين، مع الأخذ في الاعتبار عمليات الاندماج والاستحواذ الممكنة.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أتقدم بجزيل الشكر إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وصاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت. كما أتقدم بالشكر الجزيل لحكومتي البلدين والجهات الرقابية فيهما على دعمهم وتوجيهاتهم لنا خلال العام.

ولا يفوتني هنا أن أشيد بالدور الحيوي لمجلس إدارتنا، ودور جميع الأطراف المعنية الأخرى لدينا، على دعمهم والتزامهم خلال عام 2021، وأتطلع إلى مواصلة تعاوننا وتحقيق المزيد من الإنجازات المستدامة.

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

يتشرف مجلس الإدارة بتقديم التقرير السنوي الخمسين والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين والكويت وشركاته التابعة (المجموعة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

تأمين النمو من خلال قدرتنا على التكيف

مع اقترابنا من ختام عام من التعافي التدريجي، فإننا نتطلع إلى عام 2022 بكل تفاؤل، إذ نحتفل خلاله باليوبيل الذهبي لبنك البحرين والكويت، وهي مناسبة هامة بالنسبة لنا وبشكل خاص في زمن الجائحة، ما يؤكد على المرونة العالية التي تتحلّى بها المجموعة أثناء الدورات الاقتصادية.

وعلى مدى خمسة عقود، تجاوز بنك البحرين والكويت تبعات أحداث عالمية متعددة - بدءاً من الاضطرابات التي شهدتها أسواق الأسهم المحلية والإقليمية، والتباطؤ العالمي في الثمانينيات، وصولاً إلى الصراع الإقليمي والأزمة المالية العالمية في عام 2008 - ونجح في أن يواصل ازدهاره خلالها جميعاً. وعلى الرغم من فداحة الأزمة العالمية الأخيرة، فقد نجحنا في تحقيق أهدافنا المحددة في خطتنا الاستراتيجية 2019-2021.

خلال العام 2021 على وجه التحديد، حققنا العديد من الإنجازات الاستراتيجية، لا سيما في مجال الرقمنة. كما أطلقنا إطار العمل لأنشطتنا البيئية والاجتماعية والمسائل المتعلقة بالحوكمة، فضلاً عن تعزيز وضع السيولة لدينا. وقد تحقق هذا النجاح في مواجهة الضغوط الخارجية - بما في ذلك جائحة كورونا (COVID-19) وتقلبات السوق - والانتعاش التدريجي للاقتصادات.

الدورة الاستراتيجية

كانت قدرة المجموعة على تنفيذ خطتها 2019-2021 مدعومة بتخطيط استثمارية الأعمال قبل تفشي الوباء، وتقليل التعرض لأصول الجلمة والأصول عالية المخاطر، ووضع سيولة قوي، والحفاظ على هوامش تشغيلية جيدة.

لقد نجحنا في احراز تقدم ممتاز في التحول الرقمي، حيث قمنا بتدشين أربعة فروع أو مناطق رقمية BBKPLUS حديثة تزود العملاء بمجموعة من تقنيات الخدمة الذاتية. وفي هذا الصدد، فإننا نخطط لتدشين فرع BBKPLUS الخامس في ديار المحرق خلال العام 2022. وتعكس تلك الخدمات حرص بنك البحرين والكويت وتركيزه على التقارب مع عملائه عبر منصات متعددة، في أي وقت وأينما كانوا.

كذلك قمنا بتدشين خدمات جديدة وهي تقديم طلبات القروض والحصول على الموافقة عليها عن طريق التطبيق للخدمات المصرفية للأفراد وتدشين تطبيق موحد للهواتف النقالة.

شهد العام 2021 تأسيس Lab 973، والتي تم تأسيسها من قبل الشركتين التابعتين كريدي ماكس وانفيتا، وهي شركة للابتكار التكنولوجي، في خطوة استراتيجية تهدف إلى دعم التحول الرقمي لبنك البحرين والكويت. وستركز الشركة الجديدة على استكشاف وإنشاء وتقديم خدمات رقمية ذات قيمة مضافة. ويكمن جوهر المشروع في الالتزام بتغيير تجربة المستخدم، بالتعاون مع مجموعة من الشركاء عبر بيئة عمل التكنولوجيا المالية.

وستكون الدورة المقبلة للمجموعة - ومدتها ثلاث سنوات - مدفوعة بالابتكار المستمر في المنتجات والمنصات الرقمية، واستراتيجية الاستحواذ الاستباقية، والتركيز الشديد على تقديم الخدمات التي تركز على العملاء.

كما سيبقى إدخال المزيد من التنوع في الأصول أولوية استراتيجية لنا. وفي أعقاب توقف مناقشات الاستحواذ مع شركة الإثمار القابضة (ش. م. ب) في عام 2021، ندخل عام 2022 برغبة شديدة في التوسع الكبير في الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية التجارية والخزينة والمؤسسات المالية داخل مملكة البحرين وخارجها.

البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة

دعم إطار عمل المجموعة البيئي والاجتماعي والحوكمة استراتيجيتنا المؤسسية في عام 2021، ما يجسد دورنا كمساهم في النمو الاجتماعي والاقتصادي المسؤول والشامل في مملكة البحرين وفي جميع المواقع التي نعمل من خلالها.

وتضمنت المبادرات التعليمية والتدريبية المستمرة خلال العام برنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية، ووقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري، ومختبر بنك البحرين والكويت للواقع الافتراضي والمُعزز في مركز التعلم الإلكتروني بجامعة البحرين، والفعاليات الرياضية والأنشطة المتصلة بالبيئة.

ونظراً لأن العنصر النسائي يمثل نحو 40 بالمائة من موظفي المجموعة، فقد واصل البنك تحسين التنوع بين الجنسين في عام 2021 ونتطلع إلى زيادة هذا التنوع بشكل أكبر من خلال سياسات بنك البحرين والكويت لتمكين المرأة.

ومع دخولنا عام 2022، سيواصل بنك البحرين والكويت تطوير استراتيجيته الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لتلبية احتياجات المجتمع الملحة، ودعم التنمية الشاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز خلق فرص العمل، وتعزيز خدمات العملاء، ودعم وتطوير موظفينا، وتطبيق بروتوكولات الحوكمة ذات الصلة في كل ما نقوم به. ويعالج مجلس الإدارة قضايا الحوكمة من خلال لجنة التعيين والمزايا والحوكمة، وقد مكن هذا المنتدى بنك البحرين والكويت من تنفيذ استراتيجيات الحوكمة الخاصة به على مدى السنوات العشر الماضية.

المؤشرات المالية

في عام 2021، حقق بنك البحرين والكويت ربحاً صافياً بلغ 53.1 مليون دينار بحريني، بزيادة بنسبة 2.1 في المائة مقارنة بعام 2020، بما يعادل عائد أساسي للسهم الواحد قدره 36 فلساً (2020: 35 فلساً). وبلغ صافي دخل الفوائد 82.6 مليون دينار بحريني، بينما بلغت حقوق المساهمين العائدة إلى ملاك البنك 542.8 مليون دينار بحريني (2020: 511.8 مليون دينار بحريني) في نهاية العام 2021.

يعود التحسن الكبير في الأداء المالي إلى انخفاض صافي المخصصات من 5.6 مليون دينار بحريني خلال العام 2020 إلى 2.9 مليون دينار بحريني خلال العام 2021 بانخفاض قدره 48.2 في المائة بالإضافة لنمو حصة البنك في أرباح شركات زميلة ومشاريع مشتركة إلى ربح قدره 1.7 مليون دينار بحريني مقارنة مع خسارة قدرها 0.1 دينار بحريني خلال العام 2020 ونجحت المجموعة كذلك في خفض تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة وإعادة هيكلة قوائمها المالية لزيادة ربحية الأصول ذات الأداء المنخفض.

وبناءً على النتائج المالية الإيجابية لهذا العام، يوصي مجلس الإدارة بدفع أرباح نقدية سنوية بقيمة 20 فلساً للسهم الواحد، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 10 في المائة لكل سهم، أي ما يعادل سهم واحد لكل 10 أسهم - للمساهمين المسجلين اسمائهم في تاريخ الاستحقاق، شريطة موافقة الجهات الرقابية والجمعية العامة العادية للبنك.

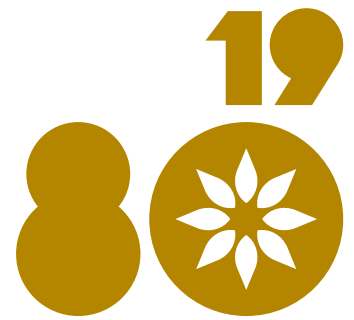




ابتكار متواصل

تأسس بنك البحرين والكويت في عام 1971 ليقود القطاع المصرفي في المنطقة قاطبة، وقام بمضاعفة رأس ماله المدفوع ثلاث مرات خلال أربع سنوات، وافتتح أول فرع له في الكويت. وفي عام 1979، قدم تمويلاً بقيمة 70 مليون دولار أمريكي لتوسيع خط إنتاج بشركة ألمنيوم البحرين (ألبا). وبعد اكتمال 10 سنوات من تأسيسه، افتتح بنك البحرين والكويت ثمانية فروع، عمل بها 350 شخصاً، ونمت أصوله بنسبة 43 في المائة في عام واحد فقط.





ابتكار متواصل

شهدت حقبة الثمانينيات عقداً كاملاً من الاستثمار والتوسع، حيث افتتح بنك البحرين والكويت فرعاً الثاني في الخارج بجمهورية الهند، وتم تعيين مراد علي مراد كأول رئيس تنفيذي بحريني للبنك، وانتقل المقر الرئيسي إلى برج جديد وسط مدينة المنامة. وبحلول عام 1988، بلغت نسبة البعثة في البنك إلى 91 في المائة. كما قام البنك بتركيب أول عشرة أجهزة صراف آلي وإصدار بطاقات الدفع فيزا كلاسيك وبريميير.

تعيين مدققي الحسابات

في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك المنعقد في 24 مارس 2021، تم إعادة تعيين السادة ارنست ويونغ كمدقق خارجي على حسابات بنك البحرين والكويت للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

المخصصات

توصيات مجلس الإدارة بالاعتمادات التالية من صافي أرباح البنك للموافقة عليها من المساهمين:

أرباح مستبقاة كما في 1 يناير 2021	125.6	مليون دينار بحريني
أرباح عام 2021	53.1	
التغيرات الأخرى في الأرباح المستبقاة	2.8	
تحويل الى الاحتياطي القانوني	(5.3)	
أرباح مستبقاة في 31 ديسمبر 2021 قابلة للتوزيع	176.2	
(قبل توزيعات الأرباح المقترحة)		
توزيعات مقترحة للتبرعات الخيرية	(2.2)	
توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (20 بالمائة من رأس المال المدفوع)	(29.7)	
بعد خصم أسهم الخزينة		
أسهم منحة مقترحة (10 بالمائة من رأس المال المدفوع)	(15.0)	
أرباح مستبقاة في 31 ديسمبر 2021	129.3	
(بعد توزيعات الأرباح المقترحة)		

نظرة مستقبلية

مع دخولنا عامنا الخمسين، يتطلع مجلس الإدارة إلى تأمين النمو المستدام عبر تعزيز مرونته وكفاءته، والتكيف مع التحديات الجديدة وحماية رأس مال المجموعة. كما سيواصل بنك البحرين والكويت دعم المصالح طويلة الأجل لموظفيه وعملائه والمجتمعات التي يعمل من خلالها.

ومع رغبة متحفظة في تحمل المخاطر وميزانية عمومية قوية ومحفظة أصول متنوعة بشكل متزايد، سيكون بنك البحرين والكويت في وضع جيد بشكل استثنائي لتعزيز القيمة للمساهمين وللاقتصاد المملكة في عام 2022. ومن خلال تقديم المزيد من الابتكارات والتطوير الرقمي داخلياً عبر مجموعة من المبادرات الهامة، فإننا سنشارك - وبشكل استباقي - مع الأطراف المعنية الأخرى عبر بيئة عمل التكنولوجيا المالية في المنطقة.

شكر وتقدير

بالنيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمساهمي بنك البحرين والكويت على دعمهم المستمر لنا وثقتهم في عام من النمو من خلال المرونة التي نتحلى بها. كما أتوجه بجزيل الشكر لعملائنا على ولائهم ورعايتهم المستمرة، والشكر موصول لفريق الإدارة والموظفين على عملهم الدؤوب. فقد مكنتنا قدرتهم على التكيف وابتكار حلول جديدة في مواجهة التحديات الخارجية الكبرى والاستمرار من خدمة عملائنا الكرام على أفضل وجه في كل الأوقات.

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة،،،

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة



في 26 يوليو 2021، أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف قدرة بنك البحرين والكويت على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل (IDR) عند B+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما يعبر عنها تقييم معدل الجدوى (VR) عند b+.

ويعتمد هذا التصنيف على القوة المستقلة للبنك، كما يؤكده معدل الجدوى (VR). وهو معدل جدوى محدود بالبيئة التشغيلية في البحرين، وبشكل أكثر تحديداً، التصنيف السيادي لمملكة البحرين عند B+.

وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني

تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل

B+

B+	تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل
B	تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل
b+	معدل الجدوى (VR)
4	معدل الدعم
B	الحد الأدنى لمعدل الدعم
B+	الديون ذات الأولوية والغير مكفولة بضمانات
مستقرة	النظرة

تاريخ إصدار التقرير: 26 يوليو 2021

في 10 مايو 2021، أكدت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف بنك البحرين والكويت للودائع طويلة الأجل عند B2، مدفوعاً بالتقييم الائتماني الأساسي للبنك (ACB) 2b، وهو نفس التصنيف السيادي لمملكة البحرين (B2).

ويؤكد تصنيف بنك البحرين والكويت عند B2 BCA على امتيازه المحلي القوي، وبشكل يدعم تمويله المستقر وسيولته القوية. كما أعلن البنك عن مستويات رأس مال كافية مدعومة بأرباحه المتكررة.

مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني

الودائع المصرفية طويلة الأجل

B2

B2	ديون طويلة الأجل
B2	ودائع طويلة الأجل
B1/NP	تصنيف مخاطر الطرف المقابل
B2/NP	ودائع مصرفية
b2	تقييم الائتمان الأساسي
b2	تقييم الائتمان الأساسي المعدل
B1(cr)/NP(cr)	تقييم مخاطر إعسار الأطراف الأخرى
B2	الديون ذات الأولوية والغير مكفولة بضمانات
(P)B3	ثانوي
سلبية	النظرة

تاريخ إصدار التقرير: 10 مايو 2021



ابتكار متواصل

تشمل ابتكارات بنك البحرين والكويت المتعددة تدشين أول بطاقات ائتمان في البحرين، والموقع الإلكتروني للبنك، وكريدي مكس. كما دشّن - بشراكة عالمية - بطاقات فيزا وماستركارد الذهبية، وخدمات التحويل النقدي من ويسترن يونيون وصفقات مشتركة مع عدد من الشركات، مثل ألبا وأسري وجارمكو وجيبك وطيران الخليج. تم افتتاح المكتب التمثيلي للبنك في دبي، وتجاوز إجمالي أصول البنك مليار دينار بحريني للمرة الأولى في تاريخه.



مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات
رئيس لجنة التدقيق والالتزام
رئيس لجنة الأعضاء المستقلين
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 21 مارس 1999 (مستقل)
الشهادات والخبرات
شهادة الزمالة (معهد المحاسبين الإداريين)،
لندن، المملكة المتحدة. أكثر من 49 عاماً
في القطاع المصرفي و19 عاماً في
العمل الخاص.



الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 2 مارس 2008 (غير تنفيذي)
الشهادات والخبرات
بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة جورج
واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
20 عاماً في القطاع المصرفي والاستثماري.



محمد عبدالرحمن حسين
عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية
انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 2 مارس 2008 (مستقل)
الشهادات والخبرات
بكالوريوس في الاقتصاد والشؤون المالية،
جامعة حلب، سوريا. أكثر من 42 عاماً في
القطاع المصرفي.



ادريس مساعد أحمد
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 29 مارس 2017 (غير تنفيذي)
الشهادات والخبرات
ماجستير اقتصاد، جامعة الكويت، دولة
الكويت. علوم اقتصاد، جامعة فرجينيا
للتقنية، الولايات المتحدة الأمريكية.
أكثر من 16 عاماً في القطاع الاستثماري.



أشرف عدنان بسيسو
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 29 مارس 2017 (غير تنفيذي)
الشهادات والخبرات
بكالوريوس العلوم في الهندسة المدنية
جامعة ساوثرن ميثوديست، الولايات
المتحدة الأمريكية، ماجستير في الإدارة
ونظم المعلومات، كلية لندن للأقتصاد،
المملكة المتحدة. أكثر من 21 عاماً خبرة في
إدارة الاستثمارات وما يزيد على 31 عاماً في
قطاع التأمين والخدمات المالية.
عضو معين يمثل:
بنك الإثمار



مشعل علي الحلو
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 13 مارس 2019 (غير تنفيذي)
الشهادات والخبرات
شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من
الجامعة الماليزية المفتوحة، وشهادة
البكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة
البحرين. 21 سنة خبرة في القطاع المالي
الحكومي والاستثماري.
عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي



هاني علي المسقطي
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة المخاطر

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 29 مارس 2017 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة
هال، إنجلترا. أكثر من 37 عاماً في
المعاملات المصرفية.

عضو معين يمثل:

بنك الإثمار



جاسم حسن علي زينل
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 22 نوفمبر 1994 (مستقل)

الشهادات والخبرات

ماجستير في الهندسة المدنية، جامعة
الكويت، دولة الكويت. 37 عاماً في القطاع
المصرفي، 4 أعوام في القطاع الحكومي،
10 أعوام في شركات التمويل، 28 أعوام
في شركات الاستثمار، 13 أعوام في
العمل الخاص.



الشيخ خليفة بن دحيح آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 27 فبراير 2005 (مستقل)

الشهادات والخبرات

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جونز
هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية
وماجستير في السياسة الاجتماعية والعامّة،
جامعة جورج تاون، واشنطن، الولايات
المتحدة الأمريكية. 12 أعوام في القطاع
الحكومي (قطاع الاستثمار) و13 أعوام
في القطاع الدبلوماسي.



ناصر خالد الراعي
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 13 مارس 2019 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

شهادة التدقيق الداخلي، معهد المدققين
الداخليين، الولايات المتحدة الأمريكية.
بكالوريوس إدارة الأعمال (تركيز مالي)، جامعة
تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية. أكثر
من 12 سنوات من الخبرة في مجال التدقيق
و استشارات المخاطر لقطاعات متعددة
شاملة القطاع المصرفي والاستثماري.

عضو معين يمثل:

الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي



الدكتورة غنية محسن الدرازي
عضو مجلس الإدارة

انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة
في 24 مارس 2020 (مستقل)

الشهادات والخبرات

دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة دورهام،
المملكة المتحدة. أكثر من 21 عام خبرة في
القطاع المصرفي و2 عام في العمل الخاص.



نور نائل الجاسم
عضو مجلس الإدارة

انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة
في 24 مارس 2020 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

بكالوريوس المحاسبة و التمويل، جامعه
الكويت، دولة الكويت. أكثر من 14 عاماً
في قطاع الاستثمار وإدارة المخاطر.



في خضم استقرار وثبات اقتصادي أفضل، مقرونًا بتعافي الإنفاق الاستهلاكي، سجل بنك البحرين والكويت نتائجاً إيجابية في عام 2021، وقام البنك باستحداث العديد من المنصات الرقمية الجديدة خلال العام ونجح في حماية هوامشه ووضع النقد من خلال إعادة هيكلة ميزانيته العمومية وعملياته الدولية.

برز المشهد الاقتصادي الكلي العالمي خلال العام مدعوماً بالانخفاض المطرد في حالات الكورونا (كوفيد-19)، على الرغم من ظهور المتحور الجديد أوميكرون بحلول نهاية العام؛ فيما عززت حملات التطعيم الناجحة ضد الفيروس من عودة الثقة بين المستهلكين ومجتمع الأعمال، فيما عانى الاقتصاد العالمي بمرور الوقت من ارتفاع الطلب على السلع والمواد الخام، ما حدا بالبنوك المركزية إلى التفكير في رفع أسعار الفائدة.



من جانبه، نجح بنك البحرين والكويت في إدارة عام 2021 عبر الدفاع عن حصته في السوق وتنويع محفظته الاستثمارية الدولية، مقرونا ببرنامج لتحسين الميزانية العمومية والربحية وتقليل التعرض للضغوط الخارجية.

ودعماً للنمو الاقتصادي في المملكة، انجز البنك عدة صفقات كبرى لهيئات حكومية بحرينية في عام 2021، تضمنت تقديم تسهيلات مالية بقيمة 50 مليون دينار بحريني لهيئة الكهرباء والماء، ويجسد تقديم مثل تلك التسهيلات المالية ثقة حكومة المملكة في بنك البحرين والكويت كمؤسسة وطنية بحرينية وكشريك مهم في تمويل مشاريع التنمية الكبرى على مدى نصف القرن الماضي.

كما قدم البنك تسهيلات مالية بقيمة 50 مليون دينار بحريني إلى هيئة البحرين للسياحة والمعارض لدعم مشاريع قطاع السياحة والمعارض التي تنفذها الهيئة في جميع أنحاء مملكة البحرين بهدف تعزيز الاقتصاد الوطني ككل.

علاوة على ذلك، تبنى البنك نهجاً مفصلاً ومحفافاً لضبط التكاليف، مع التركيز - بشكل كبير - على زيادة الكفاءة من خلال التحول الرقمي لدينا والحفاظ على رأس المال والهوامش.

بنك البحرين والكويت - البحرين

في عام 2021، حافظ البنك على معدل ثابت لجذب واستقطاب العملاء الجدد. جاء ذلك في أعقاب استحداث مرفق رقمي جديد يتيح للعملاء فتح الحسابات وطلب القروض بطريقة سريعة ومبسطة. إن تحقيق مثل هذه الإنجازات، فضلاً عن وضع الصيغة النهائية على إطار العمل البيئي والاجتماعي والحوكمة الجديد للبنك، يضعنا في مكانة جيدة لتحقيق النمو المستدام والمستول خلال الفترة المقبلة.

من ناحية أخرى، تمثلت استراتيجيتنا للتحول الرقمي في إعادة تصميم القنوات الرقمية الخاصة بالبنك التي يستخدمها العملاء؛ حيث تم إطلاق منصة جديدة في عام 2021 تدعم الهواتف النقالة والأجهزة اللوحية والأجهزة الأخرى في عرض متعدد القنوات، تتميز جميعها بميزات أمان محسنة مثل المصادقة الثنائية السلسة واستخدام القياسات البيومترية. كما توفر هذه المنصة مجالا لوظائف جديدة يمكن إضافتها في المستقبل، بما في ذلك التكامل مع النظم البيئية المالية. ومع هذه المنصة الجديدة، يمكن للعملاء فتح الحسابات والحصول على الخدمات والمنتجات المالية باستخدام أجهزتهم النقالة، كما يمكن للعملاء من الشركات تلبية احتياجاتهم المصرفية عبر الإنترنت ومن خلال تطبيق الهاتف النقال باستخدام أحدث أنظمتنا المتطورة لإدارة النقد.

لقد باشرنا إدخال الروبوتات للتعامل مع المهام المتكررة، وقدمنا اثنين من هذه الروبوتات خلال العام. كما نقوم كذلك بتجربة أنظمة سير العمل وتقنيات معالجة الشيكات الجديدة القائمة على الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن ادخال أنظمة جديدة لمكافحة الاحتيال للحد من المخاطر والإبلاغ عن سلوكيات العملاء غير المألوفة.

كما أطلق البنك في عام 2021 منصات دفع رقمية متطورة مثل Apple Pay و Garmin Pay و Fitbit Pay.

أما فروع BBKPLUS الرقمية فهي تشكل تحولا كبيراً في مشهد المعاملات المصرفية في البحرين، ما أحدث تغييراً كاملاً في نماذج الفروع وطرق انجاز المعاملات. وتم إطلاق هذا المفهوم - الذي يمكن العملاء من إجراء مجموعة واسعة من المعاملات عبر الخدمة الذاتية - لأول مرة في البحرين سيتي سنتر في عام 2020. وتم افتتاح ثلاثة فروع BBKPLUS أو مناطق رقمية أخرى للبنك في عام 2021، في كل من تالا بلازا ومشروع الأليوان، ومجمع بنك البحرين والكويت المالي بالبديع.

المفهوم الجديد للفروع الرقمية الخاصة بنا لا يمثل جسراً هاماً بين الفروع القديمة والمنصات الرقمية الجديدة فحسب، بل يمثل مستقبل الشبكات الفعلية عبر النظام البيئي المصرفي بأكمله.

كما أحرزت كريدي مكس تقدماً في تنفيذ استراتيجيتها للتنويع من خلال استهداف شرائح العملاء الجدد بمنتجات تشمل بطاقة امتيازات جديدة للعملاء المتميزين متوسطي الدخل، وبطاقة الوالدين والطفل التي تستهدف المراهقين، وميزة تقسيط المشتريات الجديدة التي تسمح لحاملي البطاقات بدفع قيمتها عبر أقساط شهرية مرنة.

إنفيتا

أكملت إنفيتا 15 عاماً من النجاح كمزود لحلول مراكز الاتصال متعددة القنوات لمجموعة بنك البحرين والكويت. وخلال عام 2021، وباشرت في تنفيذ عمليات الأتمتة الروبوتية والأرشفة الرقمية وروبوتات الدردشة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي وحلول رصد ومراقبة عمليات الاحتيال.

موظفونا

واصل بنك البحرين والكويت منح الأولوية لتطوير ثروته البشرية واستقطاب المواهب الجديدة من خلال توفير بيئة عمل نموذجية تشجع الموظفين على الابتكار وتحقيق أهدافهم.

نظم بنك البحرين والكويت حفل الجوائز السنوية في شهر أغسطس لتكريم إنجازات الموظفين خلال العام الماضي. ويعد هذا الحدث جزءاً من برامج تكريم الموظفين المستمر للمجموعة، نظير أدائهم المتميز وجهودهم التي تصب في سياق تحقيق أهداف البنك وتلبية تطلعات عملائه ومساهميهم.

كما تم تقديم جوائز للفرق التي لعبت أدواراً رئيسية في التحول الرقمي والإبداع والابتكار والرقمنة والكفاءة التشغيلية وتميز الخدمة والإنجازات الاستثنائية، فقد ساهمت مرونتهم وعملهم الجماعي والجاد في تمكين البنك من تقديم خدماته للعملاء دون أي انقطاع.

يعد التحول الرقمي والتحول نحو مجتمع غير نقدي أمراً حاسماً للنمو الاقتصادي والشمول المالي، ويلتزم البنك - - بصفته مزود للخدمات - بضمان توفير خدمات ملائمة لجميع العملاء، بما في ذلك قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحيوي.

الفروع والمكاتب الدولية

واصل قسم الخدمات المصرفية الدولية في بنك البحرين والكويت أدائه الجيد، حيث قدم الدعم لعملاء المجموعة في الخارج وأنجز أعمالاً متنوعة للمطلوبات والأصول في العديد من البلدان.

في الكويت، شهدنا نمواً في قاعدة العملاء، بما في ذلك الشركات ذات السمعة المرموقة في قطاعي الطب والنظافة. كما قام بنك البحرين والكويت بتوسيع أعماله في مجال إدارة المدفوعات والنقد وعزز تمويله للقطاع العام والقطاعات الأخرى.

وتماشياً مع استراتيجية التحول الرقمي الشاملة للمجموعة، أطلق بنك البحرين والكويت - الهند بنجاح تطبيق BBKconnect للهواتف النقالة في أغسطس، ما وفر تجربة مصرفية سلسلة للعملاء المحليين.

كريدي مكس

واجهت كريدي مكس ضغوطاً مستمرة في السوق خلال العام بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) والسقف المفروض على العمليات التنظيمية. وعلى الرغم من تلك العوامل غير المسبوقة، فقد نجحت الشركة في حماية حصتها في السوق كلاعب مهيم من خلال إطلاق مجموعة من المنتجات والخدمات والحلول الرقمية الجديدة. وشمل ذلك إطلاق تطبيق eCrediMax لتقديم طلبات الحصول على البطاقات الائتمانية وحسابات البطاقات المدفوعة مسبقاً إلكترونياً، وطرح خدمة Apple Pay والساعات الذكية، بما في ذلك خدمتي Garmin Pay وFitbit Pay.

20
10

ابتكار متواصل

اكتسب الابتكار الرقمي زخماً إضافياً خلال عقد كامل شهد فوز بنك البحرين والكويت بجائزة "أفضل موقع إلكتروني للهواتف الذكية" في حفل توزيع جوائز بانكر ميدل إيست. دشّن البنك الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات للعملاء المتميزين، وشمل التوسع الدولي للبنك افتتاح مكتب تمثيلي في اسطنبول. وفي إطار دعم الرعاية الصحية للمجتمع المحلي، تم افتتاح أول مركز صحي لبنك البحرين والكويت بالحد، فضلاً عن فوزه بالعديد من جوائز المسؤولية الاجتماعية للشركات.





نظرة مستقبلية

مع تطلعنا لتعزيز النمو في حقبة ما بعد الجائحة، فإننا سنواصل المضي قدماً في خططنا الرامية إلى تسريع التحول الرقمي في عام 2022. وتتضمن استراتيجيتنا الجديدة للسنوات الثلاث نشر المزيد من المنصات الرقمية والابتكار المستمر للخدمات والمنتجات التي ستمكننا من مواصلة النجاح وتساعد عملائنا في حياتهم اليومية عبر انجاز معاملاتهم بكل راحة وبإمكانيات معززة.

كما سيتيح لنا توحيد وزيادة تعزيز خدماتنا الرقمية قدرة أكبر على الابتكار الداخلي، والمشاركة مع شركاء التكنولوجيا المالية، وزيادة تعزيز مجالات الأمن والسلامة والتصميم المهمة. وفيما نتخطى مرحلة التعافي الاقتصادي خلال هذه الأوقات، فإننا سنحافظ - وبطبيعة الحال - على طابعنا التقليدي المتمحظ تجاه المخاطر مع تنوع نطاق وصولنا من حيث الخدمات وشرائح العملاء والجغرافيا.

شكر وتقدير

باليابسة عن جميع أعضاء الإدارة التنفيذية، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري لأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر لنا؛ فقد ساهمت توجيهاتهم ومساهماتهم الاستراتيجية على مدار عام طموح من التغيير والنمو والاستثمار في خدمة المجموعة ومساهمتها بشكل استثنائي.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الجهات الرقابية والتنظيمية التي وجهتنا في كل مجالات عملنا خلال عام 2021. كما أعرب عن خالص امتناني وتقديري لعملائنا الأوفياء وموظفينا الاستثنائيين على ولائهم والتزامهم المستمر.

عبدالرحمن علي سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

وواصل بنك البحرين والكويت العمل على ضمان حماية جميع موظفيه من التعرض لفيروس كورونا (كوفيد-19) طوال عام 2021، مع تقديم خيارات العمل عن بُعد للموظفين ممن يعانون من أمراض مزمنة والموظفات الأمهات.

الجوائز

كرمت كل من مجلة جلوبال بيزنس وآي بي اس انتليجنس بنك البحرين والكويت لمساهماته الكبيرة في قطاع الخدمات المالية في البحرين خلال عام 2021، حيث منحت مجلة جلوبال بيزنس البنك جائزة "أفضل بنك تجزئة"، فيما قدمت آي بي اس انتليجنس جائزة "أفضل تنفيذ للمعاملات المصرفية"؛ فيما منحت جلوبال إيكونوميكس البنك جائزة خاصة، حيث أطلقت على بنك البحرين والكويت لقب "بنك التجزئة الأكثر تركيزاً على خدمة العملاء".

وفي ضوء التزامه تجاه مملكة البحرين والمجتمع ككل خلال فترة الجائحة الأخيرة، تشرف البنك بالحصول على جائزة "أفضل مبادرة استجابة لجائحة كورونا (كوفيد-19) للخدمات المصرفية للشركات من مجلة الاقتصاد الدولي.

ومن منظور تشغيلي، حصل بنك البحرين والكويت مرة أخرى على جائزة من جي بي مورغان بعد أن سجل البنك معدل معالجة مباشرة للمعاملات (STP) يزيد على 99 في المائة، لا سيما وأن جائزة جودة المقاصة بالدولار الأمريكي تمنح للبنوك الرائدة في جميع أنحاء العالم التي تحقق كفاءة متميزة في مجال المدفوعات.

استمرارية الأعمال

يطبق بنك البحرين والكويت برنامجاً قوياً لاستمرارية الأعمال داخل المجموعة، ما يساهم في حماية مصالح العملاء والمساهمين والموظفين، وحماية سمعته واستدامته المالية في الوقت نفسه.

في عام 2021، طبقنا خططنا لاستمرارية الأعمال بنجاح لمواجهة مخاطر جائحة كورونا (كوفيد-19)، واستمرت جميع الخدمات دون انقطاع ملحوظ. كما اختبر بنك البحرين والكويت بنجاح مقر التعافي من الكوارث الخاص بتكنولوجيا المعلومات، وقام بمحاكاة هجوم إلكتروني وتم اتخاذ الإجراءات المضادة له بنجاح.

عبدالرحمن علي سيف

الرئيس التنفيذي للمجموعة

المؤهلات والخبرات:

دكتوراه في الاقتصاد، جامعة ليستر، المملكة المتحدة (1992).

39 عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2008.



حسان محمد بورشيد

رئيس تنفيذي

مجموعة الموارد البشرية والشؤون الإدارية

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في إدارة الموارد البشرية، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكية (2006).

27 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 1998.



محمد عبدالله عيسى

رئيس تنفيذي

مجموعة الرقابة المالية والتخطيط

المؤهلات والخبرات:

محاسب قانوني معتمد، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، مجلس ولاية ديلاوير للمحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكية (2001).

30 عاماً من الخبرة في مجال الإدارة المالية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2001.



نديم عبد العزيز الكوهجي

مدير عام

تقييم ومعالجة الائتمان

المؤهلات والخبرات:

بكالوريوس في التمويل وإدارة الأعمال الدولية، جامعة تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية (1988).

24 عاماً من الخبرة المصرفية و12 عاماً من الخبرة في التدقيق.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 1999.



راج كومار دوغار

مدير عام

التدقيق الداخلي

المؤهلات والخبرات:

ACA، معهد المحاسبين الماليين المعتمدين في الهند (1987).

32 عاماً من الخبرة العملية، 21 عاماً منها في التدقيق الداخلي.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2000.



محمد احمد الرئيس

مدير عام

الخزينة والاستثمار

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في التمويل، جامعة أوتاغو، نيوزيلندا (2008).

13 عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2013.



أحمد عبدالقادر تقي

مدير عام

الخدمات المصرفية للشركات

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في إدارة الأعمال - جامعة جلامورجان، المملكة المتحدة (2012).

20 عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2014.



حسن أحمد أبو زيد

رئيس تنفيذي
مجموعة تقنية المعلومات والعمليات

المؤهلات والخبرات:

بكالوريوس في الهندسة المعمارية، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية (1987).
32 عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2019.



أبيك جوسوامي

رئيس المخاطر للمجموعة
إدارة المخاطر والائتمانات

المؤهلات والخبرات:

بكالوريوس في التكنولوجيا (مع مرتبة الشرف) في الهندسة الميكانيكية، المعهد الهندي للتكنولوجيا في كاراجبور (1990). دبلوم الدراسات العليا في الإدارة، المعهد الهندي للإدارة، بنغالور (1992). مدير المخاطر المالية، الرابطة العالمية لمتخصصي المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية (2002). محلل مالي معتمد، معهد المحللين الماليين، الولايات المتحدة الأمريكية (2004).
29 عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2021.



عادل سالم

مدير عام
الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات والخبرات:

دكتوراه في الإدارة، كلية مونراج لإدارة الأعمال، سويسرا (2015).
34 عاماً من الخبرة في الخدمات المصرفية للأفراد ومجال البطاقات والإتصالات.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2017.



إيوان ستيرلينغ

مدير عام
الخدمات المصرفية الدولية
والفروع الخارجية

المؤهلات والخبرات:

بكالوريوس في القانون، جامعة ويلز، المملكة المتحدة (1985).
35 عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2020.



سيموني كارميناتي

رئيس تطوير الأعمال

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة كنت، المملكة المتحدة (1998).
29 عاماً من الخبرة، 13 عاماً منها في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2014.



ندين نبيل الشيراوي

رئيس مجموعة الالتزام
ومكافحة غسل الأموال

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في التنمية الاقتصادية، كلية لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة (2002).
18 عاماً من الخبرة، 14 عاماً منها في مجال الالتزام ومكافحة غسل الأموال.
انضمت إلى بنك البحرين والكويت في عام 2008.





تكمّن الاستدامة في جوهر عمل بنك البحرين والكويت، حيث تمثل نبراساً لسير أعمالنا والتوجهات المستقبلية

أهم مؤشرات أداء الاستدامة في البنك خلال عام 2021 تعزيز حوكمة الشركات



- خمسة من أعضاء مجلس إدارة بنك البحرين والكويت - البالغ عددهم 12 - مستقلين ويشكلون 41.6% من عضوية مجلس الإدارة، ما يتجاوز النسبة المقررة من مصرف البحرين المركزي البالغة 33.3%.
- يسعى بنك البحرين والكويت جاهداً لزيادة التنوع في تكوين بنية مجلس الإدارة بالبنك من خلال تمثيل نسائي مناسب في المجلس؛ فهو يضم حالياً عضويتين تمثلان نسبة 16.6% من إجمالي الاعضاء أما بالنسبة إلى الشركات التابعة لبنك البحرين والكويت؛ تشكل نسبة الإناث 16.6% في كبري مكس و20% في انفيتا.

توافقاً مع الأولويات الوطنية والدولية

قام بنك البحرين والكويت بمواءمة أولوياته مع أهداف رؤية البحرين 2030 لبناء اقتصاد قوي ومجتمع رائد.

كذلك قام البنك بمواءمة أولوياته مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، والتي تشمل مجموعة من 17 مجالاً للقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والتصدي لتغير المناخ.

سيتم نشر تقرير الاستدامة الأول لبنك البحرين والكويت في 2022، وسيتوافر عبر: www.bbkonline.com

مفهوم الاستدامة يتعلق بتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم.

لوضع تصور لهذه المسائل الحيوية، تبنى البنك إطار عمل الاستدامة الخاص به لتحديد وإدارة التأثيرات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، بما يتيح له التركيز على جهوده وترتيب أولوياته في هذا المجال وتعزيز التنمية المستدامة في مملكة البحرين.

ويعتمد إطار الاستدامة للبنك على أربع ركائز، وهي: حوكمة الشركات والمسؤولية تجاه الموظفين والعلاقات طويلة الأمد مع العملاء وتكريس ثقافة المسؤولية الاجتماعية. وتضم الركائز الأربعة ثمانية محاور تغطي 15 قضية رئيسية.

3. قروض (مزاياء) التي تتيح للمستفيدين امتلاك منزل أحلامهم من خلال تسهيلات تمويل عقاري مدعوم من قبل الحكومة البحرينية.

غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية



- التقليل من التأثير السلبي على البيئة من خلال الرصد والاستثمار في التدابير المستدامة للحد من هدر الطاقة، لا سيما فيما يتعلق بالكهرباء والمياه.
- دعم الشركات المحلية من خلال التعامل معهم لتمكين استقرار الاقتصاد المحلي وتوطيد الصلات المجتمعية. في عام 2021، شكلت العقود مع الشركات المحلية نسبة 86% من إجمالي التعاقدات.
- في عام 2021، تم تخصيص 4.2% من الأرباح قبل احتساب الضريبة للمبادرات المجتمعية للتأكيد على أهمية المشاركة في النمو الاقتصادي والمجتمعي للمملكة.

مواصلة مشاريع المسؤولية الاجتماعية

- يلتزم بنك البحرين والكويت بتسخير موارده لدعم المبادرات التي تلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمجتمع، ففي عام 2021، تم تخصيص مبلغ 2.2 مليون دينار بحريني للاستثمار في البيئة والمجتمع مع التركيز بشكل خاص على "الطاقة المتجددة والبيئة" مع تقديم مبادرات مثل:
- قروض لشراء ألواح الطاقة الشمسية للعملاء.
- دعم المبادرة الوطنية للتشجير "دُمت خضراء".
- اعتماد حلول لتوفير استهلاك الطاقة داخل مباني البنك.
- دعم مشاريع القطاع العام التي من شأنها توفير حلول للحد من استهلاك الطاقة.

- نفخر كذلك بالإعلان عن أن الإناث يشكلن حالياً 40.4% من القوى العاملة في البنك.
- في عام 2021، بلغت نسبة النساء في مناصب الإدارة الوسطى والعليا 34% و 18% على التوالي. ويخطط بنك البحرين والكويت لضمان النمو في هذا المجال من خلال توفير برامج التطوير الوظيفي للإناث ممن يشغلن مناصب تنفيذية.

تعزيز العلاقات والتجارب الإيجابية طويلة الأمد مع العملاء



- من المهم تحديد ومعالجة شكاوى العملاء في وقت قصير وبشكل مباشر لضمان تقديم حلول سريعة وتجنب أي تصعيد محتمل لها. في عام 2021، قام بنك البحرين والكويت بحل جميع شكاوى العملاء في غضون 1,4 يوم، وهو أقل بكثير من متطلبات مصرف البحرين المركزي وهي أربعة أسابيع.
- يولي بنك البحرين والكويت اهتماماً كبيراً على الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الإلكترونية لضمان سهولة استخدام القنوات البديلة ولتتمكن العملاء من إجراء معاملاتهم براحة تامة دون الحاجة إلى زيارة فروع البنك. في عام 2021، استحوذت القنوات الإلكترونية على 78% من جميع المعاملات.

- يمثل أحد الأهداف الرئيسية للبنك في مساعدة العملاء على مواجهة التحديات الاجتماعية أو البيئية، أو الاستثمار في المنتجات المستدامة؛ ولذلك فقد قمنا بتوفير خدمات في هذا الإطار، وتشمل:
- 1. قروض ألواح الطاقة الشمسية للعملاء الذين يرغبون في تركيب الألواح الشمسية في منازلهم للحد من استخدام الطاقة.
- 2. فروع متخصصة في تقديم BBK Lite من منتجات وخدمات لذوي الدخل المنخفض والمغتربين.

- كما يخطط بنك البحرين والكويت لإجراء التدريب على مهام مجلس الإدارة والحوكمة لكبار الموظفين بحيث يمكن إدراج عدد من المرشحات في انتخابات مجالس الإدارة للمجموعة المقبلة.
- قرر مجلس الإدارة إدراج مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بالاستدامة ضمن الأهداف السنوية لأعضاء الإدارة بحيث يكون جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة اليومية للبنك.
- في إطار مكافحته للفساد، يفخر بنك البحرين والكويت بأن 100% من موظفيه العاملين في الخطوط الأمامية يتلقون تدريبات سنوية تتعلق بالفساد ومكافحة غسل الأموال، فيما يتلقى جميع الموظفين الآخرين ذلك التدريب مرة كل عامين.
- يحرص بنك البحرين والكويت على خضوع جميع الموظفين للتدريب على مسائل تتعلق بحماية المستهلك ومخاطر السلوك بهدف زيادة الوعي بمخاطر السلوك والنهج التنظيمي والتوقعات، ومتطلبات الحوكمة والتقييم. كما يهدف البرنامج إلى الحصول على الدعم الإيجابي تجاه الالتزام بمعايير السلوك المحددة مثل مدونة الأخلاقيات وتضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وسياسة الهدايا والرشوة وإطار مكافحة الاحتيال وسياسة الإبلاغ عن المخالفات.

مسؤولية البنك تجاه الكادر الوظيفي



- الاستثمار في تدريب موظفينا يتسم بأهمية حيوية، ولذلك يحاول بنك البحرين والكويت زيادة عدد ساعات التدريب السنوية التي يتلقاها كل موظف. في عام 2021 وحده، تلقى كل موظف نحو 23 ساعة تدريبية.
- نسبة الكادر الوطني في بنك البحرين والكويت مهم بالنسبة لنا؛ إذ نؤمن بأهمية تطوير المواهب المحلية وضمان حصول المواطنين على فرص جيدة للنجاح والازدهار. في عام 2021، بلغت نسبة البحرين نحو 95%.



ابتكار متواصل

ومرّ التحول الرقمي فرصاً هائلة في حقبة جديدة تتركز حول العميل مدعومة بالأمثلة والتحليلات و"إنترنت الأشياء". وإدراكاً منه لهذا الواقع الجديد، أعاد بنك البحرين والكويت تعريف الخدمات المصرفية للأفراد مرة أخرى من خلال افتتاح أول فرع رقمي **BBKPLUS** وتطبيق للهاتف النقال. كما تبني البنك تقديم خدمات مصرفية مسؤولة تقوم على مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، فضلاً عن إطلاق إطار عمل للاستدامة الخاص به والتأكيد على التزامه على مدار 50 عاماً تجاه المجتمعات التي يعمل فيها.



القسم الثاني

التقارير والإفصاحات

تقرير حوكمة الشركات	28
الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت	29
معلومات عن المؤسسة	44



يفخر بنك البحرين والكويت بإلتزامه بمعايير استثنائية لحوكمة الشركات المتوافقة مع أفضل المعايير الدولية. وتعتبر الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات أساساً لتحقيق أهداف البنك الجوهرية وفي الحفاظ على مكانته الرائدة ضمن القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

رؤية حوكمة الشركات لدى البنك

إن البنك و الشركات التابعة له بالكامل سوف تواصل حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لمليكيتهم في البنك و سيظل ذلك دوماً من أولوياته ، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة. ولن يكتفي البنك بالإلتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، بما في ذلك دليل المسيطرون الصادر من مصرف البحرين المركزي، بل وسيهتم كذلك بجودة معايير الحوكمة لدى البنك . إن البنك والشركات التابعة له بالكامل ستعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

الامتثال للمتطلبات التنظيمية لحوكمة الشركات

يضمن البنك الإلتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في هذا الصدد. و قد تأكد البنك من التزام البنك الكامل بهذه المتطلبات هذا العام عن طريق مراجعة هذه المتطلبات.

المبادرات في عام 2021

قام بنك البحرين والكويت بتنفيذ مبادرات في عام 2021 لتنفيذ استراتيجية حوكمة الشركات لديه ومتطلبات أخرى خلال العام كالتالي:

- أنجزت بنجاح عملية تقييم المجلس ولجانه وقدمت بعض التوصيات لتطوير أعمال المجلس و لجانه. وترد التوصيات الرئيسية تحت تقييم المجلس واللجان في هذا التقرير.
- استعرض المجلس أيضاً التوصيات الواردة في تقييمات السنوات الماضية للاطلاع على مراحل الإنجاز من تقييمات السنوات السابقة.
- اعتمد المجلس الإطار الجديد للاستدامة، وشكلت لجنة إدارية ولجان فرعية لوضع/استعراض السياسات والبيانات ذات الصلة. وفوضت لجنة التعيين و المزايا و الحوكمة من قبل المجلس لمتابعة هذه المسائل.
- استعرض المجلس استقلالية السادة أعضاء المجلس من خلال عملية سنوية مع مراعاة المتطلبات التنظيمية، وقرار مجلس الإدارة، فضلاً عن أفضل ممارسات الحوكمة في شأن ذلك.
- تم القيام بثلاث مراحل من الامتثال للمتطلبات الرقابية الخاصة بحوكمة الشركات لضمان الامتثال الكامل، من قبل إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الامتثال وإدارة أمانة الشركات. ولوحظت بعض الأمور المتعلقة بعدم الامتثال كما يلي، وجرى معالجتها خلال العام المنصرم:
 1. المسائل الإجرائية المتعلقة بالإفصاحات المتعلقة بانتخاب مجلس الإدارة، والتي يجب أن تكون أكثر وضوحاً في الدعوة إلى إجراء الانتخابات
 2. تعديلات طفيفة على شروط مرجعية بعض لجان مجلس الإدارة، و جدير بالذكر بأنه حتى لو لم يتم تعديل شروط المرجعية فإن البنك التزم بالمتطلبات الرقابية.
 3. تشكيل لجنة المخاطر ليتم تعديله لزيادة عدد الأعضاء المستقلين ليكونوا ثلاثة أعضاء على الأقل من المستقلين وأغلبية مستقلة وأن يكون رئيس اللجنة مستقلاً.

- تم تعزيز استخدام التكنولوجيا من خلال الإستغناء عن الأوراق بشكل كامل لمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة بما في ذلك اعتماد التوقيع الإلكتروني على محاضر المجلس وغيرها من الوثائق للبنك والشركات التابعة له المملوكة بالكامل باستخدام النظام الإلكتروني و الحوسبة السحابية.

- تم التأكيد على إعتناء اللجان الإدارية اجتماعات غير ورقية أيضاً ، باستخدام تكنولوجيا متوفرة لدى البنك.
- تم تطوير وحدة علاقات المستثمرين ضمن دائرة أمانة سر المجموعة وأطلق البنك منصة محدثة لعلاقات المستثمرين مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات الدولية لإبقاء جميع المستثمرين على اطلاع على جميع الإفصاحات ذات الصلة.
- تم تعزيز برنامج تطوير أعضاء مجلس الإدارة لتوزيع الدورات على مدار العام مع التركيز على الأمر ذات الصلة باستراتيجية البنك وإدارة المخاطر والاستدامة. ويتضمن التقرير قائمة بجميع الدورات التي أجريت خلال السنة.
- عقدت جلسة من قبل رئيس أمانة سر المجموعة لأعضاء مجلس الإدارة السيدات والمديرات التنفيذيات لدى البنك بعنوان: "مجلس الإدارة وأساسيات حوكمة الشركات" كجزء من برنامج تمكين المرأة في البنك.
- عقد المجلس إجتماعاً خاصاً لمعرفة ما تحقق من الإستراتيجية الحالية وتبادل وجهات النظر بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للاتجاهات العامة للإستراتيجية القادمة. وعقد إجتماع الإستراتيجية للدورة القادمة 2022-2024 في نوفمبر 2021.

بيان قابلية تحمل المخاطر

يتم تحديد قابلية تحمل البنك للمخاطر سنوياً من قبل مجلس الإدارة بهدف موازنة المخاطر مع المتطلبات القانونية وأهداف العمل الإستراتيجية وتخطيط رأس المال. ويلعب مجلس الإدارة دوراً محورياً ورئيسياً في تنفيذ مدى تحمل المخاطر للبنك من خلال توجيه استخدام أشكال مختلفة من التمويل والأسواق الجغرافية للبنك والتمويل وإدارة السيولة. كما يراقب مجلس الإدارة مدى التزام بنك البحرين والكويت ببيان قابلية تحمل المخاطر ويضع التغييرات الضرورية لتحديد التغييرات في الأولويات الإستراتيجية للبنك وبيئة التشغيل وبيان المخاطر.

تُحدد وثائق الرؤية والاستراتيجية السنوية، ومدتها ثلاث سنوات، والسياسات الداخلية للبنك وإطار التفويض والقواعد والمبادئ التوجيهية الإطار العام لقابلية البنك للمخاطر. ويكمل بيان قابلية تحمل المخاطر تلك الوثائق الأساسية من خلال تحديد الاعتبارات الرئيسية لقابلية تحمل البنك للمخاطر وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر.

الفرض من بيان قابلية المخاطر هو توضيح المبادئ العامة للمخاطر في البنك، لزيادة الوعي بالمخاطر عبر المجموعة، وتوجيه الموظفين فيما يتعلق بالسلوك المقبول والسلوك غير المقبول. ويتم تنفيذ بيان قابلية المخاطر من خلال السياسات والإجراءات التشغيلية للبنك ومقاييس المراقبة ونظام الحدود، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) والضوابط الداخلية. وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر متضمن في العمليات الأساسية للبنك ويؤثر على عمليات البنك بطريقة شاملة.

يخضع بنك البحرين والكويت للجهات الرقابية والأنظمة التحوطية. تتم مراجعة أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر بالبنك وتنقيحها بشكل مستمر لضمان الامتثال الصارم للوائح في جميع السلطات القضائية التي يعمل من خلالها؛ وكذلك مع ما يحدده البنك على أنه معايير السوق ذات الصلة، والتوصيات وأفضل الممارسات. ينطبق هذا المبدأ أيضاً على إطار عمل البنك لتقليل المخاطر.

تتمثل الأهداف الأساسية لبيان قابلية تحمل المخاطر فيما يلي:

- تقديم تحديد واضح للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر وتحديد المخاطر بشكل إجمالي. ويشكل بيان قابلية تحمل المخاطر أساساً للتواصل الفعال لإبلاغ الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بالمخاطر؛
- زيادة فهم بنك البحرين والكويت للمخاطر المادية وزيادة الوعي بالمخاطر عبر المؤسسة.
- التأثير بشكل إيجابي على ثقافة المخاطر المحددة للبنك.

مخاطر السوق والخزينة

يعتبر التمويل وإدارة الأصول والخصوم وإدارة محفظة الأصول السائلة جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك التجارية.

تتنوع قاعدة التمويل في بنك البحرين والكويت عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يدير البنك بشكل فعال تعرضات المخاطر الناشئة بشكل رئيسي من عدم تطابق تواريخ الاستحقاق بين الأصول (القروض واستثمارات الخزينة) والمطلوبات (الودائع والقروض وحقوق الملكية). يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية لضمان قدرته على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

يدير بنك البحرين والكويت مخاطر أسعار الفائدة عن طريق التمويل/الاستثمار في مجموعة من الأصول ذات السعر الثابت والمتغير، ما يسمح للبنك بتوليد أرباح ثابتة والحفاظ على قاعدة رأس المال على المدى الطويل. تُستثمر محفظة السيولة في بنك البحرين والكويت في أصول عالية الجودة، وبذلك، يتحمل بنك البحرين والكويت مخاطر ائتمانية محدودة (مخاطر التخلف عن سداد الائتمان وانتشار المخاطر).

يعمل بنك البحرين والكويت على التخفيف من مخاطر العملة ومعظم مخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن عمليات التمويل والإقراض عن طريق التحوط بالمشتقات. يؤدي استخدام المشتقات إلى تعريض بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر العملة والمخاطر التشغيلية. يستخدم بنك البحرين والكويت اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بالضمانات لإدارة مخاطره تجاه شركاء المشتقات المالية.

يتم وضع المشغلات/ حدود السياسة وفقاً لسياسات وإجراءات المخاطر الداخلية للبنك. يتضمن ذلك المركز المالي المفتوح لصافي العملات الأجنبية وصافي القيمة المعرضة للمخاطر ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة (الفجوة وإيقاف خسارة القيمة المعرضة للمخاطر) وغيرها.

الأرباح

تتضمن الأعمال المصرفية قابلية تحمل المخاطر بشكل جيد، حيث يجب أن توفر جميع المعاملات هامشاً معقولاً تعويضاً عن المخاطر التي يتكبدها البنك. يقدم بنك البحرين والكويت التمويل بشروط السوق التنافسية ويهدف إلى تحقيق أرباح مستقرة، ما يتيح للبنك تكوين احتياطات رأسمالية ونمواً عضوياً وعائداً معقولاً على رأس المال على المدى الطويل.

يجب أن توفر عمليات الإقراض، التي تُعد مصدراً رئيسياً لمخاطر الائتمان، عائداً مناسباً لمستوى المخاطر التي تكبدها البنك.

يجب أن تساهم عمليات الخزينة، من خلال التمويل الفعال من حيث التكلفة والإدارة الحكيمة للأصول والخصوم، في العوائد الإجمالية للبنك بما يتماشى مع أهداف العمل المحددة والهدف الأساسي المتمثل في حماية السيولة لدى البنك.

يتم وضع وتحديد أهداف تحقيق الأرباح ومراقبتها على المستوى العالمي ومستوى القسم ووحدة الأعمال.

رأس المال

يُعد إطار عمل إدارة رأس المال المناسب، إلى جانب عملية تقييم ملاءة رأس المال (ICAAP)، جزءاً أساسياً من عمليات بنك البحرين والكويت. يلتزم بنك البحرين والكويت بالحفاظ على وضع رأسمالي قوي قائم على المخاطر.

يُكمل البنك إجراءات ملاءة رأس المال المبنية على المخاطر مع مقياس نسبة الرافعة المالية على أساس الحجم لحماية البنك من المخاطر المتعلقة بالنمو المفرط للميزانية العمومية.

يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على مركز رأسمالي قوي فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر في جميع الأوقات. يستخدم البنك نهج قائم على المخاطر لتقييم احتياجات رأس المال، بما في ذلك اختبار الضغط، ويمتلك البنك احتياطات قوية لرأس المال بالإضافة إلى الحد الأدنى لمطالبات رأس المال.

يجب أن يكون نمو الميزانية العمومية للبنك مستقرًا على المدى الطويل، فيما يتم قبول بعض الاختلافات على المدى المتوسط لمراعاة التغيرات الطبيعية في دورات الأعمال.

تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل أساسي في نشاطه الأساسي المتمثل في الإقراض. يمول بنك البحرين والكويت أنشطته من خلال حقوق المساهمين وخدمات التجزئة وودائع الشركات وإصدار السندات في أسواق رأس المال الدولية والاقتراض من الأسواق. تتنوع قاعدة التمويل عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يعتمد النموذج التشغيلي لبنك البحرين والكويت على قدرته على الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة ما يتيح الإقراض بشروط جذابة لعملائه. كما تعتمد ميزة التمويل في بنك البحرين والكويت على محفظته المالية القوية والدعم القوي من المساهمين.

لدعم عمليات الإقراض والتمويل، يحتفظ البنك بمحفظة من الأصول السائلة. يتمثل الهدف الأساسي للمحفظة السائلة في التأكد من أن البنك قادر على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. ويتماشى تكوين محفظة السيولة في البنك مع هذا الهدف.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل المخاطر في عمليات بنك البحرين والكويت ضمن قدرة البنك على تحمل المخاطر. تعتبر حدود المخاطر وتقييم ملف المخاطر من العناصر الرئيسية الأخرى في تنفيذ إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

القدرة على تقبل المخاطر محدودة بالموارد المالية وغير المالية التي يمتلكها البنك وتقع في نطاق سيطرته. تم تحديد قابلية تحمل المخاطر في البنك إلى مستوى يقع ضمن نطاق قدرة المخاطر لضمان استمرار تعرض البنك للمخاطر.

تتكون الموارد المالية للبنك من رأس المال المدفوع للبنك والأرباح المستبقاة، إلى جانب وودائع العملاء، الأموال المجمعة من خلال السندات وقروض من المصرف المركزي ومن مؤسسات مالية أخرى. تتمثل الموارد غير المالية في مهارات وكفاءات الموظفين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والإجراءات الداخلية والأنظمة الرقابية. تعتمد قدرة البنك على تحمل المخاطر على عملية اختيار العملاء الدقيقة ومراجعات التفويض الائتماني الفردي وعملية منح الائتمان الشاملة. لذلك، تساهم الموارد المالية والحوكمة القوية في الحفاظ على المركز التنافسي للبنك والمركز المالي القوي والسيولة.

تُستخدم حدود المخاطر لتحديد التفويض الخاص بقابلية تحمل المخاطر لخطوط الأعمال والمحافظة. تم وضع حدود المخاطر الرئيسية ضمن سياسات إدارة المخاطر بالبنك وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يضع نظام الحد حدوداً للمستوى المقبول للائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ضمن قابلية تحمل المخاطر المحددة. تتم مراجعة الوضع الفعلي من خلال حدود المخاطر على مستويات مختلفة (لجنة مخاطر التابعة لمجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة إدارة الأصول والخصوم، الإدارة العليا... إلخ) اعتماداً على طبيعة الحدود وكما هو محدد في سياسات المخاطر ذات الصلة. يتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا المسؤولية الكاملة عن تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر، والتي يتم قياسها ومراقبتها على مستوى خطوط الأعمال العمودية في أنشطتها التشغيلية.

يهدف تقييم ملف تعريف المخاطر إلى التأكد من أن ملف مخاطر البنك يقع ضمن حدود المخاطر وبالتالي ضمن قابلية تحمل المخاطر والقدرة على المخاطر. تقييم ملف المخاطر هو تقييم دقيق لمستوى وأنواع تعرض البنك للمخاطر. يشمل التقييم تقييم المخاطر الجوهرية للبنك، مثل الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

مخاطر الائتمان

يتعرض بنك البحرين والكويت للمخاطر في المقام الأول في نشاطه الأساسي المتمثل في إقراض الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة/المتوسطة والحكومات وكيانات القطاع العام والمؤسسات المالية، إلخ. يُعَرَّضُ الإقراض للبنك لمخاطر الائتمان والتركيز والتغيرات في دورة الأعمال. يتم تحليل كل إقراض بدقة من عدة زوايا (على سبيل المثال: مخاطر التخلف عن السداد والمخاطر المالية والعناية الواجبة للعملاء والمخاطر القانونية ومخاطر العملة وما إلى ذلك) للتأكد من أن قرارات التمويل تستند إلى أسس سليمة. الهدف العام لإدارة مخاطر الائتمان هو الحفاظ على جودة عالية للمحفظة مع تنوع مناسب للمخاطر لتجنب التركيز المفرط للمخاطر. يتم تعيين ومراقبة تصنيف درجة الحساب وحدود تركيز الصناعة وتسعير المخاطر وما إلى ذلك.

السيولة

يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية. يتمثل الهدف الأساسي لمحفظة السيولة في ضمان قدرة البنك على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية دون انقطاع، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. يحتفظ بنك البحرين والكويت بمحفظة سيولة تضم في غالبيتها أصولاً ذات جودة عالية لدعم عمليات البنك ووضع السيولة. إن امتلاك مركز سيولة قوي يمكننا من القيام بأنشطتنا الأساسية في ظل ظروف السوق الشديدة التوتر دون الحصول على تمويل جديد.

نحن نقوم بتنويع التمويل من حيث العملات وأجل الاستحقاق والأدوات وأنواع المستثمرين لتجنب الاعتماد المفرط على الأسواق الفردية ومصادر التمويل.

تم وضع معايير السيولة بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المستويات وفقاً لتوجيهات الجهات الرقابية.

التنفيذ والمراجعة

تظل المسؤولية الأساسية عن التنفيذ الصحيح لبيان قابلية تحمل المخاطر على عاتق قسم إدارة المخاطر.

تتم مراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر سنوياً على الأقل.

بيانات المساهمين

إن أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في بورصة البحرين. وقد أصدر البنك 1,497,909,965 سهماً عادياً بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

خلال عام 2021، وزع البنك أسهم منحة على مساهميه بنسبة 10 في المائة من رأس المال المدفوع، ما يعادل 10 أسهم لكل 100 سهم، أي ما مجموعه 13,617,363 دينار بحريني وبالتالي، ارتفع رأس مال البنك المدفوع إلى 149,790,997 دينار بحريني مقسوماً على 1,497,909,965 سهماً.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي واجتماع الجمعية العامة غير العادية
عُقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي (AGM) واجتماع الجمعية العامة غير العادية (EGM) في 24 مارس 2021 عن طريق الاتصال المرئي توكباً مع توجيهات الحكومة الموقرة ووزارة الصحة بشأن إجراءات مكافحة فايروس كورونا المستجد والحد من انتشاره في مملكة البحرين.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
المواطنون البحرينيون وجنسيات أخرى	-	326,165,850	21.77%
شركة إثمار القابضة	مملكة البحرين	390,316,394	26.06%
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين	288,685,463	19.27%
- الهيئة العامة لصندوق التقاعد سابقاً - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية سابقاً	مملكة البحرين	205,180,563	13.70%
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	287,561,695	19.20%

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية %
أقل من 1%	328,446,705	2,574	21.93%
1% إلى أقل من 5%	-	-	-
5% إلى أقل من 10%	97,293,575	1	6.50%
10% إلى أقل من 20%	681,853,291	3	45.52%
20% إلى أقل من 50%	390,316,394	1	26.05%
50% فأكثر	-	-	-

واتخذت الجمعية العامة العادية قرارات بشأن البنود المذكورة أدناه بالإضافة إلى الأمور الاعتيادية على جدول أعمال:

1. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.
2. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2020م و مدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه.
3. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 552,500 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2020م.
4. تعيين مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2021م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
5. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 2020/12/31م.

وافقت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 24 مارس 2021 على ما يلي:

- توصية المجلس إلى الجمعية العامة غير العادية لزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من مبلغ 136,173,633 دينار بحريني مقسم إلى 1,361,736,332 سهم إلى مبلغ 149,790,997 دينار بحريني مقسم إلى 1,497,909,965 سهم وذلك لتوزيع أسهم المنحة.

ويتم نشر النص الكامل لمحاضر اجتماع الجمعية العامة العادية واجتماع الجمعية العامة غير العادية والقرارات المتخذة في الاجتماعين في هذا التقرير السنوي.

الإفصاحات السنوية في اجتماع الجمعية العمومية العادية:

يقدم البنك تقريراً عن حوكمة الشركات إلى الجمعية العمومية سنوياً، يغطي حالة الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية.

في اجتماع الجمعية العامة العادية، يقوم البنك بالإفصاح عن التفاصيل وتقديم التقارير للمساهمين بموجب نموذج الإفصاح العام لكتيب قواعد مصرف البحرين المركزي. تتضمن هذه الإفصاحات إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين والإفصاحات الهامة الأخرى كما هو موضح أدناه. كما تم تضمين المبلغ الإجمالي المدفوع للمديرين والإدارة التنفيذية في هذا التقرير السنوي.

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك من إثني عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية. كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم بمراجعة دورية لتشكيله ولمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له.

ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عبارة عضو تنفيذي، عضو غير تنفيذي وعضو مستقل تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي. بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس 2020 وتنتهي في مارس 2023. ويتم انتخاب/تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بمباركة من المجلس وبناءً على توصية من لجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس إدارات أخرى.

أمين سر المجموعة

يقدم أمين سر المجموعة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية، والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام مسؤول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم أمين سر المجموعة بتقديم الدعم لعملية تقييم الأداء للمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة، وكل ذلك على مستوى المجموعة. ويخضع تعيين أمين سر المجموعة لموافقة المجلس.

إن أمين سر المجموعة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام 2009. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام 1996 حائز على شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من 25 عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي الموافقة على و متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته. ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات العامة والتخطيط، عمليات التقييم المؤسسي، استحواذ الموجودات والتخارج منها، مصروفات رأس المال، الصلاحيات الفنية، وللمجلس تحديد أتعاب المدققين الخارجيين بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية ومراجعة البيانات المالية، عمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، التأكد من الالتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحيات إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة. ويمكن منح هذا التفويض لإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصریح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الإستراتيجية، ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و/أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية. ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و/أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

إن لدى البنك إجراءات مقرر من قبل مجلس الإدارة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة، ويخضع ذلك لموافقة المجلس.

البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي، لمدة يوم عمل كامل. كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك.

التطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات، وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية. وفقاً لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليل (يشمل ذلك أعضاء مجلس الإدارة) إكمال 15 ساعة من التدريب المهني المستمر خلال كل عام. يرجى الاطلاع على البرامج التي أعدت لهذا الغرض خلال عام 2021 في الفقرة المخصصة للإفصاح عن البرامج التدريبية.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فعاليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

وكانت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن عملية التقييم عن عام 2021 كما يلي:

- الاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا والرقمنة لأعمال مجلس الإدارة ولجانه
- إعادة تشكيل اللجان بشكل دوري لاستفادة جميع السادة الأعضاء واكتساب الخبرة في لجان أخرى
- النظر في عقد مزيد من الاجتماعات للجنة الأعضاء المستقلين
- النظر في تقليل المدة الزمنية للاجتماعات المجلس ليتم التركيز على القضايا ذات الأولوية
- تطوير نظام الاتصال المرئي

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة. و للإطلاع على الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة يرجى الرجوع لتقرير الأجور والمكافآت.

التغطية التأمينية

يقوم البنك بتوفير تغطية تأمينية لأعضاء مجلس الإدارة للحوادث الشخصية أثناء السفر في مهمات خاصة بالبنك، كما يوفر تغطية تأمينية للمسؤولية القانونية لأعضاء مجلس الإدارة.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

لقد نفذ البنك سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة وتم تعيين مسؤولين عنها. إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر، وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتمزين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك. والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك. وتوضح تلك الوثائق مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات. إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة. وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينتهج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل. وهي كما يلي:

1. يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.
2. يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير تنفيذي أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي.
3. على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك سياسات واضحة مبنية على القوانين واللوائح المحلية وافضل الممارسات الدولية للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. كما ينص ذلك في عقد عضوية المجلس الموقع بين عضو المجلس والبنك. وهذه السياسات منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك وتراجع بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة.

وإنه خلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانته التابعة وأثناء مناقشة مواضيع ترتبط بمعاملات مصرفية أو استثمارية أو أية عمليات أخرى قد تكون فيها تضارب المصالح، يطلب من عضو المجلس مغادرة قاعة الاجتماع ولا ترسل إليه/اليتها أية مراسلات أو مستندات خاصة بالطلب.

وتتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانته التابعة دون وجود العضو المعني وتسجل تلك المعاملات بهذا المعنى في محضر اجتماع المجلس أو لجانته.

بالإضافة إلى ذلك أنه من مسؤولية عضو المجلس ويتوجب عليه الإفصاح فوراً للمجلس بوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطته والتزاماته مع جهات أخرى وبعدم المشاركة في النقاش والتصويت وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

وخلال عام 2021 ناقشت اللجنة التنفيذية عدداً من الطلبات الائتمانية والاستثمارية التي تتعلق بحسابات لبعض كبار المساهمين. كما ناقش المجلس بعض المشاريع التي تتعلق بشركة إيجيلا المحدودة لإدارة الأموال وهو مشروع مشترك مع شركة أصول وأيضاً عقدت عدد من اجتماعات المجلس لمناقشة الفرصة المتاحة للاستحواذ على بعض أصول شركة الإثمار الفاضلة وهي من كبار مساهمي البنك وفي كل هذه الحالات تم تطبيق هذه السياسة في جميعها دون استثناء.

البرامج التدريبية التي نظمت لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2021

- (1) مؤشرات المخاطر كوفيد19 بتاريخ 14 فبراير 2021
- (2) المصرفية المستدامة بتاريخ 14 فبراير 2021
- (3) تعزيز استخدام التكنولوجيا في أعمال مجلس الإدارة بتاريخ 24 يونيو 2021
- (4) استراتيجية الفروع بتاريخ 6 سبتمبر 2021
- (5) العملات الرقمية بتاريخ 4 أكتوبر 2021
- (6) ما بعد COVID 19 بتاريخ 3 نوفمبر 2021

عدد الساعات التدريبية التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة سواء عن طريق حضور الدورات التدريبية التي نظمها البنك أو بحضور دورات تدريبية أخرى.

أعضاء مجلس الإدارة	الساعات الإجمالية
مراد علي مراد	34
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	27
محمد عبدالرحمن حسين	19
هاني علي المسقطي	25
جاسم حسن علي زينل	15
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	15
إدريس مساعد أحمد	15
أشرف عدنان بسيسو	20
مشعل علي الحلو	19
ناصر خالد الراعي	19.5
نور نائل الجاسم	17
غنية محسن الدرازي	36

القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة

قام مجلس الإدارة بالتركيز على اتخاذ قرارات لتعزيز دور بنك البحرين والكويت في تبني ودعم قضايا الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. بدأ البنك في تنفيذ استراتيجية الإدارة الجديدة للاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عام 2021. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم استعراض الاستدامة - الجزء 1.

في عام 2022، سيواصل بنك البحرين والكويت تطوير استراتيجيته الخاصة بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتلبية الاحتياجات المجتمعية الملحة وتقديم الدعم الشامل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق المزيد من فرص العمل وتعزيز خدمات العملاء ودعم وتطوير موظفينا وتطبيق بروتوكولات حوكمة الشركات ذات الصلة.

كما قام بنك البحرين والكويت بمواءمة أولوياته بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 لبناء اقتصاد قوي ومجتمع مفعم بالحماس والحيوية. كذلك قام البنك بمواءمة أولوياته مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، وهي مجموعة من 17 مجالاً تقودها الأمم المتحدة للقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والتصدي لتغير المناخ.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة التعيينات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة

مراد علي مراد		
رئيس مجلس الإدارة	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
رئيس اللجنة	لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة – الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
رئيس اللجنة	لجنة التدقيق والمخاطر – معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الجنبية المحدودة ذ.م.م. (شركة عائلية)	مملكة البحرين

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة		
الرئيس التنفيذي	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو) ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	مملكة البحرين

محمد عبدالرحمن حسين		
نائب الرئيس ورئيس اللجنة التنفيذية	بنك الإسكان	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة مستقل	شركة علي ومحمد يتيم ذ.م.م.	مملكة البحرين

هاني علي المسقطي		
المؤسس المشارك والشريك الإداري	شركة كاش منجمنت ماترس	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة بلو سولوشين ليمند	المملكة المتحدة

جاسم حسن علي زينل		
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	دولة الكويت
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	بنك ادكس ش.م.ب.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الكويت الدولي	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	شركة ميامي الدولية للأوراق المالية	الولايات المتحدة الأمريكية

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة		
مستشار	ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	برنامج صاحب السمو الملكي ولي العهد للمنح الدراسية العالمية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	النخيل كاييتال ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة الفكر العربي	جمهورية لبنان
رئيس مجلس الإدارة	جمعية البحرين للمتداولين في الاسواق المالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	بنك البحرين والشرق الاوسط	مملكة البحرين

إدريس مساعد أحمد		
مدير دائرة الأسهم الأوروبية قطاع الأوراق المالية	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت

أشرف عدنان بسيسو		
الرئيس التنفيذي للمجموعة	شركة مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب. مقفلة	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة سوليدرتي الأولى للتأمين م.ع.م	المملكة الأردنية الهاشمية
نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة سوليدرتي البحرين ش.م.ب	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة الجزيرة تكافل تعاوني	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	الشركة المتحدة للتأمين ش.م.ب. مقفلة	مملكة البحرين

مشعل علي الحلو		
عضو مجلس الإدارة	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
مدير إداري	مجموعة أركابيتا	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	جمعية التكنولوجيا والأعمال	مملكة البحرين

ناصر خالد الراعي		
رئيس التدقيق الداخلي	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

نور نائل الجاسم		
مدير استثمار	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت

تقرير حوكمة الشركات تتمة

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى 31 ديسمبر 2021 كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021
مراد علي مراد	عادية	1,415,843	1,557,427
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	عادية	6,352	6,987
جاسم حسن علي زينل	عادية	278,550	306,405
محمد عبدالرحمن حسين	عادية	187,322	206,054
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	عادية	145,242	159,766
أشرف عدنان بسيسو	عادية	44,004	-

الأطراف ذات العلاقة بمجلس الإدارة

1. شركة الجنبية ذ.م.م وتملك 1,404,641 سهماً من أسهم البنك (وهي شركة عائلية مملوكة من السيد مراد علي وأفراد أسرته) تابعة لرئيس مجلس الإدارة.

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة

اسم العضو	صلة العلاقة بالعضو	القرض من	مبلغ القرض	سعر الفائدة	شروط الفائدة المدفوعة	سداد أصل القرض	الضمان
مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة	استخدام شخصي	400,000 دينار بحريني	1% أعلى من فائدة الوديعة الثابتة	حسب الطلب	حسب الطلب	100% ضمان نقدي
جاسم حسن علي زينل	عضو مجلس الإدارة	استخدام شخصي	66,000 دولار أمريكي 115,000 دينار بحريني	LIBOR + 3% BIBOR + 3%	حسب الطلب	حسب الطلب	اسهم بقيمة 42 ألف دينار بحريني و وديعة بقيمة 3,000 دينار بحريني (32% تغطية)

ملاحظة: 1. المبلغ المقترض الإفصاح عنه لهذا القرض هو ما يفوق 100,000 دينار بحريني.

2. لدى عشر أعضاء بطاقات ائتمانية (كريدت كس) بحد ائتماني إجمالي 179,500/- دينار بحريني ومبلغ متبقي 43,939.895 دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2021.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام 2021

حسب الجدول "ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة" أعلاه.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس (أو نائبه عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك، ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

منذ عام 2012، بدأ مجلس الإدارة بعقد اجتماعات منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام 2021، عقد المجلس تسعة اجتماعات عقدت في مملكة البحرين، حيث كان الحضور لاجتماعات المجلس بالشكل التالي:

الرموز: ⊕ حضر الاجتماع ⊖ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊙ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة ⊕ لم يدعى للاجتماع لتضارب المصالح.

اجتماعات المجلس خلال 2021

الأعضاء	الاجتماعات الربع سنوية				الاجتماعات الأخرى				
	15 فبراير	26 إبريل	27 يوليو	27 أكتوبر	24 مارس	13 يونيو	28 يوليو	30 نوفمبر	2 ديسمبر
مراد علي مراد	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
محمد عبدالرحمن حسين	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
هاني علي المسقطي	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
جاسم حسن علي زينل	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
إدريس مساعد أحمد	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
أشرف عدنان بسيسو	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
مشعل علي الحلو	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
ناصر خالد الراعي	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
غنية محسن الدرازي	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
نور نائل الجاسم	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام 2021

(المواضيع التي تدرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

المواضيع	تاريخ الاجتماع
1. دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد ونص إعلان التوصية بتوزيع أرباح 2. تقرير حوكمة الشركات 3. تقرير عن السيولة لدى البنك 4. تقرير أداء الاستثمار 5. النتائج المالية والتوزيعات عن عام 2020 6. تعيين مراقبين لحسابات البنك للسنة المالية 2021 7. التقرير السنوي لنشاط البنك في مكافحة غسل الأموال لعام 2020 8. خطة التعاقب الإداري 9. مراجعة سياسات إدارة المخاطر 10. تقرير استراتيجية التحول الرقمي 11. تقرير استمرارية الأعمال 12. اختبار الامتثال بمتطلبات دليل المسيطرون لمصرف البحرين المركزي	15 فبراير 2021
1. تشكيل رئاسة مجلس الإدارة وتشكيل لجانه التابعة 2. مناقشة المقترحات باحتفالية مرور 50 عاما 3. تطوير عملية تقديم الدورات التدريبية للمجلس 4. نتائج تقييم مجلس الإدارة وأعضاء المجلس واللجان التابعة للمجلس	24 مارس 2021
1. النتائج المالية للربع الأول من 2021 2. مراجعة دليل عمل مجلس الإدارة 2. المخاطر السيبرانية 3. استراتيجية الاستثمار 4. مراجعة سياسات إدارة المخاطر 5. تطوير وحدة علاقات المستثمرين 6. الدورة الاستراتيجية للأعوام 2022-2024 7. فروع البنك الخارجية 8. تقرير عن محفظة الاستثمار	26 أبريل 2021
1. مشروع الاستحواذ على مصرف إسلامي	13 يونيو 2021
1. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الثاني من عام 2021 2. تقييم استقلالية أعضاء المجلس 3. متابعة مشروع التحول الرقمي 4. استراتيجية الاستثمار 5. تقرير عن السيولة لدى البنك 6. مراجعة سياسات إدارة المخاطر	27 يوليو 2021
1. مناقشة ما تحقق من الدورة الاستراتيجية الحالية المنتهية في 2021/1/31 والتوجهات العامة للاستراتيجية المقبلة للفترة من الأعوام 2022-2024.	28 يوليو 2021
1. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الثالث من عام 2021 2. تقرير عن السيولة لدى البنك 3. مراجعة سياسات إدارة المخاطر 4. المراجعة الدورية لسياسة الموارد البشرية والتعديلات المقترحة عليها 5. إقرار خطة لتطوير المهارات الوطنية لفرع البنك بالكويت	27 أكتوبر 2021
1. استراتيجية البنك للأعوام 2022-2024	30 نوفمبر 2021
1. أداء فروع البنك بجمهورية الهند 2. متابعة مشروع التحول الرقمي 3. متابعة المواضيع التي نوقشت في اجتماع الاستراتيجية 4. ميزانية البنك التقديرية لعام 2022	2 ديسمبر 2021

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان مساعدة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها.

كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. خلال عام 2021 رفعت اللجنة المؤقتة التي أنشأها المجلس لدراسة فرصة متاحة للاستحواذ توصيتها للمجلس.

وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والالتزام، لجنة التعيين والمزايا والحوكمة ولجنة المخاطر ولجنة الأعضاء المستقلين) على الموقع الإلكتروني للبنك.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مهامها ومسؤولياتها

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
محمد عبد الرحمن حسين رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة نائب رئيس اللجنة أشرف عدنان بسيسو عضو مشعل علي الحلو عضو نور نائل الجاسم عضو	- يعين مجلس الإدارة خمسة أعضاء للجنة على الأقل لدورة سنة واحدة - الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً ثماني اجتماعات (تم فعلياً عقد إثني عشر اجتماعاً في سنة 2021) - يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع تعقده بعد تعيين الأعضاء - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به - يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان	المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض/ طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في غضون سلطتها ومراجعة دورية لإنجازات البنك

لجنة التدقيق والالتزام

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) جاسم حسن علي زينل نائب رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة عضو (مستقل) إدريس مساعد أحمد عضو	- يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة - ينتخب الرئيس من قبل أعضاء اللجنة، على أن يكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء. ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة مستقلين أيضاً - الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة 2021) - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة. الحضور بالنيابة غير مسموح به - يجب أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان - مراجعة فعالية نظام البنك لرصد ومتابعة الالتزام بالقوانين والمتطلبات الرقابية ذات الصلة والتدابير التي اتخذتها الإدارة	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحصر على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين

لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة نائب رئيس اللجنة (مستقل) إدريس مساعد أحمد عضو محمد عبد الرحمن حسين عضو (مستقل)	- يعين مجلس الإدارة أعضاء للجنة التعيين والمزايا والحوكمة بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً وغالبية أعضائها مستقلين أيضاً - تقوم اللجنة بانتخاب الرئيس/نائب الرئيس في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء - يجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن اجتماعين سنوياً، (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة 2021) - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به - يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان	تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النمو المناسب

لجنة المخاطر

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
جاسم حسن علي زينل رئيس اللجنة (مستقل) هاني علي المسقطي نائب رئيس اللجنة ناصر خالد الراعي عضو غنية محسن الدرازي عضو (مستقل) الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة عضو (مستقل)	- يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة - يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء - الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربع اجتماعات (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة 2021) - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به - يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانه	مراجعة سياسات المخاطر، والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. أيضاً، دراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب

لجنة الأعضاء المستقلين

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس مجلس الإدارة (مستقل) جاسم حسن علي زينل عضو (مستقل) الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة عضو (مستقل) محمد عبدالرحمن حسين عضو (مستقل) غنية محسن الدرازي عضو (مستقل)	- تتألف اللجنة من أعضاء المجلس المستقلين - تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل - يحضر الاجتماع الأعضاء المستقلون وأمين سر المجموعة فقط - الحضور يجب أن يتم بشكل شخصي - تناقش اللجنة المواضيع المطروحة على المجلس ضمن اختصاصها	تقديم الآراء المستقلة حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين

ملاحظة: النص الكامل لشروط مرجعية اللجان التابعة للمجلس منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك www.bbkonline.com

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: ⊕ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊖ لم يكن عضواً في اللجنة خلال الفترة المذكورة ⊗ لم يحضر الاجتماع لتفادي تضارب المصالح

اجتماعات اللجنة التنفيذية 2021

الأعضاء	10 يناير	8 فبراير	7 مارس	20 إبريل	3 مايو	30 مايو	15 يوليو	15 أغسطس	5 سبتمبر	25 أكتوبر	12 نوفمبر	28 نوفمبر
محمد عبدالرحمن حسين	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
أشرف عدنان بيسيسو	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
مشعل علي الحلو	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
نور نائل الجاسم	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام 2021

الأعضاء	7 فبراير	19 إبريل	18 يوليو	20 أكتوبر
مراد علي مراد	⊕	⊕	⊕	⊕
جاسم حسن علي زينل	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	⊕	⊕	⊕	⊕
إدريس مساعد أحمد	⊕	⊕	⊕	⊕

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة 2021

الأعضاء	7 فبراير	28 فبراير	12 سبتمبر*	21 أكتوبر
مراد علي مراد	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	⊕	⊕	⊕	⊕
محمد عبدالرحمن حسين	⊕	⊕	⊕	⊕
إدريس مساعد أحمد	⊕	⊕	⊕	⊕

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة المخاطر 2021

الأعضاء	10 فبراير	19 إبريل	15 يوليو	18 أكتوبر
هاني علي المسقطي	⊕	⊕	⊕	⊕
جاسم حسن علي زينل	⊕	⊕	⊕	⊕
ناصر خالد الراعي	⊕	⊕	⊕	⊕
غنية محسن الدرازي	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	⊕	⊕	⊕	⊕

اجتماعات لجنة الأعضاء المستقلين 2021

الأعضاء	15 فبراير
مراد علي مراد	⊕
جاسم حسن علي زينل	⊕
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	⊕
محمد عبدالرحمن حسين	⊕
غنية محسن الدرازي	⊕

اجتماعات أخرى

حضر السيد مراد علي مراد، رئيس مجلس الإدارة الاجتماع الدوري مع المسؤولين بمصرف البحرين المركزي بتاريخ 8 سبتمبر 2021.

الإفصاحات الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية

منذ عام 2016 والبنك قد شكل هيئة الرقابة الشرعية، حيث أن البنك يقوم بإجراء بعض أعماله وفقاً للشريعة الإسلامية وشكلت هذه الهيئة لضمان توافق هذه الأعمال مع الأحكام الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية. وقد وافق مجلس إدارة البنك على لائحة عمل هذه الهيئة حسب متطلبات الجهة الرقابية، كما وافقت الجمعية العامة في اجتماعها السنوي بتاريخ 24 مارس 2020 على تشكيل اللجنة وعلى الأسماء المقترحة للعضوية بها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وأعضاء الهيئة واجتماعاتها خلال العام كالتالي:

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية 2021

الأعضاء	3 مارس	4 أغسطس	12 ديسمبر
فضيلة الشيخ /د. أسامة بحر - رئيس اللجنة	⊙	⊙	⊙
فضيلة الشيخ / عبدالناصر آل محمود - عضو اللجنة	⊙	⊙	⊙
فضيلة الشيخ /د. عادل المرزوقي - عضو اللجنة	⊙	⊙	⊙

الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يُعد الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية عملية متواصلة. ويعي البنك مسؤولياته فيما يتعلق بمراقبة جميع الأحكام التنظيمية والرقابية وأفضل الممارسات الدولية في عمله. أنشأ البنك وحدة امتثال مستقلة تماشياً مع إرشادات لجنة بازل وقوانين مصرف البحرين المركزي. تتكون وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في بنك البحرين والكويت من أربعة وظائف أساسية، بما في ذلك: (أ) مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية؛ (ب) مكافحة الاحتيال؛ و(ج) الامتثال التنظيمي والرقابي والاستشارة؛ وينضوي تحته فريق حماية خصوصية البيانات؛ و(د) ضمان الامتثال. تؤدي هذه الوحدة واجباتها ومسؤولياتها وفقاً للخطة السنوية القائمة على المخاطر المعتمدة من قبل لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. وتُعد وظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وظيفة مستقلة عن وظائف البنك الأخرى، وتتمتع بأهمية وسلطة كافيتين وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

تعمل وظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال كنقطة محورية للامتثال التنظيمي للبنك وتعمل على تبني مبادئ الامتثال الأخرى لأفضل الممارسات. ويسعى البنك باستمرار للارتقاء بمستوى الامتثال في جميع أنشطته. وتتمثل فلسفة الشركة المعتمدة في البنك فيما يلي: "سيواصل بنك البحرين والكويت سعيه نحو تعزيز القيمة للمساهمين وحماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم عبر السعي لتحقيق التفوق للشركة"، بالإضافة إلى مجالات حوكمة الشركات ومعايير الإفصاح وتداول المطلعين/الأشخاص الرئيسيين وتضارب المصالح والالتزام بأفضل الممارسات.

اعتباراً من عام 2014، طبق بنك البحرين والكويت نظام امتثال آلي لمراقبة وإدارة المتطلبات التنظيمية عبر البنك. ويُسهّل هذا النظام عمليات الإبلاغ الفوري عن أي مخاوف تتعلق بعملية الامتثال أو حالات عدم الامتثال عند حدوثها، فضلاً عن مراقبة حالات الامتثال لمتطلبات قواعد مصرف البحرين المركزي حسبما ينطبق على بنك البحرين والكويت.

قام البنك بتطبيق نظام آلي لرصد ومراقبة المعاملات قائم على المخاطر بما يتماشى مع أنظمة مصرف البحرين المركزي الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تم تحديث نظام مكافحة غسل الأموال الآلي الخاص بالبنك في سبتمبر 2018. كما تم إدخال المزيد من التحسينات في نظام مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك التحسينات المتعلقة بنموذج تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال المعمول به وتحليل السلوك والاتجاه لتسهيل التعرف على مخاطر الجرائم المالية بشكل أكثر فعالية.

كما يلتزم البنك بمكافحة غسل الأموال، وتحقيقاً لهذه الغرض، يقوم بتنفيذ جميع "لوائح منع غسل الأموال" كما هو منصوص عليه في نموذج الجرائم المالية في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي والتوجيهات الأخرى الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. تتوافق هذه اللوائح والإرشادات مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) المنقحة، وتوصيات "العناية الواجبة تجاه العملاء للبنوك" الصادرة عن لجنة بازل وأفضل الممارسات الدولية.

للبنك برنامج موثق لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك برامج تدريب توعوية دورية للموظفين، وحفظ السجلات، وتعيين مسئول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO). ويتم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال بصفة سنوية وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2021.

يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال الخاصة بالبنك بانتظام من قبل مدققين داخليين يقدمون تقاريرهم إلى لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. كما يجري مصرف البحرين المركزي عمليات تفتيش دورية لبيان مدى التزام البنك بلوائح مكافحة غسل الأموال، واختتم آخر فحص له لمتابعة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في يونيو 2020، وتم تقديم تقرير تقييم المتابعة إلى الجهة الرقابية في سبتمبر 2021. وبالإضافة إلى ما سبق، تتم مراجعة إجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنوياً. وتم إصدار تقارير التدقيق الخارجي للمجموعة وتقديمها إلى مصرف البحرين المركزي في سبتمبر 2021، وتضمنت تدقيقاً لبنك البحرين والكويت وفروعه التابعة والخارجية.

علاوة على ذلك - وبصفته بنك محلي مهم ذو أهمية وطنية، يخضع بنك البحرين والكويت لعمليات تفتيش سنوية من قبل مصرف البحرين المركزي، وكان آخرها في مايو 2021.

وفي عام 2021، نجح بنك البحرين والكويت في تنفيذ أنظمة رصد ومراقبة الاحتيال لفحص مدفوعات العملاء ومعاملات البطاقات بهدف حماية العملاء بشكل استباقي وفعال من الاحتيال. تم إنشاء فريق رصد ومراقبة الاحتيال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لرصد أية شوك حول الاحتيال والتعامل معها على الفور.

قامت الفروع الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة، كبردي مكس، بتعيين وظائف الامتثال ومسئول الإبلاغ عن غسل الأموال لضمان تنفيذ المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة الإفصاح والتواصل المنسجمة مع متطلبات اتفاقية بازل 2، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، دليل عمل مجلس الإدارة، ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما أوجد البنك موقعاً إلكترونياً داخلياً للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية والأمور العامة، وتبادل المعلومات ذات الاهتمام المشترك..

إن منهجية المكافآت لدى البنك مبنية على أساس التعويضات الشاملة. وتتضمن سياسة المكافأة المتغيرة والمرتبطة بالأداء بالإضافة إلى توفير مستوى تنافسي لإجمالي الأجر الثابت بهدف اجتذاب والاحتفاظ بأصحاب المؤهلات والكفاءات من الموظفين.

تبنى البنك اللوائح ذات الصلة بممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في عام 2014، وبناءً على ذلك قام بمراجعة الإطار العام المتغير لسياسة المكافآت الخاص به. وقد حاز الإطار المعدل لسياسات المكافآت على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في 10 مارس 2015.

وفيما يلي ملخص لأهم مزايا السياسة المقترحة للأجور والمكافآت:

استراتيجية الأجور والمكافآت

تهدف الاستراتيجية الأساسية للأجور والمكافآت لتقديم مستوى تنافسي من المكافآت الإجمالية لاستقطاب الموظفين المؤهلين والأداء والاحتفاظ بهم. بينما ترتبط سياسة المكافآت المتغيرة في الأساس بالأداء، حيث تعمل على التوفيق بين مصالح الموظف ومصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه السياسة تحقيق أهداف البنك من خلال الموازنة بين المكافآت بالنتائج القصيرة الأجل والأداء المستدام الطويل الأجل. كما تهدف الاستراتيجية إلى تماشي المكافآت مع هيكل ونتاج المخاطر الخاص بذلك.

تُعد كفاءة جميع موظفينا والتزامهم على المدى البعيد عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ومن ثم، فإننا نهدف إلى استقطاب الكوادر المؤهلة التي تتفانى في الإلتزام بواجبها تجاه البنك والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للقيام بأدوارهم الوظيفية بما يحقق مصالح مساهميننا على المدى البعيد. وتتكون مجموعة المكافآت من العناصر الأساسية التالية:

- 1 الأجر الثابت.
- 2 المزايا.
- 3 مكافأة الأداء السنوية قصيرة الأجل.
- 4 مكافأة الأداء السنوية طويلة الأجل.

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالمكافآت والإلتزام الكامل للمتطلبات التنظيمية من قبل لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وتراعي سياسة الأجور والمكافآت الدور الوظيفي لكل موظف. حيث قامت بوضع معايير تحدد ما إذا كان الموظف مُخاطراً كبيراً و/أو شخصاً معتمداً لإدارة أعمال البنك أو في وظيفة رقابية أو مساندة.

ويكون الموظف شخصاً معتمداً إذا ما تطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره الوظيفي في البنك. ويكون الموظف مُخاطراً كبيراً إذا ما كان مديراً لأحد الأعمال الرئيسية بالبنك ويشمل ذلك الموظفين الذين يتبعونه، والذين يكون لهم تأثير كبير على حجم المخاطر.

ومن أجل الحصول على توافق بين ما يدفعه البنك لموظفيه واستراتيجية الأعمال الخاصة بنا، نقوم بتقييم الأداء الفردي لكل موظف مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية والطويلة الأجل والتي تم تلخيصها في نظام إدارة الأداء الخاص بنا.

كما يراعي هذا القيم والمخاطر وإجراءات الإلتزام، والنزاهة. وفي المجلد، لا يستند تقدير الأداء إلى ما تم تحقيقه خلال الأجل القصير والطويل فحسب، بل يستند كذلك إلى كيفية تحقيقه، لما له من أثر كبير في استدامة النشاط التجاري على المدى البعيد.

دور ومحدور تركيز لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بالإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بالموظفين. وتعتبر اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة وممارسات وبرامج الأجور والمكافآت. وتحمل اللجنة مسؤولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة الأجور ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة. كما تقوم بوضع مبادئ وهيكل الحوكمة لجميع القرارات الخاصة بالمكافآت. وتضمن اللجنة كذلك دفع الأجور بطريقة عادلة ومسؤولة لجميع الموظفين. وتقوم بمراجعة دورية لسياسة الأجور والمكافآت لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم مخاطر البنك.

وتتضمن مسؤوليات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة، وكما هو موضح في ميثاق تكليفها، بما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتماد ومتابعة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان تشغيل النظام كما هو مخطط له.
- تقييم أداء الأشخاص المعتمدين والمعنيين بشؤون المخاطر ومدى تماشيها مع أهداف البنك التأسيسية والاستراتيجية التوافقية وخطط الأعمال.
- مراجعة سياسات الأجور والمكافآت ليتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- الموافقة على مبالغ المكافآت الخاصة بكل شخص معتمد أو مُخاطر كبير، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المطلوب توزيعها، مع مراعاة الأجر الكامل، بما في ذلك الرواتب والاستراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- رفع توصية لمجلس إدارة البنك بشأن مكافأة الرئيس التنفيذي للمجموعة.
- ضمان تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع جميع أنواع المخاطر التي يأخذها البنك والتأكد من أن نظام المكافآت يميز بين الموظفين الذين يساهمون بنفس الأرباح القصيرة الأجل لكن يأخذون قدراً مختلفاً من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافأة المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من أجر الموظفين أصحاب المخاطر الكبيرة.
- مراجعة نتائج اختبار خطورة الأعمال والاختبار العكسي قبل الموافقة على إجمالي المكافأة المتغيرة المطلوب توزيعها، بما في ذلك الرواتب والاستراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- تقييم الممارسات التي يتم دفع الأجر والمكافأة بموجبها مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وسوف تستعلم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة عن أي مكافآت دخل لا يمكن تحقيقها أو تظل إمكانية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.
- التأكد من أن هيكل الأجر الثابت والمتغير للأشخاص المعتمدين في وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والإلتزام مرجحاً لصالح الأجر الثابت.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم، وبما يتفق والمادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من تطبيق آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين ذي الصلة بالأجر والمسؤولية لإضعاف آثار تنظيم المخاطر المضمنة في اتفاقيات الأجور الخاصة بهم.

أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

كما هو موضح في تقرير حوكمة الشركات فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأن أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة غالبيتهم مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة. وتتكون لجنة التعيين والمزايا والحوكمة من الأعضاء التاليين:

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها	
		2021	2020
مراد علي مراد	20 يونيو 2004	4	5
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	6 مارس 2011	4	5
محمد عبدالرحمن حسين	29 مارس 2017	4	5
إدريس مساعد أحمد	24 مارس 2020	4	2

تقدر نفقات حضور الاجتماعات المدفوعة لأعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بمبلغ 9,000 دينار بحريني. في عام 2020: 9,750 دينار بحريني

نطاق تطبيق سياسة الأجور والمكافآت

تم تطبيق سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة على مستوى المجموعة لتشمل الفرع الرئيسي بمملكة البحرين وفرع البنك بدولة الكويت. تتوافق ممارسات الأجور والمكافآت لدى بنك البحرين والكويت في جمهورية الهند مع مبادئ وممارسات الأجور والمكافآت الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي (FSB) في أبريل 2009، والتي اعتمدها البنك الاحتياطي الهندي. تم استبعاد شركتي إنفيتا وكريدي مكس من هذه السياسة نظرًا لأن إرشادات الأجور والمكافآت لا تنطبق عليها.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق وأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. ويتم وضع حد أقصى للمكافآت بحيث لا تتجاوز المكافأة الإجمالية (باستثناء أتعاب حضور اجتماعات المجلس) نسبة 10 بالمائة من صافي الأرباح في أي سنة مالية بعد إجراء جميع الخصومات المطلوبة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية. ولا تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر ذات الصلة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو خطط الحوافز الأخرى ذات الصلة بالأسهم المؤجلة أو العلاوات أو مزايا التقاعد.

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة. فيما يلي الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

- يجب معاملة أعضاء مجلس الإدارة بإنصاف عندما يتم تعويضهم عن العمل الإضافي أو الجهد المبذول في مشاركتهم في لجان المجلس المؤقتة أو الدائمة.
- مبدأ المشاركة هو حضور الاجتماعات قدر الإمكان ، وبالتالي لن يتم دفع أي مبالغ مقابل عدم حضور اجتماعات اللجان و يعتبر حضور الاجتماع عبر الهاتف / الإتصال المرئي بمثابة حضور للاجتماع.
- يخضع دفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم 21 لعام 2001 وأي تعديلات تطرأ عليه ، وبالتالي يجب أن تتوافق المكافآت مع أحكام القانون.
- يتم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بتوصية من مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة في إجتماعها السنوي بالتساوي للأعضاء باستثناء رئيس مجلس الإدارة الذي يحصل على 200% من المكافأة المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة العاديين بسبب مسؤولياته الإضافية و يعذر عضو مجلس الإدارة عن عدم حضور اجتماع واحد خلال العام ، وسيتم خصم 500 دينار بحريني لكل غياب إضافي للاجتماعات المقررة.
- يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مبلغ 500 دينار بحريني كبذل حضور أي اجتماع للجان مجلس الإدارة و يتقاضى رئيس اللجنة 150% من المبلغ المذكور بسبب مسؤولياته الإضافية. و يحصل عضو مجلس الإدارة على مبلغ 600 دينار بحريني عن أي مهمة متعلقة بالبنك لمدة تصل إلى 3 أيام داخل المنطقة لتغطية جميع النفقات أثناء السفر بخلاف تذكرة السفر.
- لا توجد مكافآت أخرى للأعضاء مجلس الإدارة ولا ينطبق عليهم نظام الرواتب أو أسهم الأداء أو مكافآت الأداء على أعضاء مجلس الإدارة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المكافآت الثابتة												المكافآت المتغيرة	مكافأة نهاية الخدمة	(لا يشمل بدل المصروفات) المجموع الكلي	بدل المصروفات
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى (علاوة السفر فقط)	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع المكافآت	خطط تحفيزية	أخرى	المجموع						
أولاً: الأعضاء المستقلين:																
السيد مراد علي مراد	85,000	6,000	-	0	91,000	-	-	-	-	-	-	-	-	91,000	-	-
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	42,500	5,000	-	0	47,500	-	-	-	-	-	-	-	-	47,500	-	-
السيد جاسم حسن زينل	42,500	4,250	-	0	46,750	-	-	-	-	-	-	-	-	46,750	-	-
الشيخ خليفة بن دحيح آل خليفة	42,500	4,000	-	0	46,500	-	-	-	-	-	-	-	-	46,500	-	-
السيد محمد عبدالرحمن حسين	42,500	9,500	-	0	52,000	-	-	-	-	-	-	-	-	52,000	-	-
الدكتورة غنية محسن الدرازي	42,500	2,000	-	0	44,500	-	-	-	-	-	-	-	-	44,500	-	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:																
السيد أشرف عدنان بسيسو	42,500	5,000	-	0	47,500	-	-	-	-	-	-	-	-	47,500	-	-
السيد هاني علي المسقطي	42,500	2,750	-	0	45,250	-	-	-	-	-	-	-	-	45,250	-	-
السيد ادريس مساعد أحمد	42,500*	4,000*	-	1,800	48,300	-	-	-	-	-	-	-	-	48,300	-	-
السيد مشعل علي الحلو	42,500**	5,000	-	0	47,500	-	-	-	-	-	-	-	-	47,500	-	-
السيد ناصر خالد الراعي	42,500**	5,000	-	0	47,500	-	-	-	-	-	-	-	-	47,500	-	-
السيدة نور نائل الجاسم	42,500*	5,000*	-	0	47,500	-	-	-	-	-	-	-	-	47,500	-	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:																
لا يوجد لدي البنك أعضاء تنفيذيين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	552,500	57,500	-	1,800	611,800	-	-	-	-	-	-	-	-	611,800	-	-

ملاحظات:

1. جميع المبالغ بالدينار البحريني.
2. مكافأة عضوية مجلس الإدارة خصص لها في عام 2021 وسوف تدفع في عام 2022 بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية في مارس 2022.
- * سوف يتم تحويل المبلغ إلى الهيئة العامة للاستثمار.
- ** سوف يتم تحويل المبلغ إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

تعتمد المكافأة المتغيرة على مستوى الأداء. وتتكون من مكافأة الأداء السنوية والحوافز الطويلة الأجل الخاصة بالأداء المستقبلي للبنك. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، يتم منح المكافأة السنوية بناء على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقد طبق البنك هيكلًا معتمدًا من مجلس إدارته لوضع رابط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد صُمم الهيكل على أساس استيفاء الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، والتي ستؤدي، عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل اعتماد أي تخصيص لخطوط الأعمال والموظفين بصورة فردية. وفي الهيكل المعتمد لتحديد المكافأة المتغيرة الإجمالية، تهدف لجنة التعيين والمزايا والحوكمة إلى موازنة توزيع الأرباح بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مزيج من المقاييس قصيرة الأجل والمقاييس طويلة الأجل، وتتضمن مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. حيث تضمن عملية إدارة الأداء بالبنك توزيع جميع الأهداف وترتيبها بشكلٍ يتابعي لجميع وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

ولتحديد مبلغ المكافأة المتغيرة، يبدأ البنك بوضع الأهداف الخاصة ومقاييس الأداء النوعية الأخرى التي تؤدي إلى تحديد ميزانية المكافآت. ويتم بعد ذلك تعديل الميزانية لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات التطلعية.

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بالتقييم الجيد للممارسات التي يتم دفع المكافأة بموجبها للتحقق من الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وتثبت اللجنة أن قراراتها متوافقة مع تقييم المركز المالي والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت حسب نوعية الأرباح وماهية المخاطر. كما يهدف إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وحتى يتسنى للبنك تمويل ميزانية المكافآت يجب تحقيق حد الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء تقليص المكافأة المتغيرة بشكل عام وملحوظ عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافآت الإجمالية المستهدفة لتعديلات المخاطر التي تتماشى مع هيكل تقييم المخاطر والارتباط.

أجر الوظائف الرقابية

إن مستوى الأجور للوظائف الرقابية والمساندة يمكن البنك من استقطاب موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. ويضمن البنك أن يكون مزيج الأجر الثابت والمتغير لموظفي الوظائف الرقابية والمساندة لصالح الأجر الثابت، ويتوقف الأجر المتغير للوظائف الرقابية على الأهداف الخاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديده من خلال الأداء المالي لمجالات الأعمال التي يقوم هؤلاء الموظفون بمراقبتها.

ويلعب نظام إدارة الأداء دوراً حيوياً في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف المحددة لكل منها. وتتوقف هذه الأهداف بشكل أكبر على الأهداف غير المالية والتي تتضمن المخاطر والرقابة والإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والبيئة التنظيمية، بعيداً عن المهام التي لها قيمة مضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة ضمن نظام إدارة الأداء بالبنك. وتحتوي هذه الأهداف على الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك التحكم في المخاطر والإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية. وتضمن مراعاة تقييمات المخاطر في تقييم أداء الأفراد أن تتم معاملة أي موظفين يحققان نفس الدخل المتوسط الأجل لكنهما يتحملان مستويات مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك بشكل مختلف من خلال نظام المكافآت والأجور.

هيكل تقييم المخاطر

إن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر هو الربط بين المكافأة المتغيرة وحجم مخاطر البنك. وفي مساهمته للقيام بذلك، يراعي البنك كل من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية والتقدير البشري دوراً مهماً في تحديد أي تعديلات خاصة بالمخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت المحددة تقلل الحوافز لأخذ المخاطر الإضافية وغير الواجبة، ومتناسقة مع نتائج تقييم المخاطر وتقدم مزيجاً مناسباً من الأجر يتماشى مع حجم المخاطر.

وتتحقق لجنة التعيين والمزايا والحوكمة مما إذا كانت سياسة المكافأة المتغيرة تتماشى مع حجم المخاطر التي يمكن التعرض لها. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المعنوية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويأشر البنك تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية.

ويضمن البنك أن لا تحد ميزانية المكافأة المتغيرة قوة وملئ رأس المال. ويعتمد المدى الذي يحتاج إليه البنك لبناء قاعدة رأس مالية على المركز الرسالي الحالي وإجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ويراعي حجم الميزانية الإجمالية للمكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل البنك النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

- (أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛
- (ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحملها عند تنفيذ الأعمال؛
- (ج) التوافق مع وقت وإمكانية حدوث الإيرادات المستقبلية المحتملة المدمجة في الأرباح الحالية.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك هيكل تقييم مخاطر رجعي، والذي هو عبارة عن تقييم نوعي للاختبار العكسي للأداء الفعلي في مقابل افتراضات المخاطر المسبقة.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، سوف يعمل هيكل تعديل المخاطر بالشكل التالي:

- سوف يكون هناك تقليص ملحوظ في المكافآت المتغيرة الإجمالية.
- على المستوى الفردي، سوف يعكس الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات المنح، وإجراء تأجيل إضافي للمكافآت غير الممنوحة.
- وأخيراً، إذا ما كان الأثر الكمي والنوعي للخسارة كبيراً، قد يتم التفكير في استرداد وتعديل منح المكافأة المتغيرة السابقة.

يمكن للجنة التعيين والمزايا والحوكمة، بموافقة الإدارة، تبرير واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:

- زيادة أو خفض التعديل الرجعي.
- التفكير في تأجيلات إضافية أو زيادة في كم المنح غير النقدية.
- الاسترداد من خلال اتفاقيات الاسترداد والتعديل.

هيكل الاسترداد والتعديل

تتيح أحكام الاسترداد والتعديل الخاصة لمجلس الإدارة فقط تحديد، عندما يكون ذلك مناسباً، إمكانية مصادرة/تعديل العناصر غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة، أو استرداد المكافأة المتغيرة المقدم في حالات معينة. ويهدف ذلك إلى السماح بالاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة تثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتحتوي جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تتيح للبنك إمكانية خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان أدائهم الفردي له تأثير سلبي كبير على البنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

إن مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ أي قرار يخص استرداد المنح.

وتتيح أحكام الاسترداد والتعديل لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب خطة العلاوات المؤجلة في بعض الحالات، وتتضمن هذه الحالات ما يلي:

- دليل معقول على سوء التصرف المتعمد أو الخطأ الجسيم أو إهمال أو عجز الموظف بما يسبب تكبد البنك و/أو وحدة العمل التابع لها خسائر مادية في أداؤها المالي أو تحريف كبير في البيانات المالية أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التجارية أو تعريضها للخطر بسبب أفعال أو إهمال أو سوء تصرف أو عجز خلال سنة الأداء ذات الصلة.
 - تعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.
- كما يمكن استخدام الاسترداد إذا كان تعديل الجزء غير الممنوح من المكافأة غير كافٍ نظراً لطبيعة ودرجة خطورة المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

تتضمن المكافأة المتغيرة المكونات الأساسية التالية:

جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة	النقد المقدم
جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات	النقد المؤجل
جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والصادرة في شكل أسهم في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.	منح الأسهم قصيرة الأجل المقدمة
جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات	منح الأسهم قصيرة الأجل المؤجلة
إن أنظمة الحوافز طويلة الأجل عبارة عن برامج مكافآت قائمة على الأسهم، يتم بموجبها سنوياً تخصيص عدد من أسهم البنك للمدراء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا تحتسب وفقاً لأدائهم، وإمكانيتهم ودرجة أهمية الوظيفة. يتم تحويل ملكية الأسهم المكتسبة للموظف بعد تقييم أداء البنك مقابل مؤشرات الأداء المحددة لفترة الاكتساب.	منح أسهم الأداء طويلة الأجل

تخضع جميع المكافآت المؤجلة والطويلة الأجل لأحكام الاسترداد والتعديل. ويتم تحويل ملكية أسهم المكافآت والأرباح الموزعة عنها لصالح الموظف بعد فترة اكتساب مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. ويرتبط عدد منح الأسهم العادية بسعر السهم وفقاً لقواعد خطة حوافز الأسهم.

يتم الاحتفاظ بجميع الأسهم والمكافآت النقدية المؤجلة وإدارتها في عهدة مسجلة ومعتمدة في مملكة البحرين.

المكافأة المؤجلة

يخضع جميع موظفي الإدارة العليا أو ممن يتقاضون مستحقات قدرها ١٠٠,٠٠٠ ديناراً بحرينياً في السنة في فروع البحرين والفروع الخارجية لقواعد التأجيل التالية - باستثناء الفروع الموجودة في الهند:

1 الرئيس التنفيذي للمجموعة والمدراء العامون ضمن مجموعة إدارة الأعمال:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	40%	فوراً	-	-	نعم
النقد المؤجل	10%	3 سنوات	-	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	50%	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

2 جميع الموظفين الآخرين المشمولين:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	50%	فوراً	-	-	نعم
منح الأسهم المقدمة	10%	فوراً	6 أشهر	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	40%	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

ويمكن للجنة التعيين والمزايا والحوكمة، بناءً على تقييمها لهيكل الأدوار الوظيفية والمخاطر التي اتخذها الموظف زيادة تغطية الموظفين الذين سيخضعون لتريتيات مؤجلة.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت تنمة

تفاصيل المكافأة المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

2020 دينار بحريني	2021 دينار بحريني	
66,255	83,300	نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر
649,500	552,500	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة*
9,636	16,737	النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس

* المكافآت المستلمة هذا العام هي مكافآت الأداء عن العام الماضي.

(ج) الموظفين

أ أجر ومكافآت الموظفين

2021										
الإجمالي	المكافأة المتغيرة					المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة الثابتة (نقداً / أسهم)	عدد الموظفين	بالألف دينار بحريني	
	المؤجلة			المقدمة						
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً			نقداً		
3,753	-	729	126	20	726	-	-	2,152	13	الأشخاص المعتمدين - الأعمال
2,469	-	301	-	72	427	-	-	1,669	10	الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة
4,714	-	562	8	128	672	-	-	3,344	33	كبار المُخاطرين الآخرين
16,093	-	-	-	-	2,468	-	-	13,625	563	الموظفين الآخرين: البحرين
9,376	-	-	-	-	591	-	-	8,785	663	الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة
36,405	-	1,592	134	220	4,884	-	-	29,575	1,282	الإجمالي

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه يشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات المملوكة بالكامل والشركات التابعة للشركات المملوكة بالكامل.

لم يتم إدراج تكاليف الموظفين غير المباشرة الأخرى التي تبلغ 89,147 دينار بحريني في الجدول أعلاه.

أجور اجتماعات مجالس الإدارة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لتمثيل البنك في مجالس الإدارة المدفوعة في عام 2021 بلغت 187,234 دينار بحريني في الجدول أعلاه من شركات تابعة مملوكة بالكامل و/ أو شركات زميلة.

يشمل المبلغ الإجمالي للمكافآت على مدفوعات إنهاء الخدمة خلال العام والتي بلغت 565,776 دينار بحريني، وبلغت أعلى قيمة مدفوعة للفرد 226,944 دينار بحريني.

2020										
الإجمالي	المكافأة المتغيرة					المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة الثابتة (نقداً / أسهم)	عدد الموظفين	بالألف دينار بحريني	
	المؤجلة			المقدمة						
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً	(نقداً / أسهم)	(نقداً / أسهم)			
3,696	-	580	96	18	594	-	-	2,408	13	الأشخاص المعتمدين - الأعمال
2,312	-	268	-	65	385	-	-	1,594	12	الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة
4,349	-	504	13	110	601	-	-	3,121	34	كبار المخاطرين الآخرين
14,501	-	-	-	-	1,799	-	-	12,702	556	الموظفين الآخرين: البحرين
10,064	-	-	-	-	640	-	-	9,424	769	الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة
34,922	-	1,352	110	193	4,019	-	-	29,249	1,384	الإجمالي

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه يشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات المملوكة بالكامل والشركات التابعة للشركات المملوكة بالكامل.

لم يتم إدراج تكاليف الموظفين غير المباشرة الأخرى التي تبلغ 394,906 دينار بحريني في الجدول أعلاه.

أجور اجتماعات مجالس الإدارة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لتمثيل البنك في مجالس الإدارة المدفوعة في عام 2020 بلغت 180,454 دينار بحريني في الجدول أعلاه من شركات تابعة مملوكة بالكامل و/ أو شركات زميلة.

2 المنح المؤجلة

2021				
الإجمالي (ألف دينار بحريني)	أسهم			نقدأ (ألف دينار بحريني)
	(ألف دينار بحريني)	العدد		
6,765	6,257	14,744,157	508	الرصيد الافتتاحي
1,946	1,812	3,588,426	134	الممنوح خلال الفترة*
(2,275)	(2,078)	(4,580,897)	(197)	المدفوع / المصروف خلال الفترة
-	-	-	-	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
-	-	1,098,385	-	تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة
6,436	5,991	14,850,071	446	الرصيد الختامي

* تم حساب عدد الأسهم المؤجلة الممنوحة لعام 2021 بصورة تقديرية على أساس سعر السهم 0.505 فلس في نهاية العام، حيث سيتم اعتماد السعر النهائي بعد مضي ١٤ يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية.

2020				
الإجمالي (ألف دينار بحريني)	أسهم		نقدأ (ألف دينار بحريني)	
	(ألف دينار بحريني)	العدد		
7,349	6,753	15,743,685	596	الرصيد الافتتاحي
1,654	1,545	3,286,364	110	الممنوح خلال الفترة**
(2,238)	(2,041)	(4,881,346)	(197)	المدفوع / المصروف خلال الفترة
–	–	43,892	–	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
–	–	551,562	–	تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة
6,765	6,257	14,744,157	509	الرصيد الختامي

** تم خلال عام 2020 إعادة احتساب الاسهم المؤجلة على اساس سعر السهم بعد مضي 14 يوم من تاريخ الجمعية العامة السنوية للبنك على أساس سعر السهم 0.470 فلس. وتم تحديثها لتمثل الاسهم الفعلية الممنوحة للموظفين خلال 2020.

تم إدراج أسهم الأداء طويلة الأجل والممنوحة في الجدول أعلاه على افتراض احتمالية الاستحقاق.

البيانات الخاصة بالأسهم أعلاه تشمل أسهم الأداء طويلة الأجل والمبنية على مجموع الأسهم الممنوحة ولا تعكس بالضرورة المصروفات المحاسبية التي ترتبط بمستوى الاكتساب وسنوات الخدمة.

3 أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2022	المجموع الكلي (دينار بحريني)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى	1,384,370	1,130,328*	194,881**	2,709,579

ملاحظات: جميع المبالغ بالدينار البحريني.

* تم دفع 715,821 دينار بحريني نقداً و414,507 دينار بحريني على شكل أسهم من إجمالي المبلغ.

** يمثل هذا قيمة عدد الأسهم طويلة الأجل المكتسبة خلال العام.

مصالح الإدارة التنفيذية

إجمالي عدد الأسهم والسندات المملوكة لأعضاء فريق الإدارة التنفيذية كما في 31 ديسمبر 2021:

الأعضاء	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020	عدد السندات	
				31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
عبدالرحمن علي سيف	عادية	1,077,882	979,893	-	-
حسان محمد بورشيد	عادية	789,805	486,318	-	-
محمد عبدالله عيسى	عادية	80,047	183,750	-	-
حسن محمد أبوزيد	عادية	-	-	-	-
نديم عبدالعزيز الكوهجي	عادية	181,134	160,102	-	-
عادل عبدالله سالم	عادية	279,021	82,425	-	-
راج دوغار	عادية	121,608	103,180	-	-
أجاي جاشوال	عادية	-	-	-	-
محمد أحمد نور الريس	عادية	30,165	8,054	-	-
الكسندر إيوان ستيرلينج	عادية	-	-	-	-
أحمد تقي	عادية	143,794	81,719	-	-
إيهيك جوسوامي	عادية	-	-	-	-

تداول أعضاء الإدارة التنفيذية في أسهم وسندات البنك خلال العام 2021

الأعضاء	التداول من خلال شركة بورصة البحرين	تاريخ التداول
محمد عبدالله عيسى	بيع 100,000 سهماً	29 مارس 2021
	بيع 150,000 سهماً	7 سبتمبر 2021
	بيع 100,000 سهماً	12 سبتمبر 2021
	بيع 100,000 سهماً	13 سبتمبر 2021
	بيع 680 سهماً	14 سبتمبر 2021
	بيع 47,580 سهماً	15 سبتمبر 2021
	بيع 102,420 سهماً	19 سبتمبر 2021
نديم عبدالعزيز الكوهجي	بيع 100,000 سهماً	7 سبتمبر 2021

اللجان الإدارية

تعقد اللجان الإدارية اجتماعاتها برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتشكل اللجان الإدارية من رؤساء الأقسام ذات العلاقة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة.

اللجنة	ملخص مهام ومسؤوليات اللجنة	اجتماعات اللجنة الدورية
إدارة الموجودات والمطلوبات	وضع السياسات واللوائح التنظيمية لإدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر ذات العلاقة	مرة واحدة في الشهر على الأقل
لجنة المخاطر القُطرية	مراجعة واعتماد استراتيجية القُطر وحدود التعرض لمخاطر العملة وقطاع الصناعة والنوع والتعرضات المضمونة/غير المضمونة.	6 اجتماعات على الأقل في السنة
لجنة تجارب العملاء	تتولى لجنة تجارب العملاء رصد ومراقبة مدى رضا العملاء وردود أفعالهم وشكاواهم ومقترحاتهم عبر كل القنوات، بما في ذلك الفروع ووسائل التواصل الاجتماعي ومركز الاتصال والموقع الإلكتروني والهاتف الثقال، بهدف تحديد محركات العمل الرئيسية وتحسين ولاء العملاء.	ربع سنوية
اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات	توجيه ومراجعة واعتماد الخطط الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والإشراف على المبادرات الرئيسية وتحديد أولويات المبادرات عبر البنك ومراجعة/تقييم نضج التكنولوجيا في البنك بشكل مستمر.	كل شهرين
إدارة الائتمان	توافق على الائتمان والاستثمارات المقترحة إلى حد معين. كذلك استعراض والتوصية بأية اقتراحات تتطلب موافقة اللجنة التنفيذية أو المجلس عليها.	أسبوعية
المخصصات	دراسة وتحديد اشتراطات مخصصات القروض والسلفيات الائتمانية والاستثمارات.	ربع سنوية
إدارة المخاطر	تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر من خلال وضع سياسات المخاطر والإجراءات الخاصة بها.	ربع سنوية
الموارد البشرية	وضع السياسات والإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.	كل شهرين
متابعة ومراقبة الإستراتيجية	تستعرض فرص التقدم المحرز في المبادرات الإستراتيجية.	نصف سنوية
لجنة الاستدامة	تقوم لجنة الاستدامة بتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة بالاستدامة، ووضع ومراجعة مؤشرات الأداء الرئيسية فيما يتعلق بالاستدامة وضمان دمجها في استراتيجيات البنك، والتعرف على القضايا الجوهرية التي تؤثر على الأعمال من منظور المخاطر والفرص غير المتوقعة، وتوفير البيانات والمعلومات التي تدعم إصدار تقرير الاستدامة السنوي.	ربع سنوية

استثمارات البنك الأخرى كما في 31 ديسمبر 2021

ملكية البنك في شركات أخرى مدرجة في شركة بورصة البحرين (5٪ أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2006	6.82	10,237,379	9,759,636
سيكو	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	2006	7.91	33,896,140	33,896,140
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	مملكة البحرين	ش.م.ب.	1994	23.03	47,023,363	47,023,363

نسب المساهمين الرئيسيين في أسهم الشركة (5٪ أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
إثمار القابضة	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2008	26.06	390,316,394	354,833,086
الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي (صندوق التقاعد)	مملكة البحرين	هيئة حكومية	1986	19.27	288,685,463	262,441,331
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	شركة استثمارية	1990	19.20	287,561,695	261,419,723
الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي	مملكة البحرين	هيئة حكومية	1986	13.70	205,180,563	186,527,785

استثمارات البنك في شركات أخرى (مدرجة/غير مدرجة داخل/خارج مملكة البحرين) (10٪ أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
كريدي مكس	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	1999	100.00	10,000,000	10,000,000
إنفيتا	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	2006	100.00	1,000,000	1,000,000
العالمية لخدمات الدفع ⁽¹⁾	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2005	70.00	12,728	12,728
شركة بنفت	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	1997	22.00	6,843	6,843
نسيج	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2009	15.15	130,909,096	130,909,096
بنك الأسرة	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2009	10.00	2,000,000	2,000,000
ديار الحرمين العلا المحدودة	جزر كاين	ذ.م.م.	2011	35.00	16,450,000	16,450,000
شركة بي بي كي جيوجيت	دولة الكويت	ش.م.ك.	2012	40.00	2,000,000	2,000,000
إنفيتا - الكويت ⁽²⁾	دولة الكويت	ش.م.ك. (م)	2014	40.00	400,000	600,000
شركة إيجيلا المحدودة لإدارة الأموال	المملكة المتحدة	محدودة	2015	50.00	2,800,000	2,800,000
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	محدودة	2016	24.27	9,046	9,046
ماغنوم بارتنز القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2018	49.96	6,958,001	6,958,001
إيفوك جيرسي القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2018	24.99	6,082,500	6,082,500
إل. إس. إي. جيرسي القابضة المحدودة	جيرسي	محدودة	2019	45.00	1	1
شركة إنفيتا لإدارة المطالبات ⁽²⁾	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	2017	70.00	350,000	350,000

(1) مملوكة من خلال كريدي مكس.

(2) مملوكة من خلال إنفيتا.

مكاتب بنك البحرين والكويت والفروع الدولية

للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتبنا وفروعنا المحلية والدولية، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.bbkonline.com.
يقع المقر الرئيسي للبنك في البحرين ويعمل أيضا في دبي وتركيا والكويت والهند.



القسم الثالث

البيانات المالية

50	استعراض النتائج المالية
53	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
56	القائمة الموحدة للمركز المالي
57	القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
58	القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
59	القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
60	القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
61	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
95	المعلومات المالية الإضافية
96	إفصاحات بازل 3 - رأس المال التنظيمي

صافي دخل الفوائد مليون دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية مليون دينار بحريني	ودائع العملاء مليون دينار بحريني
2021 82.6	2021 545	2021 2,126
2020 80.8	2020 515	2020 2,167
2019 107.3	2019 547	2019 2,170
2018 109.9	2018 500	2018 2,375
2017 90.9	2017 501	2017 2,624

القروض والسلفيات مليون دينار بحريني	مجموع الموجودات مليون دينار بحريني	حافظت المؤشرات المالية الرئيسية للبنك على وضعها الجيد محققة عائداً على متوسط الموجودات بنسبة 1.4 في المائة، وعائداً على متوسط حقوق الملكية بنسبة 10.1 في المائة.
2021 1,607	2021 3,673	
2020 1,556	2020 3,760	
2019 1,671	2019 3,865	
2018 1,773	2018 3,582	
2017 1,741	2017 3,763	

ملخص

انتشرت جائحة كورونا (كوفيد-19) عبر مناطق جغرافية واسعة على مستوى العالم، ما تسبب في تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك - وعلى الرغم من تلك الأحداث - أظهرت المجموعة قوة مالية ومرونة تشغيلية كما يتضح من النتائج المالية الجيدة للمجموعة ووضع السيولة ورأس المال القويين، الأمر الذي سيساعد البنك على انجاز التطور الاستراتيجي للمجموعة في المستقبل.

تمكنت المجموعة من تحقيق صافي ربح، عائد إلى ملاك البنك، قدره 53.1 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، ما يمثل زيادة بنسبة 2.1 في المائة مقارنة بنتائج عام 2020.

لا تزال المؤشرات المالية الرئيسية للمجموعة قوية مع تحقيق عائد على متوسط الموجودات بنسبة 1.4 في المائة وعائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 10.1 في المائة. وبلغ عائد السهم الأساسي والمخفض 36 فلساً مقابل 35 فلساً خلال العام السابق. كما تمكنت المجموعة من الحفاظ على وضع مريح للسيولة حيث بلغت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات 32.6 في المائة بنهاية عام 2021 مقارنة مع 34.8 في المائة بنهاية عام 2020.

يستعرض هذا القسم الأداء المالي للمجموعة، مع التركيز على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الموحد لبنك البحرين والكويت، بما في ذلك فروعها الخارجية والشركات التابعة والمشاريع المشتركة والاستثمارات غير المباشرة في الشركات الزميلة من خلال الشركات التابعة.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وبما يتوافق مع قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين ومتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية، ودليل قواعد مصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ولوائحه وقراراته، والقرارات والقواعد والإجراءات ذات الصلة ببورصة البحرين وشروط عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

النتائج التشغيلية

ارتفع صافي الربح العائد لملاك البنك لعام 2021 بنسبة 2.1 في المائة عن العام الماضي، حيث بلغ 53.1 مليون دينار بحريني، وانخفض إجمالي الدخل التشغيلي (متضمنة حصة البنك من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة) للسنة بمقدار 1.3 مليون دينار بحريني أو 1.1 في المائة لبلغ 117.3 مليون دينار بحريني، ويعزى ذلك أساساً إلى الانخفاض في صافي دخل الرسوم والعمولات نتيجة لتأثير الإجراءات الميسرة التي تم تطبيقها استجابة لمتطلبات الجائحة بهدف دعم مجتمع الأعمال المحلي وتأثير القيود التنظيمية الجديدة على الرسوم والتكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض دخل الاستثمارات والإيرادات الأخرى ساهم في انخفاض إجمالي الدخل التشغيلي للعام.

أدى استثمار بنك البحرين والكويت المستمر في تعزيز إدارة مخاطر الائتمان والإدارة الفعالة للتعرضات المتعثرة والإجراءات التصحيحية إلى انخفاض كبير في صافي المخصصات من 5.6 مليون دينار بحريني في عام 2020 إلى 2.9 مليون دينار بحريني في عام 2021، أي بانخفاض قدره 48.2 في المائة.

صافي دخل الفوائد

ارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة 2.2 في المائة إلى 82.6 مليون دينار بحريني (2020: 80.8 مليون) بسبب الإدارة الفعالة للميزانية العمومية.

الإيرادات الأخرى

تتكون الإيرادات التشغيلية الأخرى من الدخل غير المتعلق بالفوائد، المحقق من الأنشطة التجارية مثل القطع الأجنبي، والاستثمار في الصناديق الاستثمارية غير الصناديق ذات الدخل الثابت، ومبيعات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وعمليات التداول الاستثماري، والدخل من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

وبلغ إجمالي الإيرادات الأخرى (بما في ذلك الحصة من دخل الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة) لعام 2021، 34.7 مليون دينار بحريني مقارنة مع 37.8 مليون دينار بحريني في عام 2020. وبلغ صافي الرسوم والعمولات 15.9 مليون دينار بحريني، مقارنة مع 19.6 مليون دينار بحريني في العام الماضي. ويعزى الانخفاض بشكل أساسي إلى تأثير الإجراءات الميسرة التي تم تطبيقها استجابة للجائحة، وبسبب اللوائح الجديدة بشأن تحديد الرسوم والتكاليف. كما انخفضت الإيرادات الأخرى المتعلقة بالعملاء الأجنبية وإيرادات الاستثمار من 18.3 مليون دينار بحريني إلى 17.1 مليون دينار بحريني خلال عام 2021، وارتفعت حصة البنك من أرباح الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة إلى 1.7 مليون دينار بحريني مقارنة بخسارة قدرها 0.1 مليون دينار بحريني في العام الماضي.

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

النسبة المئوية للتغير	الفرق مليون دينار بحريني	2020	2021	مليون دينار بحريني
2.2%	1.8	80.8	82.6	صافي دخل الفوائد
-8.2%	(3.1)	37.8	34.7	إيرادات أخرى
-1.1%	(1.3)	118.6	117.3	مجموع الدخل (متضمنة حصة البنك من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة)
0.2%	(0.1)	(60.7)	(60.8)	مصرفوات تشغيلية
-48.2%	2.7	(5.6)	(2.9)	صافي المخصصات
2.5%	1.3	52.3	53.6	الربح قبل الضرائب
66.7%	(0.2)	(0.3)	(0.5)	الضرائب وحقوق غير مسيطرة
2.1%	1.1	52.0	53.1	صافي الربح العائد إلى ملك البنك

المصرفوات التشغيلية

بسبب الاستثمار المتواصل في الثروة البشرية والتكنولوجيا وتنفيذ وإنجاز العديد من المبادرات الاستراتيجية، بما في ذلك الرقمنة وتعزيز القنوات المصرفية لتقديم تجارب أفضل للعملاء، فقد ارتفعت النفقات التشغيلية للمجموعة بنسبة 0.2 في المائة من 60.7 مليون دينار بحريني إلى 60.8 مليون دينار بحريني. كما ارتفعت تكاليف الموظفين بنسبة 3.4 في المائة، فيما انخفضت التكاليف غير المتعلقة بالموظفين بنسبة 4.3 في المائة لتصل إلى 24.5 مليون دينار بحريني (2020: 25.6 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فإن سياسة البنك الحكيمة لضبط التكاليف وقدرته القوية على إدراج الدخل مكنته من الحفاظ على معدل التكلفة إلى الدخل عند 51.8 في المائة (2020: 51.2 في المائة).

صافي المخصصات

تتبع المجموعة المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 فيما يتعلق باحتساب اضمحلال قيمة الموجودات المالية. ويستبدل المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 نموذج الخسارة المتكبد المعتمد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بنموذج الخسارة المتوقعة للائتمان. وتطبق المجموعة منهجية مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر المتوقعة للائتمان على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تنتقل الموجودات عبر ثلاث مراحل بناءً على التغير الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ أول إثبات لها. وتهدف هذه المنهجية في احتساب مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية للبنك إلى توفير تقديرات أكثر واقعية للتضائل في قيم الموجودات.

بلغ صافي المخصصات خلال عام 2021 مبلغ وقدره 2.9 مليون دينار بحريني، مقارنة مع 5.6 مليون دينار بحريني في عام 2020. ويعزى هذا الانخفاض إلى الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان والتعرضات تحت الضغط وزيادة جهود الاسترداد.

الدخل الشامل

بلغ إجمالي الدخل الشامل للبنك العائد إلى الملاك، 59.5 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، مقارنة مع 28.9 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، ويرجع ذلك أساساً إلى الارتفاع في تقييم الأوراق المالية الاستثمارية، إذ واصلت الأسواق المالية تعافيتها من الصدمات الناتجة عن تفشي الجائحة في العام الماضي.

المركز المالي

حافظت المجموعة على مركز مالي قوي وسيولة مريحة.

في نهاية عام 2021، بلغ إجمالي موجودات المجموعة 3,672.7 مليون دينار بحريني (2020: 3,760.4 مليون دينار بحريني).

واصل البنك نجاحه في تحقيق توازن جيد بين الودائع والقروض والسلف والمحافظة على نسبة مريحة من صافي القروض والسلف إلى ودائع العملاء والتي بلغت 75.6 في المائة بنهاية عام 2021 (2020: 71.8 في المائة).

الموجودات

بلغ إجمالي الموجودات 3,672.7 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2021، بانخفاض قدره 2.3 في المائة مقارنة مع 3,760.4 مليون دينار بحريني المسجلة في العام السابق. كما ارتفع صافي القروض والسلف بنسبة 3.3 في المائة إلى 1,607.2 مليون دينار بحريني (2020: 1,555.8 مليون دينار بحريني)، في حين سجلت محفظة الأوراق المالية الاستثمارية زيادة جيدة بنسبة 3.0 في المائة لتصل إلى 985.8 مليون دينار بحريني مقارنة مع 957.3 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2020.

المطلوبات

ظلت ودائع العملاء هي المصدر الرئيس للتمويل، حيث شكلت 68.0 في المائة من إجمالي المطلوبات. واصلت المجموعة توسيع قاعدة عملاء التجزئة لديها، حيث زادت التزاماتها للأفراد إلى 1,062.4 مليون دينار بحريني (2020: 1,053.3 مليون دينار بحريني)، بينما حافظ إجمالي ودائع العملاء تقريباً على مستوياته عند 2,125.6 مليون دينار بحريني في نهاية ديسمبر 2021 (2020: 2,167.4 مليون دينار بحريني). وبظل الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والقروض لأجل جزء لا يتجزأ من مصادر التمويل المتوسطة والمستقرة للبنك، حيث بلغت الأولى 383.2 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2020: 399.2 مليون دينار بحريني)، والثانية عند 245.1 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2020: 188.5 مليون دينار بحريني) نتيجة الحصول على قرض لأجل جديد بقيمة 150 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأخير من عام 2021.

ملخص المركز المالي الموحد

النسبة المئوية للتغير	الفرق مليون دينار بحريني	2020	2021	مليون دينار بحريني
				الموجودات
11.0%	28.3	256.5	284.8	نقد وأرصدة نقدية لدى بنوك مركزية
-42.8%	(208.6)	487.8	279.2	أذونات خزينة
5.8%	18.6	318.9	337.5	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3.3%	51.4	1,555.8	1,607.2	قروض وسلف للعملاء
3.0%	28.5	957.3	985.8	أوراق مالية استثمارية
-5.5%	(4.6)	83.1	78.5	فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى
-0.8%	(0.5)	65.5	65.0	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
-2.3%	(0.8)	35.5	34.7	ممتلكات ومعدات
-2.3%	(87.7)	3,760.4	3,672.7	مجموع الموجودات
				المطلوبات وحقوق الملكية
				المطلوبات
-22.8%	(75.4)	330.3	254.9	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
-4.0%	(16.0)	399.2	383.2	اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء
30.0%	56.6	188.5	245.1	اقتراضات لأجل
-1.9%	(41.8)	2,167.4	2,125.6	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
-26.0%	(41.8)	160.5	118.7	فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى
-3.6%	(118.4)	3,245.9	3,127.5	مجموع المطلوبات
6.1%	31.0	511.8	542.8	حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك
-11.1%	(0.3)	2.7	2.4	حقوق غير مسيطرة
6.0%	30.7	514.5	545.2	مجموع حقوق الملكية
-2.3%	(87.7)	3,760.4	3,672.7	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ملءة رأس المال

قام البنك بتطبيق إطار عمل بازل 3 لقياس ملءة رأس المال منذ يناير 2015، وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

بلغ إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك 542.8 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2021 (2020: 511.8 مليون دينار بحريني). وتعزى الزيادة بنسبة 6.1 في المائة بشكل رئيسي إلى أرباح العام الحالي والتحسين في تقييم الأوراق المالية الاستثمارية. بلغت نسبة ملءة رأس المال للمجموعة 23.6 في المائة، مقارنة مع 21.8 في المائة في نهاية العام السابق، وهي نسبة تزيد بكثير عن الحد الأدنى المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ 14.0 في المائة بالنسبة للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs). وتحرص المجموعة على الاحتفاظ برأس مال قوي يدعم خططها الاستراتيجية المستقبلية، عبر تبني سياسات ديناميكية للاحتفاظ بالأرباح.

وتجسد النتائج القوية التي حققتها المجموعة نموذج أعمالنا القوي والتزامنا الراسخ بدعم مساهمينا ومواصلة إضفاء المزيد من القيمة لهم مع قدرتنا على التكيف مع البيئة المتغيرة والتحديات غير المسبوقه التي أفرزتها الجائحة.



تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. (بنك البحرين والكويت ش.م.ب. أو "البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدقي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في مملكة البحرين،

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف

أمر التدقيق الرئيسية

تعتبر عملية تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – المتعلق بالأدوات المالية هامة ومعقدة.

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب مخصصات الخسارة. تتضمن المجالات الرئيسية لاجتهادات الإدارة المطبقة في تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على ما يلي:

- تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العميل قد زادت بشكل جوهري، وبالأخص نتيجة لتأجيل المدفوعات التنظيمية بسبب جائحة كوفيد – 19 المقدمة من المجموعة؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية؛ و
- تأثير جائحة كوفيد – 19 المنعكسة على تحديد الإدارة للخسارة الائتمانية المتوقعة حيث إنها تتطلب تطبيق مستوى جوهري من الاجتهادات وتقديرات بها درجة عالية من عدم التيقن، مما قد يغير بشكل جوهري تقديرات الخسارة الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 في الفترات المستقبلية.

نظراً لتعقيدات المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ومدى أهمية الاجتهادات والتقديرات المطبقة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وبالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد – 19 وتعرض المجموعة للقروض والسلف التي تشكل 41٪ من إجمالي موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تستحوذ على تركيزاً رئيسياً.

وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسؤوليات المذكورة في بند مسؤوليات مدقي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق

- لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات المتصلة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات.
- بمشاركة أخصائينا الداخليين، قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الرئيسية التالية:
- لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة ذات الصلة لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الحصول على الموافقات بشأن أي تغييرات في النموذج والمتابعة/ التحقق المستمر والحوكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. كما تحققنا من صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- قمنا بتقدير وتقييم:
 - سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة القائمة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بما في ذلك تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وتأثيرها على معايير درجات التصنيف مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتوجيهات التنظيمية الصادرة فيما يتعلق بجائحة كوفيد – 19؛
 - الأساس لتحديد المخصصات الإضافية المحددة من الإدارة بالأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد – 19 مقابل متطلبات سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة؛ و
 - افتراضات الإدارة العليا المتعلقة بتحديد سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة تمة

أمر التدقيق الرئيسية

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف تمة

أمر التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة 1,698.5 مليون دينار بحريني وبلغت الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات الصلة 91.3 مليون دينار بحريني، مشتملة على خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ وقدره 31.1 مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين 1 و2 ومبلغ وقدره 60.2 مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة 3.	- قمنا بمراجعة عينة من ملفات الائتمان وتنفيذ إجراءات لتقييم ما يلي: - تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب وتقييم درجات تصنيف المجموعة مع مراعاة تأثيرات جائحة كوفيد - 19 ؛ - عملية تقييم الضمانات؛ و - عملية إعادة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. - لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها.

- كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونظّل الجهة الوحيدة المسؤولة عن رأينا حول التدقيق.
- إننا نتواصل مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.
- كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البند المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1)، نفيد:

- (أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛
- (ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛
- (ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وقوع أية مخالفات للأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو للأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو للأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛
- (د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد عيسى أحمد الجودر.

إلى
السيد ديوغ

سجل قيد الشريك رقم 45
23 فبراير 2022
المنامة، مملكة البحرين

2020 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	إيضاحات	
الموجودات			
256.5	284.8	4	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
487.8	279.2	5	أذونات خزانة
318.9	337.5	6	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,555.8	1,607.2	7	قروض وسلف العملاء
957.3	985.8	8	أوراق مالية استثمارية
83.1	78.5	9	فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى
65.5	65.0	10	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
35.5	34.7	11	ممتلكات ومعدات
3,760.4	3,672.7		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
330.3	254.9		ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
399.2	383.2		اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء
188.5	245.1	12	اقتراضات لأجل
2,167.4	2,125.6	13	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
160.5	118.7	14	فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى
3,245.9	3,127.5		مجموع المطلوبات
حقوق الملكية			
136.2	149.8	15	رأس المال
(5.2)	(5.0)	15	أسهم خزانة
105.6	105.6	15	علاوة إصدار أسهم
66.8	72.1	15	إحتياطي قانوني
61.6	64.2	15	إحتياطي عام
(11.4)	(7.9)	16	تغيرات متراكمة في القيم العادلة
(12.8)	(12.2)		تعديلات تحويل عملات أجنبية
125.6	129.3		أرباح مبقاة
45.4	46.9	17	توزيعات مقترحة
511.8	542.8		العائد إلى ملاك البنك
2.7	2.4		حقوق غير مسيطرة
514.5	545.2		مجموع حقوق الملكية
3,760.4	3,672.7		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

الدكتور عبدالرحمن سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

2020 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	إيضاحات	
137.7	118.4	18أ	دخل الفوائد ودخل مشابه
(56.9)	(35.8)	18ب	مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
80.8	82.6		صافي دخل الفوائد ودخل مشابه
19.6	15.9	19	دخل الرسوم والعمولات - صافي
18.3	17.1	20	استثمارات ودخل آخر
118.7	115.6		مجموع الدخل التشغيلي
(35.1)	(36.3)		تكاليف الموظفين
(25.6)	(24.5)		مصروفات تشغيلية أخرى
(60.7)	(60.8)		مجموع المصروفات التشغيلية
(5.6)	(2.9)	21	صافي المخصصات والخسائر الائتمانية
52.4	51.9		صافي الدخل التشغيلي
(0.1)	1.7	10	حصة البنك من ربح / (خسارة) شركات زميلة ومشاريع مشتركة
52.3	53.6		الربح للسنة قبل الضرائب
0.3	(0.1)	22	(مصروف) / مخصص ضريبي انتفت الحاجة إليه
52.6	53.5		صافي الربح للسنة
			العائد إلى:
52.0	53.1		ملاك البنك
0.6	0.4		حقوق غير مسيطرة
52.6	53.5		
0.035	0.036	23	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

الدكتور عبدالرحمن سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

إيضاحات	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
صافي الربح للسنة	53.5	52.6
الدخل / (الخسارة) الأخرى		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8.7	0.8
البنود التي سيتم أو من الممكن إن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر		
التغير في احتياطي التحويل:		
تعديلات تحويل عملات أجنبية	0.6	(0.6)
التغير في احتياطي التحوط:		
الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة	0.5	(0.7)
التغير في احتياطي القيمة العادلة:		
صافي التغير في القيمة العادلة	0.3	(19.2)
صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر	(3.7)	(3.4)
الدخل / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة	6.4	(23.1)
مجموع الدخل الشامل للسنة	59.9	29.5
العائد إلى:		
ملاك البنك	59.5	28.9
حقوق غير مسيطرة	0.4	0.6
	59.9	29.5

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

العائد إلى ملك البنك												
إيضاحات	رأس المال مليون دينار بحريني	أسهم خزانة مليون دينار بحريني	علوّة إصدار أسهم مليون دينار بحريني	إحتياطي قانوني مليون دينار بحريني	إحتياطي عام مليون دينار بحريني	تغيرات متراكمة في القيم العادلة مليون دينار بحريني	تعديلات تحويل عملات أجنبية مليون دينار بحريني	أرباح مبقاة مليون دينار بحريني	توزيعات مقترحة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة مليون دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير 2020	129.7	(5.2)	105.6	61.6	54.1	11.2	(12.2)	144.6	54.5	543.9	3.1	547.0
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	52.0	-	52.0	0.6	52.6
خسارة شاملة أخرى	-	-	-	-	-	(22.6)	(0.6)	0.1	-	(23.1)	-	(23.1)
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	(22.6)	(0.6)	52.1	-	28.9	0.6	29.5
الدفع على أساس الأسهم	42	-	-	-	-	-	-	0.4	-	0.4	-	0.4
خسارة تعديل محسوماً منها المساعدة الحكومية	2.5	-	-	-	-	-	-	(20.9)	-	(20.9)	-	(20.9)
أرباح أسهم مدفوعة	17	-	-	-	-	-	-	-	(38.5)	(38.5)	(0.1)	(38.6)
أرباح أسهم عينية	17	6.5	-	-	-	-	-	-	(6.5)	-	-	-
تبرعات خيرية	17	-	-	-	-	-	-	-	(2.0)	(2.0)	-	(2.0)
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	-	-	5.2	-	-	-	(5.2)	-	-	-	-
محول إلى الإحتياطي العام	15	-	-	-	7.5	-	-	-	(7.5)	-	-	-
التغير في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(0.9)	(0.9)
توزيعات مقترحة	17	-	-	-	-	-	-	(45.4)	45.4	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	136.2	(5.2)	105.6	66.8	61.6	(11.4)	(12.8)	125.6	45.4	511.8	2.7	514.5
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	53.1	-	53.1	0.4	53.5
دخل شامل آخر	-	-	-	-	-	3.5	0.6	2.3	-	6.4	-	6.4
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	3.5	0.6	55.4	-	59.5	0.4	59.9
الدفع على أساس الأسهم	42	-	-	-	-	-	-	0.5	-	0.5	-	0.5
أرباح أسهم مدفوعة	17	-	-	-	-	-	-	-	(27.0)	(27.0)	0.2	(26.8)
أرباح أسهم عينية	17	13.6	-	-	-	-	-	-	(13.6)	-	-	-
تبرعات خيرية	17	-	-	-	-	-	-	-	(2.2)	(2.2)	-	(2.2)
التغير في أسهم الخزانة	15	0.2	-	-	-	-	-	-	-	0.2	-	0.2
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	-	-	5.3	-	-	-	(5.3)	-	-	-	-
محول إلى الإحتياطي العام	15	-	-	-	2.6	-	-	-	(2.6)	-	-	-
التغير في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(0.9)	(0.9)
توزيعات مقترحة	17	-	-	-	-	-	-	(46.9)	46.9	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	149.8	(5.0)	105.6	72.1	64.2	(7.9)	(12.2)	129.3	46.9	542.8	2.4	545.2

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

إيضاحات	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية		
الربح للسنة قبل الضرائب	53.6	52.3
تعديلات للبند غير النقدية التالية:		
استهلاك	7.0	7.1
صافي المخصصات والخسائر الائتمانية	2.9	5.6
حصة البنك من (ربح) / خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	(1.7)	0.1
(دخل) / خسارة استثمارات	(1.0)	0.2
مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية	(3.6)	(3.5)
مستحقات على اقتراضات لأجل	10.4	12.9
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	67.6	74.7
(الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية		
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية	(2.5)	37.5
أذونات خزانة بتاريخ استحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أكثر	208.6	(3.4)
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	5.0	22.6
قروض وسلف العملاء	(54.0)	92.1
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	5.0	(7.4)
الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية		
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	(75.4)	(32.8)
اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء	(16.0)	85.8
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	(41.8)	(2.1)
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	(52.2)	3.0
ضريبة دخل مدفوعة	(0.1)	(0.1)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	44.2	269.9
الأنشطة الاستثمارية		
شراء أوراق مالية استثمارية	(370.5)	(538.2)
متحصلات من استرداد / بيع أوراق مالية استثمارية	350.3	437.6
صافي استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	0.4	3.0
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	1.0	3.1
شراء ممتلكات ومعدات	(6.2)	(7.5)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(25.0)	(102.0)
الأنشطة التمويلية		
أرباح أسهم وتوزيعات أخرى مدفوعة	(29.2)	(40.5)
سداد اقتراضات لأجل	-	(144.5)
اقتراضات لأجل إضافية	56.6	-
التغير في أسهم الخزانة	0.2	-
التغير في الدفع على أساس الأسهم	0.5	0.4
صافي التدفقات النقدية من / (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية	28.1	(184.6)
صافي التغيرات في النقد وما في حكمه		
تعديلات تحويل عملات أجنبية - صافي	1.9	(2.4)
النقد وما في حكمه في بداية السنة	517.7	536.8
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	566.9	517.7
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية:		
فوائد مستلمة	118.7	138.3
فوائد مدفوعة	31.5	65.7

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

1 الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("البنك")، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في شهر مارس 1971 ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة تحت سجل تجاري رقم 1234 بتاريخ 16 مارس 1971. يزاوّل البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي كبنك تجزئة تقليدي صادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمة مدرجة في بورصة البحرين.

يزاوّل البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعها في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند وكما يزاوّل عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية من خلال شركاتها التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في 43 شارع الحكومة، ص.ب. 597، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 23 فبراير 2022.

2 أساس الإعداد

2.1 الإطار وإسناد الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بما في ذلك التعميمات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بشأن الإجراءات التنظيمية بشروط ميسرة استجابةً لجانحة كوفيد - 19. تتطلب هذه القواعد والأنظمة وبالأخص تعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/226/2020 المؤرخ في 21 يونيو 2020، تطبيق جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، باستثناء ما يلي:

(أ) إثبات خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة عن تأجيل المدفوعات المقدمة للعملاء المتأثرين بجانحة كوفيد - 19 دون فرض أية فوائد إضافية مباشرة في حقوق الملكية بدلاً من الأرباح أو الخسائر كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 - المتعلق بالأدوات المالية. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة تعديل أخرى على الموجودات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9؛ و

(ب) إثبات المنح المالية المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابةً لإجراءات دعمها لجانحة كوفيد - 19 التي تستوفي بمتطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية بدلاً من الأرباح أو الخسائر. وسيكون ذلك إلى حد أي خسارة تعديل مسجلة في حقوق الملكية نتيجة للفقرة (أ) الواردة أعلاه، ويتعين إثبات مبلغ الرصيد المتبقي في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أية منح مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 20 - المتعلق بمحاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.

يشار فيما يلي إلى الإطار المذكور أعلاه كأساس لإعداد القوائم المالية الموحدة باسم "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي".

لغرض هذه القوائم المالية الموحدة، تم تعديل المعلومات المالية للشركات التابعة لتتوافق مع الإطار الوارد أعلاه.

2.2 بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

2.3 العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيم العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ويتم تعديلها لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها العملة الرئيسية وعملة العرض لعمليات البنك، تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب مليون ما لم يذكر خلاف ذلك.

2.4 أساس التوحيد

تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاتها التابعة ("المجموعة") وجميعها تتخذ من 31 ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك	الملكية		بلد التأسيس	النشاط
	2021	2020		
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	100%	100%	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	100%	100%	مملكة البحرين	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك	الملكية الفعلية		شركة تابعة محتفظ بها من قبل	بلد التأسيس	النشاط
	2021	2020			
العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م.	70%	70%	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات المعالجة والحفظ المتعلقة بالبطاقات
إنفيتا - الكويت ش.م.ك.م.	40%	60%	إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	دولة الكويت	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية
إنفيتا لخدمات إدارة المطالبات	70%	70%	إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات إدارية من قبل أطراف أخرى

* اعتباراً من 1 يناير 2021، قامت المجموعة بسحب 20% من حصة ملكيتها في شركاتها التابعة، إنفيتا - الكويت ش.م.ك.م.، وبالتالي خفضت حصة ملكيتها إلى 40%. راجع الإفصاح رقم 10.

خلال سنة 2020، وقع البنك وشركة الإئثار القابضة ش.م.ب. ("الإئثار القابضة") مذكرة تفاهم لتسهيل العملية الرسمية للاستحواذ المحتمل من قبل البنك لبعض الموجودات المملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإئثار القابضة. لقد بدأت المرحلة الأولى من إجراءات العناية الواجبة في شهر يناير 2021، وتم الانتهاء منها في شهر يونيو 2021. وبعد ذلك، دخل الطرفان في مفاوضات لتحديد الموجودات التي يتعين إقتناؤها وشروط الاستحواذ. وبعد امعان التفكير، قرر البنك وشركة الإئثار القابضة إيقاف إجراء المزيد من المفاوضات. وعلى الرغم من اهتمام كلا الطرفين بإنجاز هذه الصفقة الواعدة، إلا أنهما لم يتمكن من الاتفاق على شروط مواتية لكلا المؤسستين لمواصلة المفاوضات.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة ما يلي:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

2 أساس الإعداد تتم

2.4 أساس التوحيد تتم

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل اعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عزز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- استبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- استبعاد فروق التحويل المترجمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عزز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد بشكل مباشر الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

2.5 عملية احتساب الموجودات المالية المعدلة والمنح الحكومية

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (راجع الإيضاح رقم 2.1) باعتبارها إجراءات بشروط ميسرة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد - 19، وكما تم إصدار توجيهات مماثلة من قبل بنك الكويت المركزي، تم إثبات خسائر تعديل لمرة واحدة بقيمة 24.5 مليون دينار بحريني الناتجة عن تأجيل المدفوعات لفترة 6 أشهر المقدمة لتمويل العملاء دون فرض أية فوائد إضافية مباشرة في حقوق الملكية. تم احتساب خسارة التعديل على أنها الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة المدرجة الحالية للموجودات المالية في تاريخ التعديل. قامت المجموعة بتأجيل المدفوعات على التعرضات المالية البالغة 789.8 مليون دينار بحريني كجزء من دعمها للعملاء المتأثرين.

وعلاوة على ذلك، وفقاً للتوجيهات التنظيمية، تم إثبات مساعدة مالية بقيمة 3.6 مليون دينار بحريني (والتي تمثل سداد محدد لجزء من تكاليف الموظفين والتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم المرافق العامة) المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، استجابةً لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد - 19 مباشرة في حقوق الملكية.

يتضمن صافي الدين البالغ 20.9 مليون دينار بحريني المحتسب على القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية للمجموعة على خسائر التعديل لمرة واحدة بقيمة 3.5 مليون دينار بحريني والمساعدة المالية من الحكومة البالغة 0.4 مليون دينار بحريني، نتيجة لتطبيق طريقة أسهم حقوق الملكية لاستثمارات المجموعة في شركة زميلة.

3 السياسات المحاسبية

3.1 معايير وتعديلات إلزامية للسنة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء تطبيق المعايير أو التعديلات الجديدة التالية، والتي هي إلزامية للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2021:

(أ) إصلاح سعر الفائدة المرجعي: التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7

يتم إجراء إصلاح أساسي لأسعار الفائدة المرجعية الرئيسية على الصعيد العالمي، بما في ذلك استبدال بعض أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك (أليور) بأسعار بديلة تكاد تكون خالية من المخاطر (المشار إليها باسم "إصلاح إيبور"). لدى المجموعة تعرضات لأليور على أدواتها المالية التي سيتم إصلاحها كجزء من هذه المبادرة على نطاق السوق. تقوم المجموعة حالياً بتعديل أو الإعداد لتعديل الشروط التعاقدية استجابةً لإصلاح أليور. تتوقع المجموعة بأن يكون لإصلاح أليور تأثيرات جوهرية على العمليات التشغيلية وإدارة المخاطر والمحاسبة في جميع مجالات أعمالها.

يلعب مؤشر أليور، مثل أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك في لندن ("ليبور")، دوراً بالغ الأهمية في الأسواق المالية العالمية، حيث تعمل كأسعار مرجعية للمشتقات المالية والقروض والأوراق المالية وكمعايير في تقييم الأدوات المالية. وقد أدت حالات عدم اليقين التي تحيط بسلامة مؤشر أليور في السنوات الأخيرة إلى قيام الجهات التنظيمية والبنوك المركزية ومشاركي السوق بالعمل من أجل الانتقال إلى أسعار مرجعية بديلة خالية من المخاطر، وكما أوصت المجموعات العاملة التي تحرك السوق في الولايات القضائية المعنية بأسعار مرجعية بديلة خالية من المخاطر، والتي يتم اعتمادها تدريجياً.

إصلاح سعر الفائدة المرجعي - أصبحت التعديلات التي أدخلت على المرحلة 2 نافذة اعتباراً من 1 يناير 2021 والتي تعالج المسائل التي قد تؤثر على إعداد التقارير المالية نتيجة لإصلاح سعر الفائدة المرجعي، بما في ذلك تأثير التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية أو علاقات التحوط الناتجة عن استبدال سعر الفائدة المرجعي بسعر مرجعي بديل. تقدم التعديلات إعفاءً عملياً من بعض المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلقة بالتغيرات في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية والمطلوبات المالية والتزامات عقد الإيجار ومحاسبة التحوط. لقد طبقت المجموعة متطلبات "إصلاح سعر الفائدة المرجعي" تعديلات المرحلة 2 التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 (إصلاح أليور المرحلة 2) التي أصبحت إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر.

تقتضي التعديلات من المنشأة احتساب التغير في أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية أو المطلوبات المالية التي يقتضيها إصلاح سعر الفائدة المرجعي عن طريق تحديث سعر الفائدة الفعلي للموجودات المالية أو المطلوبات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينص على استثناءات معينة لمتطلبات محاسبة التحوط.

ومن المقرر إيقاف أغلبية أسعار ليبور والأسعار الأخرى لأليور بعد 31 ديسمبر 2021 واستبدالها بأسعار مرجعية بديلة معينة، باستثناء بعض أسعار ليبور بعملة الدولار الأمريكي حيث يتم تأجيل إيقافها حتى 30 يونيو 2023.

يقدم إصلاح أليور المرحلة 2 إعفاءات مؤقتة تسمح باستمرار علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر خالي من المخاطر. تتطلب الإعفاءات من المجموعة تعديل تصنيفات التحوط ووثائق التحوط. ويتضمن ذلك على إعادة تعريف مخاطر التحوط للإشارة إلى سعر خالي من المخاطر، وإعادة تعريف وصف أداة التحوط و/أو بند التحوط للإشارة إلى سعر خالي من المخاطر وتعديل طريقة تقييم فعالية التحوط. يجب إجراء تحديثات على وثائق التحوط مع نهاية فترة إعداد التقرير المالي التي يتم فيها استبدال الوثائق. وبالنسبة للتقييم بأثر رجعي لفعالية التحوط، يجوز للمجموعة أن تختار على أساس تحوط كل حالة على حدة إعادة تعيين تغيرات القيمة العادلة المترجمة إلى الصفر. يجوز للمجموعة أن يعين سعر الفائدة كعنصر لتحوط المخاطر غير المحددة تعاقدياً للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند التحوط، شريطة أن يكون عنصر مخاطر أسعار الفائدة قابلاً للتحديد بشكل منفصل، على سبيل المثال، هو معيار مرجعي يستخدم على نطاق واسع في السوق لتسعير القروض والمشتقات. بالنسبة للتحوطات مجموعات من البنود، يتطلب من المجموعة أن تحول إلى المجموعات الفرعية تلك الأدوات التي تشير إلى الأسعار الخالية من المخاطر. يجب إعادة أي علاقات تحوط قبل تطبيق المرحلة 2 لإصلاح أليور التي تم إيقافها فقط نتيجة لإصلاح أليور وتستوفي المعايير المؤهلة للمحاسبة التحوط عند تطبيق المرحلة 2 لإصلاح أليور، عند التطبيق المبدي. للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 36.

(ب) التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16: المتعلق بامتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 بعد 30 يونيو 2020

بتاريخ 28 مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 - التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلق بعقود الإيجار. تقدم التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق توجيهات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلقة بمحاسبة تعديل عقود الإيجار لامتيازات الإيجار الناتجة كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد - 19. كوسيلة عملية، يجوز للمستأجر أن يختار عدم تقييم ما إذا كان امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 من المؤجر هو تعديل لعقد الإيجار. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في مدفوعات الإيجار الناتجة عن امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها التغيير بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، إذا لم يكن التغيير تعديلًا لعقد الإيجار. لقد كان من المقرر تطبيق التعديل حتى 30 يونيو 2021، ولكن مع استمرار تأثير تفشي جائحة كوفيد - 19، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بتاريخ 31 مارس 2021 بتمديد فترة تطبيق الوسيلة العملية إلى 30 يونيو 2022. يتم تطبيق التعديل على فترات إعداد التقرير السنوي المبتدئة في أو بعد 1 أبريل 2021. يسمح بالتطبيق المبكر. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

3.2 معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عندما تصبح إلزامية.

(أ) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 المتعلق بعقود التأمين

في شهر مايو 2017، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 المتعلق بعقود التأمين، وهو معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين يغطي الإثبات والقياس والعرض والإفصاح. وبمجرد أن يصبح إلزامياً، سوف يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 المتعلق بعقود التأمين الذي تم إصداره في سنة 2005. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 على جميع أنواع عقود التأمين (أي عقود التأمين وإعادة التأمين المباشرة على الحياة وغير الحياة)، بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدرها، وكذلك على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات سمات المشاركة التقديرية. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 هو إلزامي للفترة السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023، مع عرض أرقام المقارنة المطلوبة. يسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن تطبق المنشأة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 في أو قبل تاريخ تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17. تتوقع المجموعة بأن يؤدي المعيار الجديد تغييرات في السياسات المحاسبية المتعلقة بالتزامات عقود التأمين الخاصة بالمجموعة، ومن المرجح أن يكون له تأثير على الأداء المالي الموحد ومجموع الحقوق بالإضافة إلى العرض والإفصاح. لا تزال الإدارة تقوم بإجراء هذا التقييم.

(ب) تعريف التقديرات المحاسبية - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 8

في شهر فبراير 2021، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8، قدم فيها تعريفاً "للتقديرات المحاسبية". توضح التعديلات التمييز بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس ومدخلاته لوضع التقديرات المحاسبية. إن هذه التعديلات هي إلزامية لفرات إعداد التقرير السنوي المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023 وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في بداية تلك الفترة أو بعدها. يسمح بالتطبيق المبكر طالما يتم الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولا يتوقع بأن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على المجموعة.

(ج) تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1

في شهر يناير 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة.

توضح التعديلات ما يلي:

- ما هو المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- يجب أن يكون هناك حق في التأجيل في نهاية فترة إعداد التقرير.
- لا يتأثر هذا التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- إلا إذا كانت المشتقة الضمنية في التزام قابل للتحويل هو نفسه أداة أسهم حقوق ملكية، ولن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

هذه التعديلات هي إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

(د) التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 - المتعلق بالعقود المرهقة - تكاليف الوفاء بالعقد

في شهر مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 المتعلق بالمخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تقييم ما إذا كان العقد مرهقاً أم خاسراً. تطبق التعديلات "نهج التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المتعلقة مباشرة بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية (على سبيل المثال، تكاليف العمالة والمواد المباشرة) وتخصيص التكاليف المرتبطة مباشرة بأنشطة العقد (على سبيل المثال، استهلاك المعدات المستخدمة للوفاء بالعقد وكذلك تكاليف إدارة العقود والإشراف عليها). لا تتعلق التكاليف العامة والإدارية مباشرةً بالعقد ويتم استيعابها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف الآخر بموجب العقد. بما أن التعديلات تطبق بأثر رجعي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث في أو بعد 1 يناير 2022، لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

(هـ) التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في شهر مايو 2020 تعديل على العقارات والآلات والمعدات - المتحصلات قبل الاستخدام المقصود، والذي يحظر على المنشآت أن تخصم من تكلفة أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، أي متحصلات من بيع المواد المنتجة في أثناء جلب ذلك الموجود إلى الموقع والحالة اللازمة لكي يكون قادراً على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بإثبات متحصلات بيع هذه المواد، وتكاليف إنتاج تلك المواد، في قائمة الأرباح أو الخسائر. هذه التعديلات هي إلزامية للفترة إعداد التقارير السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

(و) التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 - المتعلق بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في شهر مايو 2020 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق بدمج الأعمال - الإشارة إلى الإطار المفاهيمي. إن الغرض من التعديلات هو استبدال الإشارة إلى الصيغة السابقة من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولي (إطار العمل الصادر في سنة 1989) مع الإشارة إلى الصيغة الحالية الصادر في شهر مارس 2018 (الإطار المفاهيمي) دون تغيير متطلباته بشكل جوهري. تضيف التعديلات استثناء لمبدأ الإثبات للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 لتجنب إصدار المكاسب أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" الناتجة عن الالتزامات والالتزامات المحتملة التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 21 المتعلق بفرض الرسوم، إذا تم تكديدها بشكل منفصل. يتطلب الاستثناء من المنشآت أن تطبق المعايير الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 21 على التوالي، بدلاً من الإطار المفاهيمي، لتحديد ما إذا هناك الالتزام الحالي في تاريخ الاقتناء. وفي الوقت نفسه، تضيف التعديلات فقرة جديدة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 3 لتوضيح أن الموجودات المحتملة غير مؤهلة للإثبات في تاريخ الإقناء. بما أن التعديلات تطبق بأثر رجعي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث في أو بعد 1 يناير 2022، لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

(ز) التحسينات السنوية على دورة 2018 - 2020

تتضمن هذه التحسينات على:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 المتعلق ببنوي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى - شركة تابعة باعتبارها جهة تبني لأول مرة؛
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية - رسوم فحص "نسبة 10٪" لاستيعاد المطلوبات المالية؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم 41 المتعلق بالزراعة - فرض ضرائب في قياسات القيمة العادلة؛ و
- أمثلة توضيحية مصاحبة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 - المتعلق بعقود الإيجار - حوافز الإيجار.

هذه التحسينات هي إلزامية لفرات إعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ التطبيق المبدئي.

3 السياسات المحاسبية تتمتع**3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية****(أ) الموجودات والمطلوبات المالية****(1) الإثبات والقياس المبدئي**

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم مبدئياً قياس الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليه تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاكتناء أو الإصدار.

(2) التصنيف**الموجودات المالية**

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: - يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و

- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدائن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و

- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدائن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفف من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن هذه الموجودات كانت تدار وتقيم وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال بطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم أخذ المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات في الاعتبار بمعزل عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدائن**والفائدة على المبلغ الأصلي القائم**

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الإثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدائن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة للموجود المالي بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

(3) الاستبعاد**الموجودات المالية**

إذا تم تعدي الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. وفي حالة وجود اختلافات جوهريّة في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة لجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (1) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(2) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهريّة المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم يتم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهريّة للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

يتم استبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

استبعاد الأدوات المالية في سياق إصلاح أيبور

تقوم المجموعة باستبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية إذا حدث تعديل جوهري في أحكامها وشروطها. وفي سياق إصلاح أيبور، تم بالفعل تعديل بعض الأدوات المالية أو سيتم تعديلها خلال سنة 2022 عند انتقالها من أيبور إلى أسعار بديلة خالية من المخاطر. وبالإضافة إلى تغير سعر فائدة الأداة المالية، قد تحدث تغيرات أخرى على شروط الأداة المالية وقت الانتقال.

وفيما يتعلق بالأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، تطبق المجموعة أولاً الوسيلة العملية على النحو الوارد أدناه في الإيضاح رقم 3.3 (أ.ب)، لكي يعكس التغير في سعر الفائدة المرجعي من أيور إلى أسعار بديلة خالية من المخاطر. وثانياً، بالنسبة للآلية تغيرات لا تغطيها الوسيلة العملية، تطبق المجموعة اجتهاداً لتقييم ما إذا كانت التغيرات جوهرية، وإذا كانت كذلك، فإنه يتم استبعاد الأداة المالية وإثبات أداة مالية جديدة. وإذا لم تكن التغيرات جوهرية، تقوم المجموعة بتعديل إجمالي القيمة المدرجة للأداة المالية بالقيمة الحالية للتغيرات التي لا تغطيها الوسيلة العملية، مخصصة باستخدام سعر الفائدة الفعلي المعدل.

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.

(ج) قروض وسلف

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم الفوائد المعلقة والخسائر الائتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على ما يلي:

- سندات الدين الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات الإضافية المباشرة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدين الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرةً في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛

- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و

- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضمحلة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة عن أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بما يحقق أفضل مصالحهم الاقتصادية. يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر بشأنها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

(و) اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المطفأة،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- أدوات مالية أخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي.

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

- (1) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- (2) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛
- (3) ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
- (4) عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

3 السياسات المحاسبية تتم

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتم

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة تتم

تحديد نتائج مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من نهج على مرحلتين.

المرحلة 1: سيتعين تخصيص التسهيلات لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة 2: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً بالنسبة لجميع التسهيلات في المرحلة 1 والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة 2. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة 3 عن طريق مخصصات محددة.

للحصول على تفصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (دين) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

تتضمن الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشروط لا تأخذها المجموعة في الاعتبار في الظروف الأخرى؛
- قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعمل إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات؛ أو
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

تعتبر التعرضات الخاصة بالديون الحكومية لبلد المنشأ أي البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل. للحصول على تفصيل إضافية راجع إيضاح 33.

(ط) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛

- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية كمخصص؛

- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب وغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعناصر المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر غير المسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و

- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وإثباته ضمن احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

(ي) شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي خسائر ائتمانية متوقعة يتم قياسها باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابها قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفاوض بشأنها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. للحصول على مزيد من التفاصيل راجع الإيضاحين رقم 33.3 (هـ) و34.

(ل) إقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن "إقتراضات لأجل"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بخلاف تبادل مبلغ نقدي ثابت أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمارات المجموعة في شركاتها الزميلة ومشروعها المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للاضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدية لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتوضح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك السياسات للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركاتها الزميلة أو مشروعها المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الاضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ن) ممتلكات ومعدات

تسجل مبدئياً جميع بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أنه ليس لها عمراً محدداً. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المقدرة كالتالي:

- عقارات ومباني	4 إلى 35 سنة
- أثاث ومعدات	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 سنوات

(س) ضمان معلق للبيع

تكتسب المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للتسهيلات ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المكتسبة والتي تم تقييمها على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل تكوين له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ع) ودائع

تدرج الودائع بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وبيع

لا يتم استبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والحوادث الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والذي يعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض من قبل المجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم بيع الأوراق المالية المشتراة بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام لإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في "صافي دخل الفوائد أو دخل مشابه".

(ص) ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. تفرض الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بعمل مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. تم إظهار التأثير الضريبي لفروق التوقيت بين الربح الدفترى والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الموجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة 1961 والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ الاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس الحيطة والحذر استناداً إلى تقديرات الإدارة.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكثوري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل سلطة قضائية تعمل فيها المجموعة.

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة وما يقابلها من زيادة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مقابل في الأرباح المبقة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ش) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزامات محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من من أسهم حقوق الملكية وتدرج بالمقابل المدفوع. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

(ث) حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة التي لا تنسب إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب أي تغييرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) أرباح أسهم موصى بتوزيعها

يتم تضمين أرباح الأسهم الموصى بتوزيعها كجزء من حقوق الملكية ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

(ذ) الضمانات المالية

ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبند التزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الالتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى"، باعتبارها العלוّة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي. يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلاوة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إى التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن. يتم إثبات العلوّة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(ض) المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة على العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيمة سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن "فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى"، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات المالية ومطلوبات أخرى" في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية الواردة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الإقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخصائص العقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ط) محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. ومن أجل إدارة مخاطر معينة، تطبق المجموعة محاسبة التحوط على المعاملات التي تستوفي معايير محددة.

3 السياسات المحاسبية تتم

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتم

(ط) محاسبة التحوط تتم

لقد تم تصميم نموذج محاسبة التحوط الذي تم تقديمه بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لمحاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر؛ وتسمح بمجموعة أكبر من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الحدود القصوى القائمة على القواعد لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على المبادئ. لم تعد هناك حاجة إلى إجراء تقييم باثر رجعي لمدى فعالية التحوط. وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الاستثمار.

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 خياراً محاسبياً للاستمرار في تطبيق أسس محاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى أن ينتهي مجلس معايير المحاسبة الدولي من وضع الصيغة النهائية لمشروع محاسبة التحوط الكلي الخاص به. لقد طبقت المجموعة محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وحددت بأن جميع علاقات التحوط التي تم تصنيفها كعلاقات تحوط فعالة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ستظل مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم الإدارة بتعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن ذلك على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط وكيف يتوافق ذلك مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط ؛
- لا يؤدي تأثير مخاطر الائتمان إلى "السيطرة على تغيرات القيمة" الناتجة عن تلك العلاقة للاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفس تلك النسبة الناتجة عن حجم بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وحجم أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لمدى فعالية التحوط بطريقة مماثلة لما كان عليه في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط

للأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوط التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطرة معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

(1) تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعد البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يمكن أن ينشأ عدم فعالية التحوط من:

- الاختلافات في توقيت التدفقات النقدية لبنود التحوط وأدوات التحوط؛
- تطبيق منحنيات أسعار فائدة مختلفة لخصم بنود التحوط وأدوات التحوط؛ أو
- المشتقات المستخدمة كأدوات تحوط لديها قيمة عادلة غير صفرية في وقت التخصيص.

(2) تحوطات التدفقات النقدية

وفيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها كتحوط فعال مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

وفيما يتعلق بمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. وفي حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن أدوات التحوط المثبتة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وإذا لم يعد من المتوقع حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق الملكية ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

تأثير إصلاح أيبور المرحلتين 1 و 2 على محاسبة التحوط

تطبق المجموعة الإعفاءات المؤقتة على علاقات التحوط المتأثرة مباشرةً بإصلاح أيبور خلال السنة قبل استبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر مرجعي بديل. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى إصلاح أيبور إلى حالات عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعيار المرجعي لبند التحوط أو أداة التحوط.

تتطلب المرحلة 1 من إصلاح أيبور أنه فيما يتعلق بعلاقات التحوط التي تتأثر بإصلاح، يجب على المجموعة أن تفترض أنه لغرض تقييم فعالية التحوط المتوقعة في المستقبل، لا يتم تغيير سعر الفائدة نتيجة لإصلاح أيبور.

قد طبقت المجموعة المرحلة 2 من إصلاح أيبور في تاريخ نفاذه في 1 يناير 2021. تقدم المرحلة 2 من إصلاح أيبور إعفاءات مؤقتة تسمح باستمرار علاقات التحوط للمجموعة عند استبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر مرجعي بديل. وتتطلب الإعفاءات من المجموعة تعديل تصنيفات التحوط ووثائق التحوط، وهي موضحة في الإيضاح رقم 3.1 (أ).

وبموجب إحدى الإعفاءات ضمن إطار المرحلة 2 من إصلاح أيبور، يجوز للمجموعة أن تختار الأسعار المرجعية البديلة الفردية التي تم تحديدها على أنها تحوط للقيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند التحوط للتغيرات الناتجة عن عنصر غير محدد تعاقدياً لمخاطر أسعار الفائدة، ليتم اعتباره مستوفياً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الذي يمكن تحديده بشكل منفصل. بالنسبة لكل سعر مرجعي بديل طبق عليه الإعفاء، تعتبر المجموعة بأن كلا من حجم وسيولة السوق للأدوات المالية التي تشير إلى السعر المرجعي البديل والتي يتم تسعيرها باستخدام السعر المرجعي البديل ستزداد خلال فترة الـ 24 شهراً، مما يؤدي إلى أن يصبح عنصر مخاطر السعر المرجعي البديل قابلاً للتحديد بشكل منفصل عند تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند التحوط.

(أ) موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أب) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أج) إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في إمكانية التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3 (وذلك عندما يتأخر السداد لمدة تسعون يوماً أو أكثر). يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم تسجيل مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر الزمني للأداة المالية أو فترة قصيرة، إلى صافي المبلغ المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي، حيثما يكون ذلك مناسباً.

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تقديم الخدمات. يتم تعريف وتحديد التزامات الأداء، وكذلك توقيت الوفاء بها، عند بدء العقد. لا تتضمن عقود إيرادات المجموعة التزامات أداء متعددة. عندما تقدم المجموعة خدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويتم استحقاقه بصفة عامة فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت معين أو في نهاية فترة العقد للخدمة مقدمة بمرور الوقت. لقد استنتجت المجموعة بصفة عامة بأنها تعمل كرب المال في جميع ترتيبات إيراداتها نظراً لأنها عادةً ما تسيطر على السلع والخدمات قبل نقلها إلى العميل.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على مدى تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم إثبات الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزامات أداء معينة بعد الوفاء بتلك الالتزامات.

تتضمن التزامات الأداء التي يتم الوفاء بها بمرور الوقت إدارة الموجودات والخدمات الأخرى، حيث يستلم ويستهلك العميل في الوقت ذاته المنافع التي تقدمها المجموعة في أثناء تنفيذ المجموعة لتزاماتها.

تتضمن الرسوم والعمولات المرتبطة بالالتزام الأداء على الرسوم المكتسبة نظير تقديم خدمات إدارة الموجودات، التي تتضمن على تنويع المحفظة وإعادة التوازن، وعادة ما تكون على مدى فترات محددة. وتمثل هذه الخدمات التزاماً واحداً بالأداء يتكون من سلسلة من الخدمات المتميزة التي هي نفسها إلى حد كبير، والتي يتم تقديمها باستمرار على مدى فترة العقد. تتألف رسوم أداء الموجودات من رسوم الإدارة والأداء التي تعتبر مقابل متغير.

تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحولات فعالة.

طبقت المجموعة المرحلة 2 من إصلاح أيبور اعتباراً من تاريخ نفاذه، مما يسمح، باعتبارها وسيلة عملية، بإجراء تغييرات على أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية التي ينبغي معاملتها كتغييرات في سعر الفائدة العائم، شريطة استيفاء شروط معينة. وتتضمن الشروط أن التغيير ضروري كنتيجة مباشرة لإصلاح أيبور وأن يتم الانتقال على أساس معادل اقتصادياً.

(أد) عملات أجنبية

(1) المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تسجل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، باستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرة إلى حقوق الملكية حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة عن إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(2) شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرة كبنود منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أه) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإيجابي) وأذونات الخزانة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة 90 يوماً أو أقل. هذه المبالغ النقدية وما في حكمها قابلة للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي معروف وتخضع لمخاطر غير جوهري للتغير في القيمة.

(أو) عقود الإيجار – المجموعة هي المستأجر

قامت المجموعة بتطبيق نهج موحّد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

(أ) الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس للالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدية ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار محسوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع الحق في استخدام الموجودات إلى الاضمحلال في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في القائمة الموحدة للمركز المالي.

3 السياسات المحاسبية تنمة**3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة تنمة****(أ) عقود الإيجار – المجموعة هي المستأجر تنمة****(ب) التزامات عقد الإيجار**

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة في عقد الإيجار بسهولة، في هذه الحالة يبني. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة للالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أز) منح حكومية

يتم إثبات المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن المنحة سيتم استلامها وسيتم الامتثال لجميع الشروط المرفقة بها. عندما تتعلق المنحة ببناء بنود المصروفات، يتم إثباتها كدخل على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم فيها احتساب التكاليف ذات الصلة، والتي تهدف إلى التعويض عنها. عندما تتعلق المنحة بموجود، يتم إثباته كدخل بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للموجود ذي الصلة. للحصول تفاصيل إضافية راجع الإيضاحين رقم 2.1 و 2.5

عندما تستلم المجموعة منح من الموجودات غير النقدية، يتم تسجيل الموجود والمنحة بالمبالغ الإسمية وتدرج في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للموجود، بناءً على نمط استهلاك منافع الموجود الأساسي بموجب أقساط سنوية متساوية.

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم استخدامات الآراء والتقديرات:

(1) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

(2) القيمة العادلة للأدوات المالية

حيثما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن حيثما لا تتوفر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب تطبيق الاجتهادات لتحديد القيم العادلة.

تتضمن هذه الآراء على اعتبارات السيولة ومدخلات نماذج مثل التقلبات في أسعار المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق وافتراضات معدل التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

(3) نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. وبصفة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة. عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛

- تقييم الإدارة لأداء المحفظة ومتطلبات السيولة في ظل ظروف السوق الحالية؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

(4) اضطلال الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة وأوجه الترابط المتبادل بينها. كما يتطلب إصدار عدد من الآراء الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛

- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات.

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛

- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛

- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و

- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.3.

(5) تأثير كوفيد – 19

لقد انتشرت جائحة كوفيد – 19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما أدى إلى تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. وقد أدى كوفيد – 19 إلى حدوث حالات عدم التيقن في البيئة الاقتصادية العالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية منها والدولية، عن إجراءات دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات المجموعة تستند بالأساس على اقتصاديات تعتمد بشكل أكبر نسبياً على أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي.

كاستجابة تنظيمية لتفشي جائحة فيروس كورونا، أصدر مصرف البحرين المركزي إجراءات تخفيف مختلفة من الوقت لآخر لاحتواء التداعيات المالية لجائحة كوفيد - 19. وتتضمن هذه الأساس، العديد من برامج التأجيل للعملاء المؤهلين سواء بفائدة أو بدون فائدة وخفض الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر لجميع البنوك المؤسسة محلياً ونسبة الاحتياطي النقدي لبنوك التجزئة والحد الأقصى لرسوم التاجر والتعديلات على فترة المصالحة لتحويل حالات التعرض من المرحلة 3 إلى المرحلة 2 والتخفيف فيما يتعلق بالأيام التي فات فيها موعد استحقاقها لمعايير تصنيف مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة والتخفيف من نسبة القرض إلى القيمة للرهون العقارية السكنية.

وقد تدخلت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم باتخاذ إجراءات لحماية استقرار الاقتصاد العالمي بالاستعانة بمجموعة واسعة من الإجراءات بدءاً من خفض أسعار الفائدة إلى برنامج شراء الموجودات بالإضافة إلى ضخ سيولة جوهرية في الاقتصاد.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة ، أصدرت الإدارة قرارات هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، وقد تأثرت المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة بالتأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المسجلة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، وتعتبر تلك القرارات بمثابة أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو القابلة للرصد. إلا أن الأسواق لا تزال متقلبة، ولا تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

لقد أثرت جائحة كوفيد - 19 بشكل جوهري على تحديد المجموعة لمخصص الخسائر الائتمانية واستلزم تطبيق قرارات مشددة. وقد أدت إجراءات احتواء جائحة كوفيد - 19 إلى تقليص النشاط الاقتصادي بشكل حاد في العديد من البلدان، مما أدى إلى انخفاض لم يسبق له مثيل في الناتج المحلي الإجمالي وحدثت زيادة ملحوظة في البطالة ابتداءً من ربيع سنة 2020. فقد دعمت السياسة المالية والنقدية الجهرية، وكذلك برامج التأجيل التي يتولاها البنك، بشكل عام، الانخفاض في حالات التعثر في السداد خلال السنة. ومع ذلك، إلا أن عودة انتشار الفيروس وإعادة فرض إجراءات الاحتواء بدرجات متفاوتة في بعض المناطق، بالإضافة إلى تخفيف بعض عناصر الدعم المالي، قد أدى إلى المزيد من أوجه عدم التيقن فيما يتعلق بتوقيت ومدى التعافي. نظراً لوجود حالات عدم التيقن بشأن كيفية تطور إجراءات الاحتواء والدعم، وأن المدخلات المستخدمة تخضع بطبيعتها للتغير، مما قد يغير بشكل جوهري تقدير المجموعة لمخصص المرحلة 1 والمرحلة 2 للخسائر الائتمانية في الفترات المستقبلية.

كما أخذت المجموعة في الاعتبار مختلف التعميمات والتوجيهات التنظيمية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. وقد تضمنت هذه على تعديل عوامل الاقتصاد الكلي التي تستخدمها المجموعة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وإجراء تعديلات على احتمالات السيناريو التي كانت تستخدم مسبقاً في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية. عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

للحصول على تفاصيل إضافية راجع الإيضاح رقم 33.3.

4 نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
نقد في الصندوق والخزينة	23.4	20.3
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية	207.4	184.7
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية	54.0	51.5
	284.8	256.5

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

5 أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين، والتي تم إدراجها بالتكلفة المطفأة، وتبلغ قيمتها 279.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 487.8 مليون دينار بحريني). كما في 31 ديسمبر 2021، تتضمن أذونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل تبلغ قيمتها 9.3 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 41.2 مليون دينار بحريني).

6 ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	264.9	187.9
حسابات مصرفية ومبالغ أخرى مستحقة من بنوك	72.8	131.2
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.2)	(0.2)
	337.5	318.9

7 قروض وسلف العملاء

في 31 ديسمبر 2021	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المجموع
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	673.2	274.4	79.5	1,027.1
قروض استهلاكية	651.7	10.7	9.0	671.4
	1,324.9	285.1	88.5	1,698.5
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(4.7)	(26.4)	(60.2)	(91.3)
	1,320.2	258.7	28.3	1,607.2

في 31 ديسمبر 2020	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المجموع
مدرجة بالتكلفة المطفأة:				
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	639.1	301.2	94.0	1,034.3
قروض استهلاكية	592.0	12.5	9.4	613.9
	1,231.1	313.7	103.4	1,648.2
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(6.3)	(22.8)	(63.3)	(92.4)
	1,224.8	290.9	40.1	1,555.8

فيما يلي التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة:

2021	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	69.8	11.1	4.3	85.2
قروض استهلاكية	15.0	2.5	11.2	28.7
	84.8	13.6	15.5	113.9

2020	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	9.4	-	0.4	9.8
قروض استهلاكية	14.3	4.6	12.8	31.7
	23.7	4.6	13.2	41.5

لا تعتبر أي من القروض المذكورة أعلاه الفائت موعد استحقاقها بأنها مضمحلة ائتمانياً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمة

31 ديسمبر 2021

7 قروض وسلف العملاء تتمة

فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
القطاع الاقتصادي:		
الأفراد	588.6	530.5
تجاري وصناعي	489.9	477.5
إشائي وعقاري	281.0	266.7
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	117.5	140.9
حكومي وقطاع عام	7.3	14.9
أخرى	122.9	125.3
	1,607.2	1,555.8

	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
الإقليم الجغرافي:		
دول مجلس التعاون الخليجي	1,412.8	1,373.8
آسيا	99.1	97.3
أوروبا	69.8	32.4
أخرى	25.5	52.3
	1,607.2	1,555.8

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف:

(1) قروض تجارية وسحوبات على المكشوف

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
2021				
الرصيد في 1 يناير	2.9	21.3	56.2	80.4
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	1.7	(1.7)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(3.0)	3.2	(0.2)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	-	(0.1)	0.1	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1.6	1.2	2.8	5.6
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(6.9)	(6.9)
معاد تخصيصها خلال السنة	-	-	(0.7)	(0.7)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	0.5	(0.4)	1.5	1.6
الرصيد في 31 ديسمبر	3.7	23.5	52.8	80.0
2020				
الرصيد في 1 يناير	3.2	19.0	69.0	91.2
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.8	(0.8)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(1.2)	1.2	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	-	(1.1)	1.1	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	0.6	1.4	5.8	7.8
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(17.5)	(17.5)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	(0.5)	1.6	(2.2)	(1.1)
الرصيد في 31 ديسمبر	2.9	21.3	56.2	80.4

(2) قروض استهلاكية

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
2021				
الرصيد في 1 يناير	3.4	1.5	7.1	12.0
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.4	(0.4)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	-	0.1	(0.1)	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	(0.2)	(0.4)	0.6	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(2.6)	2.1	0.6	0.1
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(1.5)	(1.5)
معاد تخصيصها خلال السنة	-	-	0.7	0.7
الرصيد في 31 ديسمبر	1.0	2.9	7.4	11.3
2020				
الرصيد في 1 يناير	1.7	2.6	7.8	12.1
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.6	(0.6)	-	-
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	-	(0.2)	0.2	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	1.1	(0.3)	1.1	1.9
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	-	(2.0)	(2.0)
الرصيد في 31 ديسمبر	3.4	1.5	7.1	12.0

31 ديسمبر 2020	مدرجة بالقيمة الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر* مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفاة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	-	375.1	14.4	389.5
سندات أخرى	-	350.9	-	350.9
أسهم حقوق الملكية	-	43.3	-	43.3
	-	769.3	14.4	783.7
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	-	-	146.6	146.6
أسهم حقوق الملكية	-	27.0	-	27.0
صناديق مدارة	0.7	-	-	0.7
	0.7	27.0	146.6	174.3
	0.7	796.3	161.0	958.0
محسوماً منها: الخسائر				
الائتمانية المتوقعة	-	(0.7)	-	(0.7)
	0.7	795.6	161.0	957.3

* كما في 31 ديسمبر 2021، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات حكومية وسندات أخرى بإجمالي 480.5 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 534.4 مليون دينار بحريني) والتي هي مرهونة مقابل اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

كما في 31 ديسمبر 2021، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بقيمة 84.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 94.7 مليون دينار بحريني) وأسهم حقوق ملكية إسلامية بقيمة لا شيء (31 ديسمبر 2020: 1.2 مليون دينار بحريني).

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأوراق المالية الاستثمارية (سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالتكلفة المطفاة):

2021	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع* مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير				
0.2	0.5	-	0.7	
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة				
0.1	(0.2)	-	(0.1)	
الرصيد في 31 ديسمبر				
0.3	0.3	-	0.6	
2020				
الرصيد في 1 يناير				
0.2	0.3	-	0.5	
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة				
-	0.2	-	0.2	
الرصيد في 31 ديسمبر				
0.2	0.5	-	0.7	

لم يتم إثبات مخصص الخسارة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في القائمة الموحدة للمركز المالي لأن القيمة المدرجة لسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي قيمتها العادلة.

* تتضمن هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة على السندات الحكومية والسندات الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفاة والبالغة 0.005 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 0.005 مليون دينار بحريني).

9 فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
فوائد مستحقة القبض	18.8	19.1
ذمم مدينة*	24.8	29.7
ضمان قيد البيع**	15.0	12.6
مصرفات مدفوعة مقدماً	2.3	2.3
موجود ضريبي مؤجل (إيضاح رقم 22)	1.4	1.6
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح 28)	3.8	2.7
موجودات أخرى	12.4	15.1
	78.5	83.1

* يتضمن ذلك على رصيد مستحق القبض تم أخذ مخصص له بالكامل بقيمة 6.2 مليون دينار بحريني (2020: 6.2 مليون دينار بحريني) يتعلق بمبلغ مدفوع من قبل المجموعة على الضمان المالي الذي تم الاستناد إليه.

** خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، تم تسجيل مخصص اضمحلال بقيمة 0.4 مليون دينار بحريني (2020: لا شيء دينار بحريني) مقابل ضمانات معلقة للبيع، والتي تم الحصول عليها عند تسوية القروض والسلف. راجع الإيضاح رقم 21.

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي 50.2 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 71.8 مليون دينار بحريني).

في 31 ديسمبر 2021، بلغ إجمالي القروض والسلف المتضمن على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات 77.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 89.4 مليون دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المراجعة والتمويل بالإجارة.

في 31 ديسمبر 2021، بلغت الفوائد المعلقة على القروض الفائت موعداً استحقاقها التي تم اضمحلالها بالكامل 28.5 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2020: 24.1 مليون دينار بحريني).

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ المبلغ التعاقدى القائم على الموجودات المالية التي شطبها من المجموعة والتي لا تزال خاضعة لنشاط الإنفاذ 90.8 مليون دينار بحريني (2020: 91.6 مليون دينار بحريني).

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة حسب المرحلة:

1 يناير 2021	المرحلة 1 مليون دينار بحريني	المرحلة 2 مليون دينار بحريني	المرحلة 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
1 يناير 2021				
1,231.1	313.7	103.4	1,648.2	
صافي الموجودات الممنوحة				
480.7	43.3	-	524.0	
مدفوعات وموجودات مستبعدة				
(392.5)	(64.0)	(1.7)	(458.2)	
تحويلات من المرحلة 1				
50.9	(44.9)	(6.0)	-	
تحويلات من المرحلة 2				
(36.1)	36.9	(0.8)	-	
تحويلات من المرحلة 3				
(0.9)	(1.1)	2.0	-	
مبالغ مشطوبة خلال السنة				
-	-	(8.4)	(8.4)	
تعديلات صرف العملات الأجنبية				
(8.3)	1.2	-	(7.1)	
الرصيد في 31 ديسمبر 2021				
1,324.9	285.1	88.5	1,698.5	

1 يناير 2020	المرحلة 1 مليون دينار بحريني	المرحلة 2 مليون دينار بحريني	المرحلة 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
1 يناير 2020				
1,367.1	302.8	104.3	1,774.2	
صافي الموجودات الممنوحة				
471.8	122.4	-	594.2	
مدفوعات وموجودات مستبعدة				
(597.5)	(103.4)	(1.5)	(702.4)	
تحويلات من المرحلة 1				
36.2	(36.0)	(0.2)	-	
تحويلات من المرحلة 2				
(33.0)	33.5	(0.5)	-	
تحويلات من المرحلة 3				
(6.9)	(9.5)	16.4	-	
مبالغ مشطوبة خلال السنة				
-	-	(15.7)	(15.7)	
تعديلات صرف العملات الأجنبية				
(6.6)	3.9	0.6	(2.1)	
الرصيد في 31 ديسمبر 2020				
1,231.1	313.7	103.4	1,648.2	

8 أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2021	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر* مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفاة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
----------------	--	---	---	-------------------------------

استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	-	389.9	36.4	426.3
سندات أخرى	-	286.3	-	286.3
أسهم حقوق الملكية	-	45.5	-	45.5
	-	721.7	36.4	758.1
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	-	-	192.0	192.0
سندات أخرى	-	7.1	-	7.1
أسهم حقوق الملكية	-	27.9	-	27.9
صناديق مدارة	1.3	-	-	1.3
	1.3	35.0	192.0	228.3
	1.3	756.7	228.4	986.4
محسوماً منها: الخسائر				
الائتمانية المتوقعة	-	(0.6)	-	(0.6)
	1.3	756.1	228.4	985.8

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعتبر بأنها شركة زميلة جوهريه. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية:

2020 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	
24.6	20.0	صافي دخل الفوائد
4.3	5.9	إجمالي ربح مبيعات السيارات
7.5	8.0	دخل تشغيلي آخر
36.4	33.9	مجموع الدخل التشغيلي
(19.1)	(17.7)	مصروفات تشغيلية
(13.2)	(12.0)	مصروفات تشغيلية أخرى
4.1	4.2	الربح المعدل للسنة
0.9	1.0	حصة المجموعة في الربح المعدل للسنة

2020 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	
		الموجودات
9.2	33.7	نقد وأرصدة لدى بنوك
286.6	235.0	قروض وسلف العملاء
22.5	14.6	المخزون
50.5	44.4	موجودات أخرى
368.8	327.7	مجموع الموجودات
		المطلوبات
25.2	20.6	ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى
209.6	175.0	قروض لأجل تابعة للبنك
234.8	195.6	مجموع المطلوبات
(0.5)	(0.3)	إحتياطي التبرعات الخيرية
133.5	131.8	حقوق الملكية المعدلة
23.03%	23.03%	نسبة حصة ملكية المجموعة
30.7	30.4	حصة المجموعة في حقوق الملكية المعدلة

تستند الأرقام المسجلة أعلاه لشركة البحرين للتسهيلات التجارية على القوائم المالية المراجعة في 30 سبتمبر 2021 والمعدلة للأداء المتوقع للربع الأخير المنتهي في 31 ديسمبر 2021 (نفسه).

بلغت القيمة السوقية لاستثمارات البنك في شركة البحرين للتسهيلات التجارية بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 23.3 مليون دينار بحريني (2020: 24.0 مليون دينار بحريني).

11 ممتلكات ومعدات

أراضي ملوكة ملكاً حراً مليون دينار بحريني	عقارات ومباني مليون دينار بحريني	أثاث ومعدات مليون دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات مليون دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
8.8	29.7	57.8	11.5	0.1	107.9
-	(19.6)	(48.0)	(5.6)	-	(73.2)
8.8	10.1	9.8	5.9	0.1	34.7

صافي القيمة
الدفترية في 31
ديسمبر 2021

أراضي ملوكة ملكاً حراً مليون دينار بحريني	عقارات ومباني مليون دينار بحريني	أثاث ومعدات مليون دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات مليون دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
8.8	28.7	54.4	11.1	0.2	103.2
-	(18.2)	(44.9)	(4.6)	-	(67.7)
8.8	10.5	9.5	6.5	0.2	35.5

بلغت مصروفات الاستهلاك للسنة 7.0 مليون دينار بحريني (2020: 7.1 مليون دينار بحريني).

10 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة 23.03% (2020: 23.03%) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويل والاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة 22.00% (2020: 22.00%) حصة ملكية في شركة بنفث ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة للأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة 40.00% (2020: 40.00%) حصة ملكية في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة 24.27% (2020: 24.27%) حصة ملكية في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السيولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لدى المجموعة 50.00% (2020: 50.00%) حصة ملكية في أجيلا كابيتال مانجمنت المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في المملكة المتحدة والتي تعمل في مجال الخدمات الاستشارية في سوق رأس المال للاستثمارات البديلة مع التركيز بصفة خاصة على العقارات.

لدى المجموعة 49.96% (2020: 49.96%) حصة ملكية في ماغنوم بارتنرز هولدينغ ليمتد، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في هولندا.

لدى المجموعة 24.99% (2020: 24.99%) حصة ملكية في إفوك هولدينغز جيرسي المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في ألمانيا.

لدى المجموعة 45.00% (2020: 45.00%) حصة ملكية في آل أس إي جيرسي هولدينغز المحدودة بارتنرشب، وهي شراكة مشروع مشترك مؤسسة في جيرسي لتسهيل استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في المملكة المتحدة.

لدى المجموعة 40.00% (2020: 60.00%) حصة ملكية في إنفيتا - الكويت ش.م.ك.م.، شركة تأسست في دولة الكويت في مجال تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية. راجع الإيضاح رقم 2.4.

2020 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	
		القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
70.6	65.5	في 1 يناير
0.1	-	مساهمة إضافية واقتناءات خلال السنة
(0.1)	1.7	حصة البنك من الربح / (الخسارة) للسنة
(3.1)	(1.0)	أرباح أسهم مستلمة
(0.7)	0.5	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح رقم 16)
1.8	(0.8)	تعديلات صرف العملات الأجنبية
-	(0.9)	توزيع رأس المال
(3.1)	-	تغيرات أخرى في أسهم حقوق الملكية
65.5	65.0	في 31 ديسمبر

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة غير الجوهريه:

2020 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني	
		المعلومات ذات الصلة بالمركز المالي
76.0	75.8	مجموع الموجودات
48.7	49.0	مجموع المطلوبات
		المعلومات ذات الصلة بقائمة الأرباح أو الخسائر
3.7	7.1	الإيراد
(1.3)	1.8	صافي الربح / (الخسارة) للسنة
(2.5)	1.8	مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة للسنة

12 اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

سعر الفائدة	سنة الاستحقاق	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
5.50٪	2024	188.5	188.5
1.87٪ (عائم)	2023	56.6	–
		245.1	188.5

13 حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

ودائع لأجل	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
حسابات توفير	809.6	784.5
حسابات جارية	540.6	568.9
حسابات وودائع أخرى	121.6	94.3
	2,125.6	2,167.4

14 فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى

فوائد مستحقة الدفع	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
مصروفات مستحقة	29.9	38.4
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح 28)	28.6	57.9
ذمم دائنة	27.1	31.7
الالتزامات عقد الإيجار	6.1	6.5
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود المالية والارتباطات (إيضاح 29)	3.9	4.1
مطلوبات أخرى	3.6	6.7
	118.7	160.5

15 حقوق الملكية

(1) رأس المال

2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
----------------------------	----------------------------

المصريح به:

1,500,000,000 سهم	
(2020: 1,500,000,000 سهم)	
بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	150.0

الصادر والمدفوع بالكامل:

1,497,909,965 سهم	
(2020: 1,361,736,332 سهم)	
بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	149.8
136.2	

فيما يلي التغير في رأس مال الأسهم العادية:

عدد الأسهم	2021	2020
الأسهم في 1 يناير	1,361,736,332	1,296,891,745
مضافاً إليه: إصدار أرباح عينية	136,173,633	64,844,587
الأسهم في 31 ديسمبر	1,497,909,965	1,361,736,332

(2) أسهم خزانة

تمثل أسهم الخزانة شراء البنك لأسهمه. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد 12,174,813 (2020: 12,073,869) سهم من أسهمه الخاصة.

2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
(5.0)	(5.2)

(3) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(4) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (راجع الإيضاح رقم 42).

(5) أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

وفقاً للتوجيهات التنظيمية الصادرة عن بورصة البحرين بموجب القرار رقم (3) لسنة 2020، تم تحويل جميع أرباح الأسهم التي لم يطالب بها بعد إلى حساب البحرين للمقاصة المحتفظ به لدى مصرف البحرين المركزي. وقبل صدور هذا التوجيه ووفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والمستحقة لأكثر من 10 سنوات إلى حقوق الملكية، إلا أنها ستكون متاحة للمساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية. خلال السنة، لم يتم تحويل أي مبلغ إلى حقوق الملكية كأرباح أسهم لم يطالب بها بعد (2020: نفسه). قامت المجموعة بدفع مبلغ وقدره 0.022 مليون دينار بحريني (2020: 0.221 مليون دينار بحريني) لمساهميها من حساب الإحتياطي في حقوق الملكية.

(6) إحتياطي قانوني

تم إنشاء الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يحول البنك 10٪ من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي 50٪ من رأس المال الصادر للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره 5.3 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني (2020: 5.2 مليون دينار بحريني). إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(7) إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً للالتزامات المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره 2.6 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي العام (2020: 7.5 مليون دينار بحريني). إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي واجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين.

16 تغيرات متراكمة في القيم العادلة

2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
في 1 يناير	(10.2)
محول إلى الأرباح المبقاة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية	(2.3)
محول إلى الأرباح أوالخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية (دين)	(3.6)
محول إلى الأرباح أوالخسائر عند الاضمحلال (دين)	(0.1)
تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر خلال السنة	9.0
في 31 ديسمبر	(7.2)
تحويلات التدفق النقدي	
في 1 يناير	(1.2)
تغير في القيم العادلة غير المحققة – الشركات الزميلة (إيضاح رقم 10)	0.5
في 31 ديسمبر	(0.7)
	(7.9)

17 توزيعات مقترحة

2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
أرباح أسهم نقدية	29.7
أرباح أسهم عينية	15.0
محول إلى الإحتياطي العام (إيضاح رقم 15 (7))	–
تبرعات خيرية	2.2
	46.9

21 صافي المخصصات والخسائر الائتمانية

2020	2021	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
9.7	5.6	قروض وسلف العملاء (إيضاح رقم 7)
		مبالغ مستردة من القروض والسلف تم أخذ مخصص لها بالكامل المشطوبة في السنوات السابقة
(1.7)	(2.8)	أوراق مالية استثمارية (إيضاح رقم 8)
0.2	(0.1)	تعرضات غير مدرجة في الميزانية
(2.6)	(0.2)	ضمان قيد البيع
5.6	2.9	

22 الضرائب

2020	2021	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
1.6	1.4	موجود ضريبي مؤجل (إيضاح رقم 9)
		القائمة الموحدة للإرباح أو الخسائر
0.3	(0.1)	(مصرف) ضريبي مؤجل / إنتفت الحاجة إليه على العمليات الأجنبية

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة لعمليات المجموعة في الهند للسنة، وفقاً لقانون ضريبة الدخل لعام 1961 الصادر عن البرلمان الهندي. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويمكن استرجاعه في فترة لاحقة أو أكثر من فترة. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي يثبت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل تلك الموجودات الضريبية المؤجلة التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على أرباح المنشآت الخاضعة للضريبة إلى السلطات المعنية في كل بلد من بلدان التأسيس، وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. يبلغ معدل الضريبة الفعلي 43.68٪ للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (2020: 43.68٪).

23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح للسنة بقسمة الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2020	2021	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
52.0	53.1	الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك لحساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح
52.0	53.1	صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك
1,486,125,600	1,485,527,406	المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة
0.035	0.036	النصيب الأساسي المخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

24 القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات

للغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربع قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد

تتعامل بالأساس في ودائع العملاء والأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف والتسهيلات الائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات وتداول العملات الأجنبية.

الخدمات المصرفية للشركات

تتعامل بالأساس في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات في البحرين.

17 توزيعات مقترحة تامة

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.020 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2021 وأرباح أسهم عينية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم (2020: أرباح أسهم نقدية بواقع 0.020 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2020 وأرباح أسهم عينية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم). وعلاوة على ذلك، اقترح مجلس الإدارة تحويل 0٪ (2020: 5٪) من الربح السنوي للمجموعة إلى الإحتياطي العام بإجمالي لا شيء دينار بحريني (2020: 2.6 مليون دينار بحريني).

خلال السنة، قام البنك بدفع أرباح أسهم نقدية نهائية بواقع 0.020 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة وأرباح أسهم عينية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2020 (2020: بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة و0.005 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2019).

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلاه للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل للمساهمين. يخضع دفع أرباح الأسهم النقدية النهائية للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

18 صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

2020	2021	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
		(أ) دخل الفوائد ودخل مشابه
		مدرجة بالتكلفة المطفأة:
84.4	75.6	قروض وسلف العملاء
3.6	5.5	أوراق مالية استثمارية
13.1	7.5	أذونات خزانة
8.2	4.0	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
		مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
28.4	25.8	أوراق مالية استثمارية
137.7	118.4	
		(ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة
		على المطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:
(26.1)	(18.3)	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
(30.8)	(17.5)	ودائع العملاء
(56.9)	(35.8)	
80.8	82.6	صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

19 دخل الرسوم والعمولات - صافي

2020	2021	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
35.8	38.5	دخل الرسوم والعمولات
(16.2)	(22.6)	مصروفات الرسوم والعمولات
19.6	15.9	

ومن ضمن دخل الرسوم والعمولات خسارة قدرها 0.04 مليون دينار بحريني (2020: مكسب قدره 0.03 مليون دينار بحريني) فيما يتعلق بالودائع والأنشطة الائتمانية الأخرى.

20 استثمارات ودخل آخر

2020	2021	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
2.6	2.6	دخل أرباح أسهم
5.3	6.5	مكسب من تحويل عملات أجنبية
3.5	3.6	مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية
5.3	4.1	دخل من الأنشطة التجارية *
1.6	0.3	دخل آخر
18.3	17.1	

* يمثل ذلك دخل ناتج عن تنفيذ العمليات التجارية غير المالية بالاستعانة بمصادر خارجية مقدمة من قبل شركة تابعة للبنك.

الخدمات المصرفية الدولية

تتعامل بالأساسي في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للفروع الخارجية.

أنشطة الاستثمار والخزانة

تقدم بالأساسي خدمات أسواق الأموال والتجارة والخزانة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية وإدارة الأموال. كما تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

الأنشطة الأخرى

تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى رئيس العمليات متخذ القرارات. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الدولية	الاستثمار وأنشطة الخزانة	الأنشطة الأخرى	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
34.7	27.1	17.7	38.9	-	118.4
(3.6)	(4.6)	(9.7)	(17.9)	-	(35.8)
(3.2)	(4.0)	2.6	(9.1)	13.7	-
27.9	18.5	10.6	11.9	13.7	82.6
10.6	2.7	4.0	10.8	4.9	33.0
38.5	21.2	14.6	22.7	18.6	115.6
0.6	(3.9)	0.7	0.1	(0.4)	(2.9)
10.7	1.7	4.1	17.1	18.2	51.8
-	-	-	0.6	1.1	1.7
53.5					
(0.4)					
53.1					
747.5	624.1	699.4	1,415.3	72.6	3,558.9
-	-	-	19.9	45.1	65.0
48.8					
3,672.7					
1,062.4	725.1	647.5	616.0	8.0	3,059.0
68.5					
3,127.5					

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020:

الخدمات المصرفية للأفراد	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية الدولية	الاستثمار وأنشطة الخزانة	الأنشطة الأخرى	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
33.1	31.6	25.6	46.8	0.6	137.7
(5.0)	(11.3)	(15.6)	(25.0)	-	(56.9)
(1.1)	(0.8)	2.3	(14.2)	13.8	-
27.0	19.5	12.3	7.6	14.4	80.8
12.4	4.5	4.6	9.7	6.7	37.9
39.4	24.0	16.9	17.3	21.1	118.7
(0.4)	(5.3)	0.3	(0.2)	-	(5.6)
12.4	3.9	5.0	11.3	20.1	52.7
-	-	-	(0.4)	0.3	(0.1)
52.6					
(0.6)					
52.0					
683.8	621.7	785.3	1,497.3	57.7	3,645.8
-	-	-	21.4	44.1	65.5
49.1					
3,760.4					
1,053.3	699.5	677.9	702.1	6.8	3,139.6
106.3					
3,245.9					

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ قائمة المركز المالي فيما يتعلق بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي المجموع مليون دينار بحريني	
31 ديسمبر 2021			
-	9.7	2.0	11.7
-	65.0	-	65.0
161.2	1.4	8.7	171.3
31 ديسمبر 2020			
-	26.9	1.9	28.8
-	65.5	-	65.5
185.4	0.8	8.5	194.7

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي المجموع مليون دينار بحريني	
31 ديسمبر 2021			
-	0.7	-	0.7
2.4	-	0.1	2.5
-	1.7	-	1.7
31 ديسمبر 2020			
-	1.0	-	1.0
5.2	-	0.1	5.3
-	(0.1)	-	(0.1)
فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين، بما فيهم الرؤساء التنفيذيين:			
	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني	
مكافآت الموظفين القصيرة الأجل	10.5	10.3	
مكافآت الموظفين الطويلة الأجل	1.3	0.7	
	11.8	11.0	

للحصول على معلومات بشأن حصة موظفي الإدارة الرئيسيين في خطة حوافز أسهم الموظفين، راجع الإيضاح رقم 42.

24 القطاعات التشغيلية تتمتع

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقيين جغرافيين: هما المحلي (البحرين)، والأخرى (الشرق الأوسط/ أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات والموجودات غير المتداولة للمجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع الموجودات والمطلوبات.

المحلي مليون دينار بحريني	الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	
31 ديسمبر 2021			
75.3	7.3	82.6	صافي دخل الفوائد ودخل مشابه
-	1.7	1.7	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
29.7	3.3	33.0	دخل تشغيلي آخر
105.0	12.3	117.3	
88.8	25.9	114.7	موجودات غير متداولة *

المحلي مليون دينار بحريني	الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	
31 ديسمبر 2020			
72.5	8.3	80.8	صافي دخل الفوائد ودخل مشابه
-	(0.1)	(0.1)	حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة
34.4	3.5	37.9	دخل تشغيلي آخر
106.9	11.7	118.6	
87.2	26.4	113.6	موجودات غير متداولة *

* تمثل الموجودات غير المتداولة الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة والضمان قيد البيع والممتلكات والمعدات.

25 النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه لأغراض القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في 31 ديسمبر:

2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني	
23.4	20.3	نقد في الصندوق والخزينة (إيضاح رقم 4)
207.4	184.7	حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (إيضاح رقم 4)
336.1	312.7	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة 90 يوماً أو أقل
566.9	517.7	

26 معاملات وأرصدة الطرف ذي العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. تعتبر جميع القروض والسلف المقدمة للأطراف ذات العلاقة منتجة وتخضع لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

27 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، باستثناء في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة ودائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاقات الفعلية المشار إليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

31 ديسمبر 2021									
خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات									
230.8	-	-	-	230.8	-	-	-	54.0	284.8
16.9	61.7	92.0	108.6	279.2	-	-	-	-	279.2
323.0	13.1	-	1.4	337.5	-	-	-	-	337.5
215.3	127.2	63.1	96.4	502.0	668.3	336.6	48.4	51.9	1,607.2
24.9	17.4	32.7	8.6	83.6	328.6	340.5	111.9	121.2	985.8
63.4	-	-	-	63.4	15.1	-	-	-	78.5
-	-	-	-	-	-	-	-	65.0	65.0
-	0.1	0.2	0.3	0.6	28.3	1.1	3.2	1.5	34.7
874.3	219.5	188.0	215.3	1,497.1	1,040.3	678.2	163.5	293.6	3,672.7
مجموع الموجودات									
المطلوبات									
181.8	48.1	9.6	11.3	250.8	4.1	-	-	-	254.9
-	-	80.8	75.6	156.4	226.8	-	-	-	383.2
-	-	-	-	-	245.1	-	-	-	245.1
296.0	49.2	46.2	11.7	403.1	0.1	-	-	1,722.4	2,125.6
112.8	0.1	0.2	0.3	113.4	2.2	0.9	2.2	-	118.7
590.6	97.4	136.8	98.9	923.7	478.3	0.9	2.2	1,722.4	3,127.5
283.7	122.1	51.2	116.4	573.4	562.0	677.3	161.3	(1,428.8)	545.2
283.7	405.8	457.0	573.4		1,135.4	1,812.7	1,974.0	545.2	
فجوة السيولة المتراكمة									
31 ديسمبر 2020									
خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات									
205.0	-	-	-	205.0	-	-	-	51.5	256.5
74.6	164.5	135.7	113.0	487.8	-	-	-	-	487.8
306.7	5.7	6.0	0.5	318.9	-	-	-	-	318.9
208.7	106.2	124.6	102.2	541.7	610.6	323.3	30.3	49.9	1,555.8
31.7	23.7	37.6	15.8	108.8	304.2	333.1	94.7	116.5	957.3
70.5	-	-	-	70.5	12.6	-	-	-	83.1
-	-	-	-	-	-	-	-	65.5	65.5
-	-	0.1	0.2	0.3	29.1	0.9	3.7	1.5	35.5
897.2	300.1	304.0	231.7	1,733.0	956.5	657.3	128.7	284.9	3,760.4
مجموع الموجودات									
المطلوبات									
225.4	89.9	9.0	1.9	326.2	4.1	-	-	-	330.3
20.9	-	78.7	95.4	195.0	204.2	-	-	-	399.2
-	-	-	-	-	188.5	-	-	-	188.5
291.8	54.1	44.0	22.4	412.3	0.5	-	-	1,754.6	2,167.4
154.3	-	0.1	0.2	154.6	2.6	0.6	2.7	-	160.5
692.4	144.0	131.8	119.9	1,088.1	399.9	0.6	2.7	1,754.6	3,245.9
204.8	156.1	172.2	111.8	644.9	556.6	656.7	126.0	(1,469.7)	514.5
204.8	360.9	533.1	644.9		1,201.5	1,858.2	1,984.2	514.5	
فجوة السيولة المتراكمة									

28 مشتقات مالية

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض الحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمتها للاعتبارية، إن القيمة الاعتبارية هي قيمة الموجود الأساسي الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. تشير القيم الاعتبارية إلى حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

31 ديسمبر 2021	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتبارية مليون دينار بحريني
----------------	--	--	---

مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:

عقود صرف عملات أجنبية آجلة	0.4	0.4	196.3
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	3.4	28.2	582.9
	3.8	28.6	779.2

31 ديسمبر 2020	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة للاعتبارية مليون دينار بحريني
----------------	--	--	---

مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:

عقود صرف عملات أجنبية آجلة	2.6	0.7	256.8
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	0.1	57.2	525.7
	2.7	57.9	782.5

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة محددة أو سلع أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تتبادل الأطراف عادة مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعتبارية.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تغطي الحق وليس الالتزام إما لشراء أو بيع كمية محددة من سلع ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات متوازية مع العملاء، بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الاستفادة من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. يتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر على إدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتمثل سياسة المجموعة في الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. بالنسبة للاستراتيجيات المعتمدة لإدارة أسعار الفائدة ومخاطر العملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين رقم 36 و 37 على التوالي.

تستخدم المجموعة، كجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات المشتقات المالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. ويتحقق ذلك من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات، فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط، وتفاصيل بند التحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدين الصادر والأموال المقترضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر عملة معينة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط تلك، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما يؤدي إلى تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

مليون دينار بحريني				
أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 5 سنوات إلى أكثر من 5 سنوات	
مخاطر سعر الفائدة				
تحوط الأوراق المالية الاستثمارية				
31 ديسمبر 2021				
1.9	-	14.9	170.6	395.5
5%	-	6%	5%	6%
31 ديسمبر 2020				
-	5.7	16.8	198.1	305.1
0%	5%	4%	5%	6%

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تكون القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة القبض والمشتقات المالية والموجودات الأخرى". راجع الإيضاح رقم 9.

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبند المصنفة كبند تحوط:

2021		2020	
القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	تعديلات القيمة العادلة * مليون دينار بحريني	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	تعديلات القيمة العادلة * مليون دينار بحريني
619.0	20.7	573.9	51.4

* تمثل تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة على بند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة.

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، قامت المجموعة بإثبات صافي ربح بمبلغ وقدره 34.7 مليون دينار بحريني (2020: صافي ربح قدره 33.4 مليون دينار بحريني)، والذي يمثل مكسب ناتج عن أدوات التحوط. بلغ إجمالي الخسارة الناتج من بند التحوط العائدة إلى المخاطر التي تم تحوطها 34.5 مليون دينار بحريني (2020: خسارة بمبلغ وقدره 33.7 مليون دينار بحريني).

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

تعالج تعديلات المرحلة 2 من إصلاح أيبور المسائل الناتجة أثناء إصلاح أيبور، بما في ذلك تحديد متى ستوقف تعديلات "المرحلة 1" عن التطبيق، ومتى يجب تحديث تصنيفات ووثائق التحوط، ومتى يسمح بالتحوط من سعر القياسي البديل أو سعر المرجعي البديل كمخاطر تحوط.

قدمت تعديلات "المرحلة 1" أعفاء مؤقت من تطبيق متطلبات محاسبية التحوط المحددة على علاقات التحوط المتأثرة مباشرة من إصلاح أيبور. لقد كان للإعفاءات تأثير بأن إصلاح أيبور ينبغي ألا يؤدي بشكل عام إلى إنهاء محاسبة التحوط قبل تعديل العقود. ومع ذلك، يستمر تسجيل أي عدم فعالية تحوط في قائمة الأرباح أو الخسائر. وعلاوة على ذلك، حددت التعديلات العوامل المتعلقة بموعد انتهاء الإعفاءات، والتي شملت أوجه عدم التيقن الناتجة عن إصلاح أيبور التي لم تعد موجودة.

تحدد المجموعة مخاطر أسعار الفائدة فقط على مدى أسعار الفائدة القياسية لأن التغيرات في القيمة العادلة للسندات أو القروض ذات أسعار الفائدة العائمة تتأثر بشكل جوهري بالتغيرات في أسعار الفائدة القياسية. يتم تطبيق محاسبة التحوط حيثما تستوفي علاقات التحوط الاقتصادية معايير محاسبة التحوط.

وباستخدام الأدوات المالية المشتقة لتحوط من التعرض للتغيير في أسعار الفائدة، فإن المجموعة تعرض نفسها أيضاً لمخاطر ائتمان الطرف الآخر المشتق، وهو ما لا يقابله بند التحوط.

وفي علاقات التحوط هذه، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في تأثير الطرف الآخر والمخاطر الائتمانية الخاصة بالمجموعة على القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة، وهو ما لا ينعكس في القيمة العادلة لبند التحوط التي تنسب إلى التغير في سعر الفائدة؛ والفروق في تواريخ استحقاق مقايضات أسعار الفائدة والقروض أو السندات.

ولم تكن هناك مصادر أخرى لعدم الفعالية في علاقات التحوط تلك.

يتم تضمين الجزء الفعال من مكاسب القيمة العادلة على المشتقات المالية المحتفظ بها في علاقات التحوط المؤهلة للقيمة العادلة ومكسب أو خسارة التحوط على بنود التحوط في دخل الاستثمار الآخر.

تحوطات التدفقات النقدية

في 31 ديسمبر 2021 و2020، لم تحتفظ المجموعة بأية أدوات لتحوط من التعرض للتغيرات في أسعار الفائدة والعملة الأجنبية.

البند الوارد في القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تكون القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة الدفع والمشتقات المالية والمطلوبات الأخرى". راجع الإيضاح رقم 14.

29 ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وقبولات القبول مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات الائتمانية الجزء غير المستخدم للارتباطات التعاقدية بتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، وبالأخص على هيئة قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية على الارتباطات بتقديم الائتمان، يحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة، إلا أنه من المتوقع أن يكون المبلغ المحتمل للخسارة الذي لا يمكن تحديده بسهولة، أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة لأن معظم الارتباطات بتقديم الائتمان مرهونة باحتفاظ العملاء على معايير ائتمانية محددة. إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة تقل عن سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع المبالغ المتعاقد عليها لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

تلزم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بما في ذلك الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول المجمعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته رهناً بشروط معينة محددة في العقد. إن الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم إدراجها ضمن خطابات الضمان سكيون لديها مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة، إلا أن هذه العقود تتم أساساً بأسعار فائدة عائمة.

31 ديسمبر 2021					
عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
3.4	11.5	15.3	-	-	30.2
164.0	-	-	-	-	164.0
194.2					
التزامات محتملة:					
اعتمادات مستندية	3.4	11.5	15.3	-	30.2
خطابات ضمان	164.0	-	-	-	164.0
194.2					
ارتباطات:					
ارتباطات القروض غير المسحوبة	170.1	-	-	-	170.1
عقود صرف أجنبي آجلة	-	149.9	46.4	-	196.3
مقايضات أسعار الفائدة	-	1.9	14.9	170.6	395.4
949.2					
1,143.4					

31 ديسمبر 2020					
عند الطلب	أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهر	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
2.5	20.1	13.0	-	-	35.6
177.3	-	-	-	-	177.3
212.9					
التزامات محتملة:					
اعتمادات مستندية	2.5	20.1	13.0	-	35.6
خطابات ضمان	177.3	-	-	-	177.3
212.9					
ارتباطات:					
ارتباطات القروض غير المسحوبة	181.5	-	-	-	181.5
عقود صرف أجنبي آجلة	-	162.5	94.3	-	256.8
مقايضات أسعار الفائدة	-	5.7	16.8	198.1	305.2
964.1					
1,177.0					

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سيتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

فيما يلي التعرض (بعد تطبيق عامل تحول الائتمان) والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة:

2021				
المرحلة 1 مليون دينار بحريني	المرحلة 2 مليون دينار بحريني	المرحلة 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	
210.0	19.0	14.6	243.6	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة
(0.4)	(0.2)	(3.3)	(3.9)	مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)

2020				
المرحلة 1 مليون دينار بحريني	المرحلة 2 مليون دينار بحريني	المرحلة 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	
178.7	18.4	15.4	212.5	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة
(0.5)	(0.2)	(3.4)	(4.1)	مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم 14)

فيما يلي تسوية للتغيرات في إجمالي القيمة المدرجة للارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب المرحلة:

المرحلة 1 مليون دينار بحريني	المرحلة 2 مليون دينار بحريني	المرحلة 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	
312.3	66.6	15.5	394.4	1 يناير 2021
148.2	15.2	-	163.4	تعرضات جديدة
(162.4)	(29.1)	(3.8)	(195.3)	تعرضات مستحقة / انقضت
13.6	(13.6)	-	-	تحويلات إلى المرحلة 1
(20.1)	20.2	(0.1)	-	تحويلات إلى المرحلة 2
(3.0)	-	3.0	-	تحويلات إلى المرحلة 3
2.0	(0.3)	0.1	1.8	تعديلات صرف العملات الأجنبية
290.6	59.0	14.7	364.3	في 31 ديسمبر 2021

29 ارتباطات والتزامات محتمة تمة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية تمة

المرحلة 1 مليون دينار بحريني	المرحلة 2 مليون دينار بحريني	المرحلة 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
291.9	89.1	22.0	403.0
163.9	11.8	-	175.7
(132.4)	(45.6)	(0.5)	(178.5)
68.2	(52.1)	(16.1)	-
(66.4)	66.4	-	-
(11.3)	-	11.3	-
(1.6)	(3.0)	(1.2)	(5.8)
312.3	66.6	15.5	394.4

30 إدارة المخاطر

تنطوي أنشطة المجموعة على المخاطرة على أساس منتظم من خلال أعمالها. تشمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة مستمرة. تعد إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة بشكل فعال وفي الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي يتحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة ممارسات رائدة في مجال إدارة المخاطر بهدف إدارة بيان المخاطر العامة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

يتم قياس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها وفقاً للمبادئ والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تساعد لجنة المخاطر التابعة للمجلس مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته من حيث الإشراف على إدارة ومراقبة أطر المخاطر. رئيس المخاطر هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، مما يضمن الفصل بين الواجبات والرقابة الإدارية عن الوحدات التي تنشأ عنها الأعمال التجارية - وهو مبدأ أساسي من مبادئ عملية إدارة المخاطر.

بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. إن لجنة إدارة المخاطر ولجنة مخاطر الدول ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تتألف من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وهي لجان إدارية رفيعة المستوى مسئولة عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي، كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات ومخاطر أسعار الفائدة والسيولة. تقوم لجنة مخاطر الدول المعنية بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالدول التي تم تحديد بها للقيام بالأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للبنك من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

يحتفظ قسم إدارة مخاطر الائتمان التابع للمجموعة بمعايير عالية لإدارة المخاطر وذلك عن طريق تطبيق التقنيات والمنهجيات المتاحة. وتعد بيئة الرقابة من ضمن مسؤولياته، وتستند من بين الأمور الأخرى، على مبدأ الفصل بين الواجبات والاستقلالية. أن قسم إدارة المخاطر والائتمان المسئول عن النظر في خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والحالية والدول والأقاليم والقطاعات وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسئول عن وضع وتعديل السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من حدة هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقييم وثيقة عملية تقييم ملءة رأس المال الداخلي مخاطر العنصر 2 باستفاضة وتحدد المستوى المطلوب من احتياطي رأس المال للبنك. كما أن قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول عن ضمان الالتزام بالمطلوبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل اعتماد استخدام المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وعملية تقييم ملءة رأس المال الداخلي وما إلى ذلك في البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي للمجموعة بإجراء تقييم مستقل للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة و لجنة التدقيق والالتزام.

تمت مناقشة الأنواع المختلفة من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة تلك المخاطر في الإيضاحات الواردة أدناه.

31 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنتج مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تتضمن الأنشطة التجارية للمجموعة على مخاطر الخسارة نتيجة لتعثر العملاء أو الزبائن أو الأطراف الأخرى، بما في ذلك الحكومات، من الوفاء بالتزاماتهم بما في ذلك سداد المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والضمانات والذمم المدينة الأخرى وفي الوقت المناسب. وبالتالي، فإن التعثر يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية.

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:

- الحفاظ على إطار من الضوابط للإشراف على المخاطر الائتمانية؛
- تحديد وتقييم وقياس المخاطر الائتمانية بشكل واضح ودقيق على نطاق المجموعة وداخل كل وحدة من وحدات الأعمال على حدة، من مستوى التسهيلات الفردية حتى إجمالي المحفظة؛
- مراقبة وتخطيط المخاطر الائتمانية بما يتفق مع توقعات مجلس الإدارة وتفاذي التركزات غير المرغوب فيها؛ و
- متابعة المخاطر الائتمانية والالتزام بالضوابط المتفق عليها.

يظهر تركيز المخاطر الائتمانية عندما تدخل مجموعة من الأطراف الأخرى والعملاء في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة تركيزها في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، الإقليم الجغرافي وتاريخ الاستحقاق والقطاع الصناعي. تستخدم حدود السياسة والحدود التشغيلية للحفاظ على التركزات عند المستويات المناسبة، والتي تتوافق مع مدى قبول المخاطر المحددة للشركات التجارية. تستند الحدود عادة إلى طبيعة الإقراض ومقدار معايير الائتتاب. ويتحقق التنوع، للحد من مخاطر التركيز من خلال وضع حدود قصوى لتعرضات الأطراف الأخرى الفردية. تبلغ السلطة المختصة بالتجاوزات كما هو محدد في سياسة المخاطر الائتمانية.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة التعرضات الائتمانية باستمرار والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى، وتنوع أنشطة الإقراض لتفادي التركزات غير مرغوبة فيها للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في مواقع أو شركات تجارية محددة والحصول على ضمانات جديماً كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعي ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي وكذلك على مستوى المحافظ الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكل الائتمان ومصدر سداذه. يتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل مسؤولي الائتمان والاستثمار المعنيين من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. لدى البنك مستويات صلاحيات موافقة متدرجة تبعاً لمدى المخاطر، وتضم الأفراد الذين ثبتت جدياتهم الائتمانية والاستثمارية ولجنة إدارة الائتمان ولجان المجلس. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم اعتماد جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام بأحكام سياسات مخاطر الائتمان الموضوعية. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات المخاطر الائتمانية ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة الحدود الائتمانية. إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لنبود قائمة المركز المالي والارتباطات والالتزامات المحتملة. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس إجمالي، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية، ولكن بعد عمل مخصص للخسائر الائتمانية، حسب مقتضى الحال.

2020	2021	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
236.2	261.4	أرصدة لدى بنوك مركزية
487.8	279.2	أذونات خزانة
318.9	337.5	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
1,555.8	1,607.2	قروض وسلف العملاء
886.3	911.1	اوراق مالية استثمارية
66.6	59.8	فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى
3,551.6	3,456.2	المجموع
212.9	194.2	الالتزامات محتملة
964.1	949.2	ارتباطات
1,177.0	1,143.4	مجموع الارتباطات المتعلقة بالائتمان
4,728.6	4,599.6	مجموع تعرض المخاطر الائتمانية

تقع مسؤولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على عاتق وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءاً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما أنها تقوم بمراقبة أية تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والالتزامات المنتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، إن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية للأطراف الأخرى لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للأنشطة الخارجية.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى عائد للمخاطر المعدلة وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركيز عن طريق وضع حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين أو الأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الصناعي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد إجراء تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

32 تركيز المخاطر

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

2020	2021	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
موجودات	مطلوبات	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
3,096.6	2,622.5	695.1
92.9	9.1	1.1
208.6	303.3	367.3
220.8	175.9	78.2
53.8	16.7	1.7
3,672.7	3,127.5	1,143.4
600.2	115.9	169.7
689.8	880.6	791.0
317.7	72.0	106.4
1,168.8	389.1	3.6
588.6	1,228.1	0.5
307.6	441.8	72.2
3,672.7	3,127.5	1,143.4

الإقليم الجغرافي

3,096.6	2,622.5	695.1	3,098.8	2,675.5	610.2
92.9	9.1	1.1	152.3	21.9	0.5
208.6	303.3	367.3	194.6	338.6	461.1
220.8	175.9	78.2	231.6	191.9	101.8
53.8	16.7	1.7	83.1	18.0	3.4
3,672.7	3,127.5	1,143.4	3,760.4	3,245.9	1,177.0

القطاع الصناعي

600.2	115.9	169.7	626.1	175.1	219.4
689.8	880.6	791.0	700.7	942.4	801.3
317.7	72.0	106.4	304.9	66.5	115.4
1,168.8	389.1	3.6	1,275.0	369.5	-
588.6	1,228.1	0.5	530.5	1,201.2	0.5
307.6	441.8	72.2	323.2	491.2	40.4
3,672.7	3,127.5	1,143.4	3,760.4	3,245.9	1,177.0

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 للعلاقات الائتمانية، وتدل من 1 إلى 8 إلى درجات المنتج، بينما يشير 9 و10 إلى الدرجات المتعثرة تماشياً مع توجيهات بازل 3. وتمثل الدرجات من 1 إلى 3 درجة عالية (غير مشكوك فيها إلى مخاطر ائتمان جيدة) وتمثل الدرجات من 4 إلى 6 درجة المعيار الأساسي (مرضية إلى مخاطر ائتمان مقبولة) وتمثل الدرجات من 7 إلى 8 درجة دون المستوى (مرضية إلى مخاطر ائتمانية عالية).

تشتمل طريقة تصنيف المجموعة على 19 مستوى من مستويات التصنيف لأدوات الدين. يقوم المقياس الرئيسي بتقييم التصنيفات الائتمانية الخارجية لوكالات التصنيف لأدوات الدين إلى درجة عالية ودرجة المعيار الأساسي ودرجة فات موعد استحقاقها ودرجة مضمحلة بشكل فردي. تمثل الدرجات من 1 إلى 7 درجة عالية (AAA إلى A-) وتمثل الدرجات من 8 إلى 16 درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-) وتمثل الدرجات من 17 إلى 19 درجة دون المستوى (CCC+ إلى CCC-).

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة المخاطر الائتمانية والممارسات التي تعبر عن إدارة المخاطر الائتمانية الحقيقية الكامنة لمحفظه الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة الموجودات المتعثرة.

33.1 تحليل نوعية الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والديون الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للموجودات المالية تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم المدرجة، ما لم يذكر ذلك على وجه التحديد، وفيما يتعلق بارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ الملزم بها أو المضمونة، على التوالي.

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية تتمة

33.1 تحليل نوعية الائتمان تتمة

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المجموع مليون دينار بحريني	
31 ديسمبر 2021			
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
123.3	-	-	درجة عالية (AAA إلى A-)
480.7	79.3	560.0	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
604.0	79.3	683.3	الخسائر الائتمانية المتوقعة (0.3)
603.7	79.0	682.7	صافي القيمة المدرجة
سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة			
85.8	-	-	درجة عالية (AAA إلى A-)
421.7	0.1	421.8	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
507.5	0.1	507.6	الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	-	صافي القيمة المدرجة
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية			
67.9	0.3	68.2	درجة عالية (درجة 1 إلى 3)
222.8	27.5	250.3	درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)
0.1	31.1	31.2	دون المستوى (درجة 7 إلى 8)
-	-	14.6	متعثرة (درجة 9 إلى 10)
290.8	58.9	364.3	الخسائر الائتمانية المتوقعة (0.4)
290.4	58.7	360.4	صافي القيمة المدرجة

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المجموع مليون دينار بحريني	
31 ديسمبر 2020			
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
161.9	-	-	درجة عالية (AAA إلى A-)
485.8	78.3	564.1	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
647.7	78.3	726.0	الخسائر الائتمانية المتوقعة (0.2)
647.5	77.8	725.3	صافي القيمة المدرجة
سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة			
75.7	-	-	درجة عالية (AAA إلى A-)
573.1	0.1	573.2	درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*
648.8	0.1	648.9	الخسائر الائتمانية المتوقعة
648.8	0.1	648.9	صافي القيمة المدرجة
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية			
91.9	1.6	93.5	درجة عالية (درجة 1 إلى 3)
215.3	34.4	249.7	درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)
5.1	30.7	35.8	دون المستوى (درجة 7 إلى 8)
-	-	15.4	متعثرة (درجة 9 إلى 10)
312.3	66.7	394.4	الخسائر الائتمانية المتوقعة (0.5)
311.8	66.5	390.3	صافي القيمة المدرجة

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بمبلغ وقدره 4.9 مليون دينار بحريني (2020: 5.1 مليون دينار بحريني).

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المجموع مليون دينار بحريني	
31 ديسمبر 2021			
قروض وسلف العملاء - قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة			
193.5	3.8	-	درجة عالية (درجة 1 إلى 3)
475.1	120.3	595.4	درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)
4.6	150.3	154.9	دون المستوى (درجة 7 إلى 8)
-	-	79.5	متعثرة (درجة 9 إلى 10)
673.2	274.4	1,027.1	الخسائر الائتمانية المتوقعة (3.7)
669.5	250.9	947.1	صافي القيمة المدرجة
31 ديسمبر 2020			
قروض وسلف العملاء - قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة			
176.1	3.0	-	درجة عالية (درجة 1 إلى 3)
458.4	170.6	629.0	درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)
4.6	127.6	132.2	دون المستوى (درجة 7 إلى 8)
-	-	94.0	متعثرة (درجة 9 إلى 10)
639.1	301.2	1,034.3	الخسائر الائتمانية المتوقعة (2.9)
636.2	279.9	953.9	صافي القيمة المدرجة

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المجموع مليون دينار بحريني	
31 ديسمبر 2021			
قروض وسلف العملاء - قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة			
648.7	-	-	درجة عالية (درجة 1 إلى 3)
3.0	1.4	4.4	درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)
-	9.3	9.3	دون المستوى (درجة 7 إلى 8)
-	-	9.0	متعثرة (درجة 9 إلى 10)
651.7	10.7	671.4	الخسائر الائتمانية المتوقعة (1.0)
650.7	7.8	660.1	صافي القيمة المدرجة
31 ديسمبر 2020			
قروض وسلف العملاء - قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة			
587.0	-	-	درجة عالية (درجة 1 إلى 3)
5.0	3.4	8.4	درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)
-	9.1	9.1	دون المستوى (درجة 7 إلى 8)
-	-	9.4	متعثرة (درجة 9 إلى 10)
592.0	12.5	613.9	الخسائر الائتمانية المتوقعة (3.4)
588.6	11.0	601.9	صافي القيمة المدرجة

33.2 ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

يعتمد مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- بالنسبة للإقراض التجاري، حقوق على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- بالنسبة لإقراض الأفراد، الرهون العقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق.

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم على قروض شركاتها التابعة.

تراقب المجموعة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

تتمثل سياسة المجموعة في بيع العقارات المستردة بشكل منظم. وتستخدم متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعلقة. وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة العقارات المستردة للاستخدام التجاري.

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل مختلف أنواع الموجودات المالية.

	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
موجودات المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض إدارة مخاطر القروض والسلف:		
- النقدية	33.6	40.2
- إقراض الرهن العقاري	60.6	76.2
- الأدوات المالية	738.5	765.7
- أخرى*	10.7	7.4
	23.5	25.7

* تشمل الموجودات الأخرى على تحديد الحقوق والضمانات المصرفية والمستندات العامة ووثائق التأمين وخطابات العرض والسندات الإذنية واتفاقيات القروض لأجل والفاطرات والسفن.

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

(أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد وتطبيق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. ويخصيص لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقترض. يخضع المقترضين لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل المقترض إلى درجات مختلفة من المخاطر الائتمانية.

(ج) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداة والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات وتحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على عبر مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات الخاصة بالمجموعة.

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد بأن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاقه الموجود لأكثر من 30 يوماً. ومع ذلك، كجزء من إجراءات التخفيف الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في ظل تفشي جائحة كوفيد - 19، طبقت المجموعة المعايير التنظيمية للتأخر في السداد لمدة 74 يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد مما يلي:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة 1) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (والمرحلة 2) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

(هـ) الأصول المالية المعاد التفاوض بشأنها / المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعمل وعوامل أخرى غير مرتبطة بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعمل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية.

يتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى 12 شهراً الماضية ضمن المرحلة 2. وتعتبر فترة 12 شهراً كافية لفحص مدى ملائمة التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي بموجب الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة الإدارة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة 90 يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على خرق العقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المجموعة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حالة تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل إن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ و
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حد كبير مع الإجراءات التي تطبقها المجموعة وذلك لغراض رأس المال التنظيمي.

يتم اعتبار الأداة المالية على أنها "متحسنة" وبالتالي يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة 3 عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة 12 شهراً متتالية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة 2 أو المرحلة 1 بمجرد تحسنه على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية تمة

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال تمة

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر التاريخية في السداد. وفي حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية المذكورة أعلاه والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً للأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات التقدير بشأن اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات المعنية بما في ذلك أي تنبؤات للظروف الاقتصادية المستقبلية. وكما هو الحال بالنسبة لأي تنبؤات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك النتائج المتوقعة. تعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقديراتها للنتائج المحتملة، وقد قامت بإجراء تحليل لأوجه عدم التماثل والتباين داخل مختلف المناطق الجغرافية للمجموعة ليتثبت أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة السيناريوهات المحتملة.

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

- (1) احتمالية حدوث التعثر في السداد؛
- (2) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
- (3) قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات الأسواق للوصول إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. تأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات لما يلي:

- 1 - معدلات التحسن: تعرف على أنها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.
- 2 - معدلات الاسترداد: تعرف بأنها نسبة قيمة التصفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحفوظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم باحتساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة المتعلقة بالموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمونة.
- 3 - معدلات الخصم: تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات القراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقد في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، القروض المتجددة وقروض السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون 3 سنوات في (المرحلة 2) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة 1) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة ونوع الطرف الآخر الذي يتضمن على ما يلي:

- (1) درجات المخاطر الائتمانية؛
- (2) نوع المنتج؛ و
- (3) الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد بأن التعرضات ضمن مجموعة معينة تبقى متماثلة على النحو المناسب.

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة بشأنها، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهريّة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي البنوك والمؤسسات المالية والحكومية والأوراق المالية الاستثمارية (أدوات الدين)

(ط) تقييم واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال فترة جائحة كوفيد – 19

يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عملية حساسة معقدة تتضمن على عدد كبير من المدخلات والافتراضات المترابطة والمخصص غير حساس لعامل واحد فقط. تتضمن الدوافع الرئيسية للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل رئيسي على ما يلي

- التغيرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة، تنعكس أساساً في التغيرات في تصنيفات المخاطر الداخلية / الخارجية؛
- التغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية، وبالأخص متغيرات الاقتصاد الكلي التي تتم معايرة النماذج وفقاً لها، والتي هي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخسائر الائتمانية في محفظة بنك البحرين والكويت ذات الصلة وكذلك المحفظة الائتمانية البحرينية بشكل عام؛
- التغيرات التي طرأت على قيمة الضمانات الأساسية المحتفظ بها تؤثر على الخسارة في حالة التعثر في السداد؛
- التغيرات في تصميم السيناريوهات والأوزان المخصصة لكل سيناريو؛ و
- التحويلات بين المراحل، التي يمكن أن تنتج عنها تغييرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة أو أي إعادة هيكلة لعمليات التعرض.

أدراكنا من أن البيئة الاقتصادية لا تزال غير مؤكدة وقد تتعرض تغيرات الاضمحلال المستقبلية لمزيد من التقلبات (بما في ذلك من التغيرات التي تطرأ على توقعات الاقتصاد الكلي) اعتماداً على طول عمر جائحة كوفيد – 19 وإجراءات الاحتواء ذات الصلة، وكذلك مدى فعالية إجراءات الدعم طويلة الأمد المقدمة من قبل المصارف المركزية والحكومات والمؤسسات الأخرى، قامت المجموعة بتحديث منهجية احتمالية التعثر في السداد لكي تتمكن من تسجيل وضع إجراءات الدعم بصورة فعالة في ظل تغيرات العوامل الكلية. كما أخذت المجموعة في الاعتبار في مدى ملءة تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة مقارنة بالمتطلبات المحتملة في المستقبل بناءً على تحليل فحص الضغوطات الداخلي.

وقد تم بناء النماذج التي تستخدمها المجموعة ومعاييرها باستخدام الاتجاهات والارتباطات التاريخية، بالإضافة إلى السيناريوهات الاقتصادية للنظرة المستقبلية. تستخدم المجموعة ترابط الموجودات باستخدام الصيغ المعدلة لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. وبالنظر لمدى شدة التوقعات الحالية للاقتصاد الكلي والتعقيد الإضافي الناتج عن أنظمة الدعم المختلفة والتوجيهات التنظيمية في جميع المناطق الرئيسية التي تعمل فيها المجموعة، وفقد قامت المجموعة بتحديث منهجية احتمالية التعثر في السداد لكي تتمكن من تسجيل وضع إجراءات الدعم بصورة فعالة في ظل تغير حقائق العوامل الكلية في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة نفسه.

يوضح الجدول التالي تأثير السيناريوهات المتعددة على الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 1 والمرحلة 2) المستخدمة من قبل المجموعة مقارنة بالخسائر الائتمانية المتوقعة التي كانت ستنتج عن تطبيق وزن على سيناريوهات الحالة الأساسية أو الحالة الأسوأ:

31 ديسمبر 2021	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (15:70:15)		
	سيناريو 1 (10:60:30)	سيناريو 2 (10:50:40)	مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	31.1	33.1	34.1
أوراق مالية استثمارية	0.6	0.5	0.5
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	0.6	0.6	0.6

31 ديسمبر 2020	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة (10:60:30)		
	سيناريو 1 (15:70:15)	سيناريو 2 (10:50:40)	مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	29.1	26.1	29.6
أوراق مالية استثمارية	0.7	0.7	0.7
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	0.7	0.6	0.7

34 القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلا من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض منوح لوقت عندما يتم تقديم تلك الامتيازات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة التي يواجهها المقترض وما كانت المجموعة تتوافق عليها لو لم يكن المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها خلال السنة والتي لم يكن لها تأثير جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	2021	2020
	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء		
قروض تجارية	17.8	43.0
قروض استهلاكية	1.5	3.1
	19.3	46.1

35 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي قد تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم تنفيذ الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بإجراء أي أنشطة متاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع الإيضاح 36.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل 99٪ مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام. مما يعني أن هناك نسبة 1٪ لإمكانية حدوث خسارة تزيد عن مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة من قبل النموذج. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغت القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه 0.4 مليون دينار بحريني (2020: 0.2 مليون دينار بحريني).

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً للأنظمة ملءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والافتراضات المستخدمة لاحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو لضمان أن تكون الافتراضات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقماً على أساس القيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي عن نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول التي تتخذها المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، يقوم قسم التدقيق الداخلي التابع للبنك وكذلك الخبير الاستشاري الخارجي التحقق من صحة النموذج الداخلي.

36 مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة عند مستويات مستقرة ومقبولة من أجل الحفاظ على صافي دخل فوائد ثابتة. تراقب المجموعة مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات "ماذا لو" للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات صرف العملات الأجنبية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق رئيس الخزينة، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري.

إدارة إصلاح أسعار الفائدة المرجعية والمخاطر المرتبطة بها

أنشأت المجموعة لجنة أيبور متعددة المهام لإدارة انتقالها إلى الأسعار البديلة. تتضمن أهداف لجنة أيبور تقييم مدى إشارة القروض المقدمة والتزامات القروض والمطلوبات إلى التدفقات النقدية لأيبور، وما إذا كانت هذه العقود بحاجة إلى تعديل نتيجة لإصلاح أيبور، وكيفية إدارة التواصل مع الأطراف الأخرى بشأن إصلاح أيبور. تتعاون لجنة أيبور مع وحدات الأعمال ووظائف الدعم الأخرى حسب الحاجة.

ومن أهم المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة نتيجة لإصلاح أيبور هي المخاطر التشغيلية. على سبيل المثال، إعادة التفاوض على عقود القروض من خلال التفاوض الثنائي مع العملاء وتجديد الشروط التعاقدية وتحديث النظم التي تستخدم أسعار الأيبور والمنحنيات الآجلة وتعديل الرقابة التشغيلية ذات الصلة بالإصلاح. تقتصر المخاطر المالية بصورة رئيسية على مخاطر أسعار الفائدة.

واصلت المجموعة تعديل اتفاقيات عقود القروض والسلف القائمة، بما في ذلك ارتباطات القروض على مدار سنتي 2020 و2021. وقد أدخلت هذه التعديلات لتضمينها حكماً احتياطياً ينص على أن السعر المرجعي الحالي لمؤشر ليبور بعملة الدولار الأمريكي سوف يستبدل بالسعر المرجعي البديل على التوالي عندما لم يعد مؤشر ليبور موجوداً. تقوم لجنة أيبور حالياً بوضع سياسات لتعديل الأسعار المعروضة على محفظة قروضها وارتباطات قروضها ذات المعدلات العائمة القائمة المرتبطة بمؤشر أيبور والتي سيتم استبدالها كجزء من إصلاح أيبور في جميع الأقسام الأخرى للمجموعة. سيتم تعديل عقود القروض والسلف المقدمة إلى الشركات في مفاوضات ثنائية مع الأطراف الأخرى، حسب مقتضى الحال.

36 مخاطر سعر الفائدة تتمه

إدارة إصلاح أسعار الفائدة المرجعية والمخاطر المرتبطة بها تتمه

تراقب المجموعة التقدم المحقق في الانتقال من مؤشر أيبور إلى الأسعار المرجعية الجديدة من خلال مراجعة مجموع مبالغ العقود التي لم تنتقل بعد إلى الأسعار المرجعية البديلة ومبالغ هذه العقود التي تتضمن على بنداً احتياطياً مناسباً. تعتبر المجموعة أن العقد لم ينتقل بعد إلى سعر المرجعي البديل عندما تكون الفائدة بموجب العقد مرتبطة بالسعر المرجعي لا يزال خاضعاً لإصلاح أيبور، حتى لو تضمن بنداً احتياطياً يتعامل مع وقف مؤشر أيبور القائم (يشار إليها باسم "عقد لم يتم إصلاحه").

يفصح الجدول التالي تفاصيل بشأن جميع الأدوات المالية المحتفظ بها من قبل المجموعة في 31 ديسمبر 2021 وسوف تستحق بعد 30 يونيو 2023 بالنسبة لبعض إمدادات مؤشر ليبور بعملة الدولار الأمريكي ويتعين عليها الانتقال إلى معيار الأسعار المرجعية البديلة:

الموجودات المالية غير المشتقة	المطلوبات المالية غير المشتقة	(القيمة الاعتبارية) للمشتقات
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
273.3	191.6	542.2

تواريخ إيقاف مؤشر ليبور بالدولار الأمريكي في 30 يونيو 2023

تحليل الحساسية

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021، فإن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب

يقدم الجدول الوارد أدناه تحليلاً لتعرضات مخاطر أسعار الفائدة الخاصة بالمجموعة:

2021	لغاية 3 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	غير معرضة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
أذونات خزانة	78.6	200.6	–	–	279.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	266.2	1.4	–	69.9	337.5
قروض وسلف للعملاء	822.5	173.3	570.2	41.2	1,607.2
أوراق مالية استثمارية	53.7	41.2	783.5	107.4	985.8
	1,221.0	416.5	1,353.7	218.5	3,209.7
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	200.4	20.9	4.1	29.5	254.9
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	262.9	87.6	32.7	–	383.2
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	492.7	269.3	29.5	1,334.1	2,125.6
اقتراضات لأجل	56.6	–	188.5	–	245.1
	1,012.6	377.8	254.8	1,363.6	3,008.8
فجوة مدرجة بالميزانية	208.4	38.7	1,098.9	(1,145.1)	200.9
فجوة غير مدرجة بالميزانية	581.0	(14.9)	(566.1)	(219.3)	(219.3)
مجموع فجوة حساسية الفائدة	789.4	23.8	532.8	–	–
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	789.4	813.2	1,346.0	–	–

2020	لغاية 3 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 3 أشهر إلى سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	غير معرضة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
أذونات خزانة	239.2	248.6	–	–	487.8
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	178.6	6.5	–	133.8	318.9
قروض وسلف للعملاء	760.5	208.5	522.1	64.7	1,555.8
أوراق مالية استثمارية	66.6	53.1	697.9	139.7	957.3
	1,244.9	516.7	1,220.0	338.2	3,319.8
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	291.9	10.9	4.1	23.4	330.3
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	342.7	18.8	37.7	–	399.2
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	523.9	311.5	36.6	1,295.4	2,167.4
اقتراضات لأجل	–	–	188.5	–	188.5
	1,158.5	341.2	266.9	1,318.8	3,085.4
فجوة مدرجة بالميزانية	86.4	175.5	953.1	(980.6)	234.4
فجوة غير مدرجة بالميزانية	520.0	(16.8)	(503.3)	(168.5)	(168.6)
مجموع فجوة حساسية الفائدة	606.4	158.7	449.8	–	–
فجوة حساسية الفائدة المتراكمة	606.4	765.1	1,214.9	–	–

18.6 مليون دينار بحريني (2020: زيادة قدرها 16.6 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فإن الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساسية قد لا يكون افتراضاً عملياً في البيئة الحالية، نظراً إلى المستويات المنخفضة الحالية لأسعار الفائدة، وبالتالي الحد من حركة الانخفاض في أسعار الفائدة عند 0٪، مما يترتب على ذلك تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 9.2 مليون دينار بحريني (2020: 12.7 مليون دينار بحريني)

معدل الصدمة المتوقعة (200- نقطة أساسية)	معدل الصدمة المتوقعة (200+ نقطة أساسية)	2020 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني
دينار بحريني	14.9	15.2	9.1
دولار أمريكي	3.1	0.7	–
دينار كويتي	1.6	0.6	0.7
أخرى	(1.0)	0.1	(0.6)
المجموع	18.6	16.6	9.2

إن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على رأس المال بما يقارب 9.5٪ بإجمالي 52.7 مليون دينار بحريني (2020: 8.2٪ بإجمالي 43.0 مليون دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على رأس المال بما يقارب 9.5٪ بإجمالي 52.7 مليون دينار بحريني (2020: 8.2٪ بإجمالي 43.0 مليون دينار بحريني).

37 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني. لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

معادل فائض (عجز)		
2021	2020	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
الدولار الأمريكي	177.1	100.5
اليورو	0.1	0.1
عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)	8.9	6.4
الدينار الكويتي	0.7	0.4
أخرى	0.3	0.3

بما أن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر راجع (الإيضاح رقم 35).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعة. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر العملة المحددة تحديداً.

38 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغيرات في القيمة المقابلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

فيما يلي التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة:

أسهم حقوق الملكية المتداولة		التأثير على أسهم حقوق الملكية	
2021	2020	2021	2020
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
بورصة البحرين	13.9	2.1	1.9
أسواق الأوراق المالية الأخرى	31.6	4.7	4.6
		6.8	6.5

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (يما في ذلك الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المضمومة.

31 ديسمبر 2021									
تحت الطلب	خلال شهر واحد	3 أشهر	6 أشهر	سنة واحدة	5 سنوات	10 سنوات	10 سنوات	أكثر من 20 سنة	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
65.2	116.8	48.2	9.7	11.5	5.2	-	-	-	256.6
-	0.5	1.2	82.7	79.4	232.2	-	-	-	396.0
-	5.6	-	0.3	5.8	267.2	-	-	-	278.9
1,451.7	185.4	194.3	170.4	105.0	39.3	-	-	-	2,146.1
1,516.9	308.3	243.7	263.1	201.7	543.9	-	-	-	3,077.6
164.0	-	-	-	-	-	-	-	-	164.0
170.1	-	-	-	-	-	-	-	-	170.1
الأدوات المالية المشتقة									
-	(5.0)	(7.1)	(19.4)	(19.9)	(283.6)	(336.9)	(128.6)	(54.0)	(854.5)
-	3.8	3.5	16.7	14.6	248.2	315.0	112.0	50.4	764.2
-	(1.2)	(3.6)	(2.7)	(5.3)	(35.4)	(21.9)	(16.6)	(3.6)	(90.3)

39 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نزوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بودائع قانونية مختلفة لدى البنوك المركزية، وقد حصلت على خطوط الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة وتنص على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها وحدود الفجوات بموجب الفاصل الزمني من سلم الاستحقاقات وحدود التدفقات النقدية المتراكمة بموجب الفاصل الزمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

تتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية لضمان توفر الأموال اللازمة لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من وداائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزء من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق رئيس الخزينة، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وعدم تركيز التمويل في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للسيناريو.

خلال استمرار تفشي الجائحة، قامت المجموعة بزيادة تنويع مصادر تمويلها وعززت مركز السيولة لديها. ومازالت الحكومات والسلطات النقدية والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية، بما في ذلك بنك البحرين والكويت، تتخذ إجراءات لدعم الاقتصاد والنظام المالي. تتضمن هذه الإجراءات التدابير المالية والنقدية والتدابير المالية الأخرى لزيادة السيولة وتقديم المساعدة المالية للعملاء من الأفراد والمؤسسات التجارية الصغيرة والعملاء التجاريين والشركات. وقد حافظت المجموعة على مراكز قوية لرأس المال والسيولة أعلى بكثير من الحد الأدنى الذي حدده مصرف البحرين المركزي، حيث بلغت نسبة ملاءة رأس المال 23.6٪ (31 ديسمبر 2020: 21.8٪) ونسبة تغطية السيولة 323.7٪ (31 ديسمبر 2020: 289.7٪) وصافي نسبة التمويل المستقر 136.9٪ كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 134.2٪).

39 مخاطر السيولة تتم

31 ديسمبر 2020	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	43.3	183.4	90.3	9.0	2.0	5.1	-	-	-	333.1
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	21.4	1.7	81.4	99.3	212.8	-	-	-	416.6
إقتراضات لأجل	-	5.4	-	-	5.4	219.9	-	-	-	230.7
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	1,432.3	170.6	221.3	166.1	153.1	46.0	-	-	-	2,189.4
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	1,475.6	380.8	313.3	256.5	259.8	483.8	-	-	-	3,169.8
خطابات ضمان	177.3	-	-	-	-	-	-	-	-	177.3
ارتباطات القروض غير المسحوبة	181.5	-	-	-	-	-	-	-	-	181.5
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(3.0)	(11.0)	(10.8)	(27.1)	(292.8)	(305.6)	(40.6)	(51.6)	(742.5)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	1.7	8.4	8.1	21.8	257.7	285.5	27.9	47.5	658.6
	-	(1.3)	(2.6)	(2.7)	(5.3)	(35.1)	(20.1)	(12.7)	(4.1)	(83.9)

40 المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ إجراءات رسمية لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والدعوى السلبية وما إلى ذلك. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في 31 ديسمبر 2021، كان لدى المجموعة قضايا قانونية رفعت ضدها بإجمالي 1.0 مليون دينار بحريني (2020: 1.1 مليون دينار بحريني). بناءً على إفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل أن تنشأ أية التزامات على المجموعة من تلك القضايا.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنها من تشغيل عملياتها بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسوب الرئيسية. ويتم إجراء عمليات نسخ احتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك، ويضمن ذلك أنه في حالة حدوث عطل في أنظمة الحاسوب، سيتمكن البنك من مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشأ البنك مركز مساندة إحتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. يتمثل الهدف الرئيسي من خطة استمرارية الأعمال هو ضمان أن يتمكن البنك في حالة وقوع كارثة كاملة أو جزئية، من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية إلى العملاء، وللد من أي آثار سلبية على أنشطة البنك من خلال إجراء دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، فيما يتعلق بالوظائف الهامة المحددة. لدى الشركات التابعة للبنك خطط طوارئ مماثلة لعملياتها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمراقبة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم ذاتية للمخاطر والرقابة عليها واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل 3 / توجيهات مصرف البحرين المركزي.

41 القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرى على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

إن المدخلات الجوهرية لتقييم سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3 هي معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم والنسبة للصناديق فهو معدل خصم نقص السيولة. سيؤدي انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم ومعدل خصم نقص السيولة إلى انخفاض القيمة العادلة. سيكون التأثير على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهرى إذا تغيرت متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في التقييم العادل للسندات غير المسعرة بنسبة 5٪. لم تكن هناك أية تغييرات جوهرية في أساليب التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2021 و2020:

31 ديسمبر 2021	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	677.3	5.4	-	682.7
أسهم حقوق الملكية	45.5	10.1	17.8	73.4
صناديق مدارة	-	1.3	-	1.3
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.4	-	0.4
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	3.4	-	3.4
	722.8	20.6	17.8	761.2
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.4	-	0.4
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	28.2	-	28.2
	-	28.6	-	28.6

يوضح الجدول التالي المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة:

2020 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني
2.4	2.8
(2.0)	(2.3)
فيما يلي التغييرات في عدد الأسهم في خطة الحوافز الطويلة الأجل وخطة الحوافز القصيرة الأجل:	
عدد الأسهم	
2020	2021
11,042,091	10,983,854
5,055,964	4,384,749
(5,114,201)	(5,211,184)
10,983,854	10,157,419

بلغ سعر السوق للأسهم البنك بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 0.533 دينار بحريني للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 0.505 دينار بحريني).

43 ملء رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملء رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

2020 مليون دينار بحريني	2021 مليون دينار بحريني
523.6	552.3
27.6	26.9
551.2	579.2
2,208.0	2,148.2
282.6	267.5
37.5	42.5
2,528.1	2,458.2
21.8%	23.6%
14.0%	14.0%

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لسياسات إدارة رأس المال الخاص بالمجموعة في ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً، وضمان احتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى لقيمة عدد المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

اعتمدت المجموعة إطار عمل ملء رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل 3 وذلك اعتباراً من 1 يناير 2015 وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قامت المجموعة بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قامت المجموعة بوضع إجراءات لعملية تقييم ملء رأس المال الداخلي لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج عائد رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

31 ديسمبر 2020	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	725.3	-	-	725.3
أسهم حقوق الملكية	43.3	6.7	20.3	70.3
صناديق مدارة	-	0.7	-	0.7
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	2.6	-	2.6
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	0.1	-	0.1
	768.6	10.1	20.3	799.0
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	0.7	-	0.7
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	57.2	-	57.2
	-	57.9	-	57.9

تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3

خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و2020، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة. علاوة على ذلك، لم تكن هناك أي تغييرات جوهرية في أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن المستوى 3.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

31 ديسمبر 2021	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	245.1	253.1	8.0
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	228.4	236.3	(7.9)
31 ديسمبر 2020			
	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	188.5	195.4	6.9
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	161.0	161.5	(0.5)

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي القيمة العادلة ضمن المستوى 1.

كما في 31 ديسمبر 2021 و2020، إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، بخلاف تلك المفصّل عنها في الجدول الوارد أعلاه.

42 الدفع على أساس الأسهم

في سنة 2014، اعتمد البنك الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبالتالي مراجعة وتعديل إطار عمل خطة المكافآت المتغيرة الخاصة به. تمت الموافقة على إطار عمل السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015. وقد تم الجمع بين خطة الأسهم الجديدة وإطار عمل خطة المكافآت المعدلة حديثاً والذي صدر بتكليف من مصرف البحرين المركزي والذي يعرف بخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطة الحوافز الطويلة الأجل.

خطة حوافز الأسهم القصيرة الأجل والطويلة الأجل

يتم منح حوافز الأسهم الطويلة الأجل لكبار المدراء التنفيذيين وما فوق، مع خدمة لأكثر من 12 شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة 3 سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم القصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

44 صافي نسبة التمويل المستقر

يتمثل الهدف من صافي نسبة التمويل المستقر في تعزيز مرونة بيان مخاطر السيولة لدى البنوك وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. ويحد صافي نسبة التمويل المستقر من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة القصير الأجل، ويشجع على إجراء تقييم أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة وغير المدرجة بالميزانية وتعزز استقرار التمويل.

يتم حساب صافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لتوجيهات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. إن الحد الأدنى لصافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 100٪، إلا أنه، وفقاً للتعميم رقم OG/106/2020 الصادر عن مصرف البحرين المركزي المؤرخ في 17 مارس 2020 والتعميم رقم OG/296/2020 المؤرخ في 26 أغسطس 2020، والتعميم رقم OG/431/2020 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 والتعميم رقم OG/170/2021 المؤرخ في 27 مايو 2021، والتعميم رقم OG/417/2021 المؤرخ في 23 ديسمبر 2021، تم تخفيض الحد إلى 80٪ حتى 30 يونيو 2022، لاحتواء التأثيرات المالية لكوفيد - 19. بلغ صافي نسبة التمويل المستقر الموحد للمجموعة 136.9٪ كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 134.2٪).

إن أهم العوامل وراء التمويل المستقر المتاح للمجموعة هي القاعدة الرأسمالية القوية ومحفظة الودائع الكبيرة للأفراد والشركات الصغيرة، ومحفظة كبيرة من وودائع المؤسسات غير المالية (المتعلقة بالودائع الحكومية والشركات)، وكذلك التمويل المتوسط الأجل من اتفاقيات إعادة الشراء والاقتراضات لأجل. لقد شكلت قاعدة رأس المال 21.5٪ (31 ديسمبر 2020: 21.2٪) من التمويل المستقر المتاح للمجموعة،

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2021 كما يلي:

البند	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)			
	تاريخ استحقاق غير محدد أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:				
رأس المال:				
رأس المال التنظيمي	557.6	-	-	584.4
أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	-
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:				
ودائع ثابتة	-	503.7	2.9	0.2
ودائع أقل ثباتاً	-	773.0	70.3	30.2
تمويل بالجملة:				
الودائع التشغيلية	-	-	-	-
تمويل بالجملة آخر	-	1,043.4	114.3	470.6
مطلوبات أخرى:				
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	-	30.4	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	-	116.5	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	557.6	2,467.0	187.5	527.9
التمويل المستقر المطلوب:				
صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	-	-	-	242.2
القروض والاوراق المالية الممنوحة:				
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغیر المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	-	373.4	19.8	72.3
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض: بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	360.6	89.3	895.8
قروض الرهن العقاري المنتجة، ومنها قروض: بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	3.1	-	133.2
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	-	36.8	33.2	223.4
موجودات أخرى:				
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	-	6.1	-	6.1
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	234.3	-	-	234.3
البنود غير المدرجة في الميزانية	-	960.0	-	48.0
مجموع التمويل المستقر المطلوب	234.3	1,740.0	142.3	1,324.7
نسبة صافي التمويل المستقر (٪) - كما في 31 ديسمبر 2021	136.9٪			

بينما شكلت ودائع الأفراد والشركات الصغيرة 46.7٪ (31 ديسمبر 2020: 47.4٪) من التمويل المستقر المتاح (بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالنسبة للتمويل المستقر المطلوب، فإن السبب الرئيسي وراء الانخفاض النسبي للتمويل المستقر المطلوب، مقارنةً بالتمويل المستقر المتاح، يتعلق بالمحفظة الكبيرة للأصول السائلة عالية الجودة لبنك البحرين والكويت والتي تمثل 21.4٪ من إجمالي التمويل المستقر المطلوب (قبل تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالمقارنة مع نهاية شهر ديسمبر 2020 (صافي نسبة التمويل المستقر 134.2٪)، ارتفعت هذه النسبة بشكل طفيف ويعود ذلك بالأساس إلى زيادة التمويل المستقر المتاح نتيجة لزيادة الدين لأجل الجديد بقيمة 56.6 مليون دينار بحريني وزيادة رأس المال بقيمة 28.7 مليون دينار بحريني.

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر للمجموعة وفقاً لتوجيهات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي:

	2021 مليون دينار بحريني	2020 مليون دينار بحريني
مجموع التمويل المستقر المتاح	2,723.8	2,618.4
مجموع التمويل المستقر المطلوب	1,989.8	1,951.3
صافي نسبة التمويل المستقر للمجموعة	136.9٪	134.2٪
الحد الأدنى لمطلوبات صافي نسبة التمويل المستقر	80.0٪	80.0٪

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2020 كما يلي:

البند	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
	تاريخ استحقاق غير محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة	أكثر من سنة واحدة	المجموع القيم الموزونة
	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال					
رأس المال التنظيمي	528.1	-	-	27.6	555.7
أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	-	-
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	-	499.6	3.5	0.2	478.2
ودائع أقل ثباتاً	-	723.9	81.5	37.3	762.1
تمويل بالجملة:					
الودائع التشغيلية	-	-	-	-	-
تمويل آخر بالجملة	-	1,188.7	159.0	391.7	822.4
مطلوبات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	-	61.9	-	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	-	158.1	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	528.1	2,632.2	244.0	456.8	2,618.4
التمويل المستقر المطلوب:					
صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	-	-	-	-	264.7
القروض والأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	-	415.8	7.5	46.8	112.9
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض:	-	319.6	109.1	897.8	977.4
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	0.5	-	66.5	43.5
قروض الرهن العقاري المنتجة، ومنها قروض:	-	-	-	-	-
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	-	-
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	-	61.9	60.4	194.0	243.2
موجودات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	-	12.6	-	-	12.6
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	-	248.9	-	-	248.9
البنود غير المدرجة في الميزانية	-	961.5	-	-	48.1
مجموع التمويل المستقر المطلوب	248.9	1,771.9	177.0	1,205.1	1,951.3
نسبة صافي التمويل المستقر (٪) - كما في 31 ديسمبر 2020	134.2٪				

45 نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام "الأشخاص الاعتباريين" (الأفراد) بعد أقصى قدره 20,000 ألف دينار بحريني كما هو محدد بموجب متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي.

46 نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير 1996 بهدف تزويد الموظفين بمنافع نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة 3٪ أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك 10٪ من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف 5 سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإسهامات على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

47 موجودات الأمانة

بلغت الموجودات المدارة 136.8 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 82.3 مليون دينار بحريني). ويحتفظ بهذه الموجودات بصفة ائتمانية، وتقاس بالتكلفة، ولا تدرج في القائمة الموحدة للمركز المالي. بلغ إجمالي القيمة السوق لجميع تلك الأموال 142.5 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2021 (2020: 87.7 مليون دينار بحريني).

كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة 20.1 مليون دينار بحريني (2020: 19.1 مليون دينار بحريني). ومن إجمالي المبلغ الأصلي للصندوق، فإن مدفوعات المبلغ الأصلي للقرض يعادل 17.1 مليون دينار بحريني (2020: 16.3 مليون دينار بحريني) المشتملة على مساهمات الموظفين المعنيين ومساهمة البنك التي يضمنها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن المبلغ الأصلي، تم استثمار مبلغ وقدره 7.1 مليون دينار بحريني (2020: 6.7 مليون دينار بحريني) في سندات حكومية بحرينية وسندات دول مجلس التعاون الخليجي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة تتمتع

31 ديسمبر 2021

48 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود المدرجة في القائمة الموحدة للمركز المالي وفئات الأدوات المالية:

31 ديسمبر 2021	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	284.8	284.8
أذونات خزانة	-	-	-	279.2	279.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	337.5	337.5
قروض وسلف العملاء	-	-	-	1,607.2	1,607.2
أوراق مالية استثمارية	1.3	682.7	73.4	228.4	985.8
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	78.5	78.5
مجموع الموجودات	1.3	682.7	73.4	2,815.6	3,573.0
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	254.9	254.9
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	383.2	383.2
اقتراضات لأجل	-	-	-	245.1	245.1
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	-	-	-	2,125.6	2,125.6
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	118.7	118.7
مجموع المطلوبات	-	-	-	3,127.5	3,127.5

31 ديسمبر 2020	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	256.5	256.5
أذونات خزانة	-	-	-	487.8	487.8
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	318.9	318.9
قروض وسلف العملاء	-	-	-	1,555.8	1,555.8
أوراق مالية استثمارية	0.7	725.3	70.3	161.0	957.3
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	-	-	-	66.0	66.0
مجموع الموجودات	0.7	725.3	70.3	2,846.0	3,642.3
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	330.3	330.3
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	399.2	399.2
اقتراضات لأجل	-	-	-	188.5	188.5
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	-	-	-	2,167.4	2,167.4
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	-	-	-	116.5	116.5
مجموع المطلوبات	-	-	-	3,201.9	3,201.9

49 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقابلة لسنة 2020 لتتناسب مع عرض القوائم المالية للسنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على صافي الربح أو مجموع الموجودات أو مجموع المطلوبات أو مجموعة حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً.

الإفصاح العام الإضافي لبنك البحرين والكويت – التأثير المالي لجائحة كوفيد – 19

وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم رقم: OG/259/2020 المؤرخ في 14 يوليو 2020 والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية في ظل التأثيرات الحالية لفيروس كورونا (كوفيد - 19)، تفصح المجموعة في هذا التقرير عن معلومات إضافية تتعلق بالتأثير المالي لتفشي جائحة كوفيد-19 على قوائمها المالية الموحدة ونتائج عملياتها للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

لقد انتشرت جائحة كوفيد – 19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما أدى إلى تعطيل الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية. وقد تضمنت هذه الإجراءات إغلاق الأعمال التجارية وفرض قيود على السفر والحجر الصحي وفرض قيوداً على التجمعات العامة والخاصة. ولقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض حاد في الأنشطة الاقتصادية خلال من بداية الجائحة في عدد كبير من الاقتصادات المتقدمة في النمو والناشئة.

لقد أظهرت المجموعة قوة مالية ومرونة تشغيلية بالرغم من هذه الأحداث، بالتزامن مع حماية صحة وسلامة الموظفين، ودعم العملاء في الوقت نفسه. ولا تزال هناك حالة من عدم اليقين بشأن تطور الفيروس والجائحة، ولكن خلال النصف الثاني من العام أظهر الاقتصاد بؤار تحسن وتعافي نسبي بالرجوع للحياة الطبيعية ولكن بوتيرة بطيئة وحذرة. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل حكومة مملكة البحرين لتجفيف تأثير الجائحة وإبطاء انتشار الفيروس، بالإضافة لتقديم الملحوظ في حملة التطعيم المحلية.

تعمل المجموعة باستمرار على مراقبة الوضع الحالي، وهي تعتبر موظفيها وعملائها على حد سواء في صدارة أولوياتها. ويلتزم بنك البحرين والكويت التزاماً كاملاً بدعم المجتمعات في الدول التي يعمل فيها وستبذل المجموعة جهداً إضافياً نحو دعمها لتلك المجتمعات في جميع الأوقات.

وفقاً للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها القيادة الرشيدة لمملكة البحرين لمكافحة انتشار جائحة كوفيد – 19 وتوجيهات مصرف البحرين المركزي للحد من الضغوطات المالية المفروضة على المواطنين والأعمال التجارية، فقد كون البنك فريق عمل لتنفيذ جميع هذه الإجراءات وضمان الدعم الكامل للوطن ومواطنيه وعملائنا المخلصين ولموظفينا المتفانين طوال هذه الفترة. وقد نفذ البنك عدداً من الإجراءات لضمان الاستعداد التشغيلي والمواصلة في تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات لعملائه، بما في ذلك:

- التأكد من أن العمليات التشغيلية للبنك تسير كالمعتاد؛
- توزيع الموظفين بين المكتب الرئيسي والفروع والمواقع الأخرى والعمل عن بعد من المنزل لضمان استمرارية تصريف الأعمال؛
- حلت الاجتماعات الافتراضية عبر شبكة الإنترنت محل غالبية الاجتماعات الفعلية؛
- تنفيذ بروتوكولات التعقيم وإجراءات التباعد الاجتماعي؛ و
- التواصل المستمر مع العملاء للاستفادة الكاملة من مجموعة واسعة من القنوات الإلكترونية التابعة لبنك البحرين والكويت التي يمكن الاعتماد عليها والتي تقدم تجربة متميزة للعملاء.

ومن ناحية أخرى، فقد تدخلت البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم باتخاذ إجراءات لحماية استقرار الاقتصاد العالمي بالاستعانة بمجموعة واسعة من الإجراءات بدءاً من خفض أسعار الفائدة إلى برنامج شراء الموجودات بالإضافة إلى ضخ سيولة جوهريّة في الاقتصاد.

خلال العام، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، لقد عرضت المجموعة على العملاء خيارين إضافيين لتأجيل دفع الأقساط لمدة ستة أشهر لكل خيار بدءاً من بداية 1 يناير 2021 بتمديد المدة مع الأخذ في الاعتبار الفائدة الإضافية المحتسبة وإبقاء القسط دون تغيير ودون زيادة الفائدة أو فرض رسوم. من المتوقع أن تطبيق خيار التأجيل الإضافي للقرض سوف يؤدي إلى تأخير إجمالي التدفقات النقدية للبنك بحوالي 148.1 مليون دينار بحريني. تم تمديد خيار التأجيل هذا لمدة 6 أشهر إضافية حتى يونيو 2022.

النقاط الواردة أدناه تلخص التأثير المالي العام على القوائم المالية الموحدة السنوية:

- لقد كان للخسائر الائتمانية المتوقعة المقدرّة التي تعزى إلى جائحة كوفيد – 19 تأثير سلبي بمبلغ وقدره 3.3 مليون دينار بحريني على إجمالي الموجودات الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021.
- يقدر التأثير السلبي المتعلق بجائحة كوفيد – 19 إضافة للتأثيرات المستتوعة مسبقاً، بمبلغ 5.3 مليون دينار بحريني على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للمجموعة للعام نتيجة للتأثير على أعمال بطاقات الائتمان.
- يقدر التأثير السلبي المتعلق بجائحة كوفيد – 19 إضافة للتأثيرات المستتوعة مسبقاً، بمبلغ 2.7 مليون دينار بحريني على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للمجموعة للعام نتيجة للتأثير على الدخل الناتج من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
- تأثير سلبي بمبلغ وقدره 1.1 مليون دينار بحريني على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للمجموعة للعام نتيجة لتأثير مجموع الرسوم التي أُلغيت بسبب تأجيل القروض خلال العام.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات وأوجه عدم اليقين الناتجة عن هذه الجائحة، لا يزال بنك البحرين والكويت يحتفظ بوضع قوي جداً للسيولة حيث عمل البنك على ضخ السيولة في الأسواق التي يعمل فيها لدعم الاقتصاديات المحلية وعملائه في مثل هذا الوقت الصعب. ولا تزال نسبة تغطية السيولة الموحدة وصافي نسبة التمويل المستقر الموحّد في وضع مريح للغاية عند 323.7% و136.9% على التوالي كما في 31 ديسمبر 2021، أي أعلى من الحد المخفض الذي حدده مصرف البحرين المركزي البالغ 80% والحد القياسي البالغ 100%. وعلاوة على ذلك، ظلت مؤشرات السيولة الأخرى، مثل نسبة صافي القروض والسلف إلى ودائع العملاء، عند مستويات ثابتة. وتعتبر الإدارة الحكيمة للسيولة هي ذات أهمية قصوى بالنسبة لبنك البحرين والكويت ويتم إدارة السيولة على أساس فاعل للغاية، ولكن بشكل متحفّظ.

تحرص المجموعة على الحفاظ على رسملة قوية لدعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية. وتتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية من أجل الحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والحفاظ على التنمية المستقبلية للأعمال. كما في 31 ديسمبر 2021، حافظت المجموعة على مستوى جيد من نسبة ملاءة رأس المال عند 23.6% مقارنة بالحد الأدنى لمصرف البحرين المركزي المقر للبنوك المحلية ذات الأهمية المنهجية والبالغة 14.0%.

لا ينبغي الاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه لأي أغراض أخرى. وبما أن وضع جائحة كوفيد – 19 غير مؤكد ولا يزال في مرحلة التطور، فإن التأثير الوارد أعلاه هو حسب تاريخ إعداد هذه المعلومات. حيث قد تتغير الظروف مما قد يؤدي إلى أن تكون تلك المعلومات قديمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تمثل هذه المعلومات تقييماً شاملاً وكاملاً لتأثير جائحة كوفيد – 19 على المجموعة، كما لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل مدققي الحسابات الخارجيين.

1 الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد الأطراف ذات العلاقة في مجموعة بنك البحرين والكويت بمعلومات مفصلة عن نهج البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع مراعاة البيئة التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس ملءة رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر. أصبحت قواعد وتوجيهات رأس المال بموجب اتفاقية بازل 3 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نافذة إعتباراً من 1 يناير 2015 كجزء من إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملءة رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن الإفصاحات في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 التي تم عرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي. تم تقديم الإفصاحات فيما يتعلق بحوكمة الشركات والمكافآت في الأجزاء ذات الصلة من التقرير السنوي.

2 مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل 3

إن إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي مبني على ثلاثة عناصر، مطابقة مع إطار عمل اتفاقية بازل 3 الموضوع من قبل لجنة بازل، على النحو التالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة الإشرافية، متضمنة عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن إدارة المخاطر ومعلومات حول ملءة رأس المال.

العنصر الأول

يصف العنصر الأول أسس احتساب نسبة ملءة رأس المال التنظيمي. يوضح العنصر الأول تحديد وإحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومصدر رأس المال التنظيمي. يتم احتساب نسبة ملءة رأس المال التنظيمي بقسمة رأس المال التنظيمي على مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.

تركز إتفاقية بازل 3 على زيادة كمية ونوعية رأس المال للبنوك. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يكون رأس المال فئة 1 هو المكون الرئيسي لرأس المال، ويجب أن تكون العناصر الغالبة في رأس المال فئة 1 هي الأسهم العادية والإحتياطيات. تم تطبيق الخصومات من رأس المال بشكل عام على مستوى الأسهم العادية. يجب أن يتكون الجزء المتبقي من قاعدة رأس المال فئة "1" من أدوات ثانوية ولها توزيعات أو كوبونات غير متراكمة تقديرية بالكامل، وليس لها تاريخ إستحقاق ولا حوافز للاسترداد. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع قيود على أدوات رأس المال فئة 2 والحد من مساهمته في إجمالي رأس المال التنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اتفاقية بازل 3 عدداً من المخازن الإحتياطية لرأس المال لتعزيز المحافظة على رأس المال (المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) وإنشاء مخازن إحتياطية كافية فوق الحد الأدنى المطلوب لرأس المال خلال فترات الظروف الاقتصادية الجيدة التي يمكن سحبها في فترات الضغوطات (المخزون الإحتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية) والمخزون الإحتياطي لاستيعاب الخسارة العالية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

إن الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لنسبة ملءة إجمالي رأس المال (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) هو 12.5 بالمائة، مقارنة مع 10.5 بالمائة التي أوصت بها لجنة بازل. وعلاوة على ذلك، تم إدخال حدود وحدود دنيا من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل إتفاقية بازل 3 مثل نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأسهم العادية فئة 1 بنسبة 9 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) ونسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 بنسبة 10.5 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال). في حال هبوط نسبة ملءة رأس المال إلى ما هو أدنى من 12.5 بالمائة، فإنه يتطلب تطبيق متطلبات تقارير التدابير الإضافية، ووضع خطة عمل رسمية لاتخاذ كافة المقاييس لاستعادة نسبة أعلى من مستوى الحد الأدنى المطلوب، ويتم صياغتها وتقديمها لمصرف البحرين المركزي. تم تصنيف بنك البحرين والكويت باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية من قبل مصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يتطلب بنك البحرين والكويت الحفاظ على نسبة حد أدنى فعالة لإجمالي ملءة رأس المال أعلى من 14 بالمائة بما في ذلك 1.5 بالمائة كمخزون إحتياطي باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية.

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

فيما يلي الأساليب المطبقة من قبل بنك البحرين والكويت لكل نوع من أنواع المخاطر:

(1) مخاطر الائتمان

لأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت الأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان. تشكل مخاطر الائتمان ما يقارب 90 بالمائة من المخاطر الكلية للبنك. يتمتع البنك ببنية قوية لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تم إيضاحها بالتفصيل في الإيضاحين رقم 30 و31 من التقرير السنوي. يتم تحديد الموجودات الموزونة للمخاطر عن طريق مضاعفة تعرضات الائتمان بعامل وزن المخاطر الذي يعتمد على نوع الطرف الآخر والتصنيف الخارجي له، كلما توفر ذلك.

(2) مخاطر السوق

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، يستخدم بنك البحرين والكويت أسلوب النموذج الداخلي على أساس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر لفرعه في مملكة البحرين ودولة الكويت والأسلوب الموحد لفرع جمهورية الهند. لقد تم اعتماد استخدام أسلوب النموذج الداخلي لاحتساب رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع هذا النموذج للمصادقة الدورية الداخلية والخارجية المستقلة.

(3) المخاطر التشغيلية

يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، ما لم يتم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب الموحد. لا يسمح إطار عمل رأس المال لمصرف البحرين المركزي حالياً باستخدام أسلوب المقاييس المتقدمة للمخاطر التشغيلية. لأغراض إعداد التقارير الرقابية، يستخدم بنك البحرين والكويت حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة 15 بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة.

العنصر الثاني

يحدد العنصر الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة وبصورة أساسية ملءة رأسمالها.

بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي للعنصر الثاني فإنه يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين الإحتفاظ بإجمالي ملءة رأس المال أعلى من 12.5 بالمائة، باستثناء تلك التي تم تعيينها كبنوك محلية ذات أهمية نظامية فإن الحد الأدنى لرأس المال سيكون 14 بالمائة.

يشتمل العنصر الثاني على عمليتين، كما يلي:

- عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال؛ و
- عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

تتضمن عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال على مراجعة وتقييم إدارة المخاطر ومخاطر رأس المال ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. قام بنك البحرين والكويت بوضع وثيقة لعملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال ويتناول جميع عناصر إدارة مخاطر بنك البحرين والكويت من الإدارة اليومية للمخاطر الجوهرية إلى إدارة رأس المال الإستراتيجي للمجموعة. ويوفر النمو المتوقع في الموجودات ذات المخاطر والأرباح التشغيلية وأموال المساهمين ومتطلبات رأس المال المماثلة من قبل البنك كجزء من استراتيجيته لمدة 3 سنوات المتعمدة من قبل مجلس الإدارة. وعلاوة على ذلك، يتوقع البنك قاعدة رأس المال كلما كان هناك انخفاض محتمل في مكونات رأس المال، ويتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال باللوائح التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى البنك سياسة لتوزيع الأرباح كجزء من استراتيجية إدارة رأس المال. قام البنك بتطبيق متطلبات مصرف البحرين المركزي لعملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال، تماشياً مع الإطار الزمني المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

يستخدم البنك نموذج العائد المعدل للمخاطر على رأس المال في قراراته الائتمانية من أجل تقييم مصفوفة المخاطر والمكافآت لكل تعرض من التعرضات الائتمانية. وقد اعتمد البنك إطار المخاطر المقبولة التي يتم مراجعتها بشكل دوري. كما اعتمد البنك استراتيجية إدارة المخاطر على أساس سنوي والتي تغطي جميع أنواع المخاطر ذات الصلة.

تمثل عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مراجعة مصرف البحرين المركزي لإدارة رأسمال المجموعة وتقييم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. تم تصميم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم للتأكد من قيام المؤسسات بتحديد مخاطرها الجوهرية وتخصيص رأسمال كاف وتوظيف عمليات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر. كما تقوم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم بتشجيع المؤسسات بوضع وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة، لقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تمت معالجتها ضمن إطار العمل الأساسي للعنصر الأول. الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم تغطيتها من قبل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في العنصر الأول تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر التركيز ومخاطر السمعة والمخاطر المتبقية. لقد تمت تغطية هذه المخاطر إما عن طريق رأس المال أو إدارة المخاطر أو عمليات التقليل من آثارها بموجب العنصر الثاني.

يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوطات على محفظته الإستثمارية كجزء من عملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال تماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي بشكل اعتيادي.

العنصر الثالث

يتناول العنصر الثالث المبادئ التوجيهية لانسباط السوق لضمان الإفصاح الكافي عن ممارسات إدارة المخاطر ومعايير حوكمة الشركات ومعلومات ملءة رأس المال. ينشر البنك الإفصاحات التنظيمية بشكل دوري وفي التقرير السنوي.

تشتمل الإفصاحات على معلومات مفصلة نوعياً وكمياً. إن الغرض من متطلبات إفصاحات العنصر الثالث هو استكمال العنصرين الأولين وعملية المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما. إن الإفصاحات مصممة لتمكين الأطراف المعنية ومشاركي السوق من تقييم مخاطر المؤسسة وتعرضات المخاطر، ولتشجيع جميع البنوك من خلال ضغط السوق، للتحرك في اتجاه الأساليب الأكثر تقدماً لإدارة مخاطرها.

بموجب الأنظمة الحالية، تتطلب التقارير نصف السنوية إفصاح جزئي يتكون أساساً من تحليلي كمي، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع تقارير نهاية السنة المالية.

3 هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لأغراض ملءة رأس المال، يتم تضمين جميع الشركات التابعة ضمن هيكل المجموعة. ومع ذلك، فإن منهجية ملءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تستوعب كلا من شكلي التوحيد الاعتيادي وموزونة بالمخاطر.

فيما يلي الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة الرئيسية وأساس توحيدها لأغراض ملءة رأس المال:

الشركات التابعة	المقر	الملكية	أساس التوحيد
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	100.00٪	التوحيد بالكامل
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	100.00٪	موزونة بالمخاطر
إنفيتا لخدمات لإدارة المطالبات*	مملكة البحرين	70.00٪	موزونة بالمخاطر
الشركة العالمية لخدمات الدفع (جي بي أس)**	مملكة البحرين	70.00٪	التوحيد بالكامل
الشركات الزميلة			
إنفيتا – الكويت ش.م.ك.م.*	دولة الكويت	40.00٪	موزونة بالمخاطر
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	24.27٪	موزونة بالمخاطر
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.	مملكة البحرين	23.03٪	موزونة بالمخاطر
شركة نفث ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	22.00٪	موزونة بالمخاطر
المشاريع المشتركة			
أجيلا كابيتال منجمنت المحدودة	المملكة المتحدة	50.00٪	موزونة بالمخاطر
ماغنوم بارتنرز هولدينغ ليميتد	جيرسي	49.96٪	موزونة بالمخاطر
ال اس اي جيرسي هولدينغز المحدودة بارتنرشب	جيرسي	45.00٪	موزونة بالمخاطر
شركة بي بي كي جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ك.	دولة الكويت	40.00٪	موزونة بالمخاطر
إفوك هولدينغز جيرسي المحدودة جيرسي	جيرسي	24.99٪	موزونة بالمخاطر

* المساهمة من خلال الشركة التابعة إنفيتا
** المساهمة من خلال الشركة التابعة كريدي مكس

لا توجد أي قيود على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي داخل المجموعة.

4 قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول أدناه الصلة بين قائمة المركز المالي في القوائم المالية المعلنة (قائمة المركز المالي المحاسبية) وقائمة المركز المالي التنظيمية.

الموجودات	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية المعلنة مليون دينار بحريني	قائمة المركز المالي حسب التقارير المالية التنظيمية مليون دينار بحريني	المرجع
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	284.8	284.8	
أذونات خزانة	279.2	279.2	
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	337.5	337.5	
قروض وسلف العملاء	1,607.2	1,607.2	
من ضمنها الخسارة الإئتمانية المتوقعة (1.25 بالمائة للموجودات الموازنة للمخاطر)		26.9	أ
من ضمنها صافي قروض وسلف العملاء (إجمالي الخسارة الإئتمانية المتوقعة)		1,580.3	
أوراق مالية استثمارية	985.8	985.8	
من ضمنها استثمارات في مؤسسات مالية بموجب رأسمال الأسهم العادية فئة 1		29.5	ب
من ضمنها استثمارات في مؤسسات مالية بموجب رأسمال فئة 2		2.3	ج
من ضمنها الإستثمارات الأخرى		954.0	
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	78.5	77.2	
من ضمنها الموجودات الضريبة المؤجلة المستحقة الناتجة من الفروق المؤقتة		1.4	د
من ضمنها الموجودات غير الملموسة		5.2	هـ
من ضمنها فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى		70.6	
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	65.0	67.5	
من ضمنها الإستثمارات في الأسهم الذاتية		0.8	و
من ضمنها إستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية		39.7	ز
من ضمنها الإستثمارات الأخرى		27.0	
ممتلكات ومعدات	34.7	34.3	
مجموع الموجودات	3,672.7	3,673.5	
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	254.9	254.9	
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	383.2	383.2	
إقتراضات لأجل	245.1	245.1	
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	2,125.6	2,129.3	
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	118.7	116.5	
مجموع المطلوبات	3,127.5	3,129.0	
حقوق الملكية			
رأس المال	149.8	149.8	ح
أسهم خزانة	(5.0)	(5.0)	ط
علاوة إصدار أسهم	105.6	105.6	ي
إحتياطي قانوني	72.1	72.1	ك
إحتياطي عام	64.2	64.2	ل
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	(7.9)	(7.9)	
من ضمنها التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للسندات وأسهم حقوق الملكية		(7.2)	م
من ضمنها تغيرات القيم العادلة في تحوطات التدفقات النقدية		(0.7)	ن
تعديلات تحويل عملات أجنبية	(12.2)	(12.2)	
من ضمنها يتعلق بالشركة التابعة غير الموحدة		-	س
من ضمنها يتعلق بالشركة الأم		(12.2)	ع
أرباح مبقاة	129.3	128.6	
من ضمنها خيارات أسهم الموظفين		3.9	ف
من ضمنها ما يتعلق بخسارة التعديل محسوماً منها المساعدة الحكومية		(19.4)	ص
من ضمنها الأرباح المبقاة		144.1	ق
توزيعات مقترحة	46.9	46.9	ر
العائد إلى ملاك البنك	542.8	542.1	
حقوق غير مسيطرة	2.4	2.4	
مجموع حقوق الملكية	545.2	544.5	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	3,672.7	3,673.5	

المؤسسة القانونية المدرجة ضمن النطاق المحاسبي الموحد ولكن تم استبعادها من النطاق التنظيمي الموحد:

الإسم	الأنشطة الرئيسية	مجموع الموجودات مليون دينار بحريني	مجموع أسهم حقوق الملكية مليون دينار بحريني
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية	6.0	3.8

5 مكونات رأس المال - الموحد

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لرأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتكون رأس المال التنظيمي من رأس المال فئة 1 ورأس المال فئة 2. كما ينقسم رأس المال فئة 1 إلى رأسمال الأسهم العادية فئة 1 ورأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأسمال الأسهم العادية فئة 1 من: (أ) الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل التي تستوفي معايير التصنيف على أنها أسهم عادية لأغراض تنظيمية، (ب) الإحتياطيات المفصّل عنها بما في ذلك: (1) الإحتياطيات العامة؛ (2) الإحتياطيات القانونية / التشريعية؛ (3) علاوة إصدار أسهم؛ (4) إحتياطيات القيمة العادلة الناتجة من التقييم العادل للأدوات المالية؛ (5) الأرباح المبقاة أو الخسائر (بما في ذلك صافي الربح / الخسارة لفترة إعداد التقارير المالية، سواء تمت مراجعتها أو تدقيقها)، (ج) الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة للموحد والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى (أي حقوق الأقلية) التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأسمال الأسهم العادية فئة 1، و (د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأسمال الأسهم العادية فئة 1. يتكون رأس المال الإضافي فئة 1 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة 1، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال الإضافي فئة 1، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة للموحد والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة 1 ولا يتم تضمينها في الأسهم العادية لرأس المال فئة 1، و (د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأس المال الإضافي فئة 1 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال فئة 2، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة للموحد للبنك والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 ولا يتم تضمينها في رأس المال فئة 1، (د) إحتياطي الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2، (هـ) إحتياطي إعادة تقييم الموجود الذي ينتج من إعادة تقييم الموجودات الثابتة والإستثمارات العقارية من وقت لآخر وذلك تماشياً مع التغيرات في القيم السوقية، و (و) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال فئة 2. في الوقت الحالي، يتكون رأس المال فئة 2 لبنك البحرين والكويت فقط (الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2).

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود وحدود دنيا على مكونات رأس المال التنظيمي، كما هو موضح في الجدول أدناه. كما توجد هناك قيود على مبالغ إحتياطي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي يمكن تضمينها في رأس المال فئة 2 والتي يجب أن تكون كحد أقصى 1.25 بالمائة من الموجودات الموزونة للمخاطر الإئتمانية.

اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الموحدة	
رأسمال الأساسي فئة 1	6.50%
رأس المال الإضافي فئة 1	1.50%
رأس المال فئة 1	8.00%
رأس المال فئة 2	2.00%
مجموع رأس المال	10.00%
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	2.50%
المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	1.50%

ملاءة رأس المال متضمنة المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال

رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	10.50%
رأس المال فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	12.00%
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	12.50%
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	14.00%

اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الفردي	
رأسمال الأسهم العادية الأساسية فئة 1	4.50%
رأس المال الإضافي فئة 1	1.50%
رأس المال فئة 1	6.00%
رأس المال فئة 2	2.00%
مجموع رأس المال	8.00%
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	0%

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتطلب خصم بعض التعرضات من رأس المال التنظيمي بدلاً من تضمينها في الموجودات الموزونة للمخاطر. يتطلب إطار عمل اتفاقية بازل 3 تطبيق معظم الخصومات من رأسمال الأسهم العادية فئة 1.

لا توجد عوائق على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة فيما عدا قيود على التحويلات لتأكيد تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

يقدم الجدول أدناه بياناً تفصيلياً لمكونات رأس المال التنظيمي للبنك، بما في ذلك جميع التعديلات التنظيمية. كما يقدم الجدول المرجع للمقارنة المعروضة في الجدول السابق بين قائمة المركز المالي المحاسبية وقائمة المركز المالي التنظيمية.

5 مكونات رأس المال – الموحّد تنمة

المصدر بناءً على الحروف المرجعية للقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد	مكونات رأس المال التنظيمي مليون دينار بحريني	
رأس المال الأسهم العادية فئة 1: الأدوات والاحتياطيات		
ح + ط + ي	250.4	رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة
س + ق + ر	191.0	الأرباح المبقاة
ك + ل + م + ن + ع	116.2	الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والاحتياطيات الأخرى)
	557.6	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية		
رأسمال الأسهم العادية فئة 1: التعديلات التنظيمية		
هـ	5.2	موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)
ن	(0.7)	إحتياطي تحوط التدفقات النقدية
و	0.8	الإستثمارات في الأسهم الخاصة
	5.3	
	552.3	مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة 1
	552.3	رأسمال الأسهم العادية فئة 1
	552.3	رأس المال فئة 1 (رأس المال فئة 1 = رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + رأس المال الإضافي فئة 1)
رأس المال فئة 2: الأدوات والمخصصات		
	26.9	المخصصات
	26.9	رأس المال فئة 2 قبل التعديلات التنظيمية
رأس المال فئة 2: التعديلات التنظيمية		
	-	مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة 2
	26.9	رأس المال فئة 2
	579.2	مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)
	2,458.2	مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر
نسب رأس المال والمخزون الإحتياطي		
	٪22.5	رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	٪22.5	رأس المال فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	٪23.6	مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	٪10.5	متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية وإلى متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	٪2.5	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
	لا ينطبق	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية
	٪1.5	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية
	٪22.5	رأسمال الأسهم العادية فئة 1 المتاحة لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
الحدود الدنيا الاعترافية (تختلف عن إتفاقية بازل 3)		
	٪10.5	نسبة الحد الأدنى رأسمال الأسهم العادية فئة 1 لمصرف البحرين المركزي
	٪12.0	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 لمصرف البحرين المركزي
	٪14.0	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)		
ب + ج	31.8	الإستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى
ز	39.7	الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
د	1.4	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)
الحد الأقصى القابلة للتطبيق بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2		
	32.3	المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)
أ	26.9	الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2 بموجب الأسلوب الموحد

6 ملءة رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والمحافظة على التنمية المستقبلية لأعمال البنك. كما يولي البنك إهتماماً بمدى تأثير مستوى رأس المال على عوائد المساهمين، فضلاً عن ضرورة المحافظة على التوازن بين العوائد العالية التي من الممكن أن تكون بمزيد من التكيف والمزايا والضمانات التي يوفرها مركز رأس المال السليم. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على الهيكل على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخطط العمل الإستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال، من خلال توزيع أرباح الأسهم والمدفوعات الاختيارية الأخرى وإصدار أسهم جديدة والأدوات الرأسمالية الأخرى.

وفقاً لعملية التقييم الداخلي لملءة رأس المال، يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على حد أدنى لنسبة ملءة إجمالي رأس المال بما يتجاوز رأس المال المقرر وفقاً لوثيقة عملية التقييم الداخلي (مع الأخذ في الاعتبار المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية). لقد وضع مصرف البحرين المركزي للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حالياً حد أدنى لنسبة إجمالي ملءة رأس المال وهو 14 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية).

الاستراتيجيات والأساليب المتبعة للمحافظة على نسبة ملءة رأسمال قوية

يعد بنك البحرين والكويت تقديرات استراتيجية لسنوات متعددة على دفعات سنوية والتي تتضمن على إجراء تقييم لمطلوبات رأس المال القصيرة الأجل والتنبؤ بمصادر رأس المال الطويلة الأجل.

نسب رأس المال – الموحدة والشركات التابعة أعلى من 5 بالمائة من رأسمال المجموعة

نسبة إجمالي رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1
مجموعة بنك البحرين والكويت – الموحدة	23.56%
كبردي مكس	61.92%

7 مخاطر الإئتمان – إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين والكويت لمخاطر الإئتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الإئتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمطلوبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

قام بنك البحرين والكويت بتبويب محفظة إئتمان البنود المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي، تعرضات هذه المحفظة مقسمة إلى فئات تعرض الطرف الآخر المحددة من قبل إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملءة رأس المال، الصادر عن مصرف البحرين المركزي للأسلوب الموحد لمخاطر الإئتمان. وهو يمثل وصف عالي المستوى لفئات تعرضات الطرف الآخر، ويشار إليها كمحافظ موحدة ضمن إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي والمعالجة العامة، على سبيل المثال أوزان المخاطر المستخدمة للحصول على الموجودات الموزونة للمخاطر، هي كالتالي:

محفظة الحكومات

تشتمل محفظة الحكومات على تعرضات الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. وزن المخاطر هو صفر بالمائة للتعرضات بالعملة المحلية ذات الصلة، أو أي عملة لتعرضات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. إن المطالبات بالعملات الأجنبية للحكومات الأخرى هي موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية.

بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمحددة من قبل مصرف البحرين المركزي يمكن تضمينها في محفظة الحكومات ويتم معاملتها كتعرضات موزونة للمخاطر بنسبة صفر بالمائة.

محفظة مؤسسات القطاع العام

المطالبات على القطاع العام في مملكة البحرين والمطالبات على القطاع العام بالعملة المحلية – والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة من قبل منظم البلد المعني بهم، يمكن تعيين وزن مخاطر لهم بنسبة صفر بالمائة. جميع مؤسسات القطاع العام الأخرى هي موزونة للمخاطر وفقاً لتصنيفاتها الخارجية.

محفظة البنوك

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر التعرضات القصيرة الأجل المؤهلة. تعرف التعرضات القصيرة الأجل كتعرضات بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل. كما تتضمن محفظة البنوك مطالبات من شركات إستثمارية موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية، ولكن من دون أي خيار للحصول على معاملة تفضيلية للتعرضات القصيرة الأجل.

محفظة الشركات

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة لتعرضات الشركات غير المصنفة. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر بعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين، كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة.

محفظة التجزئة التنظيمية

يتم وزن مطالبات محفظة التجزئة بنسبة 75 بالمائة باستثناء المحفظة التي فات موعد استحقاقها. وكجزء من الإجراءات التيسيرية التنظيمية التي يتطلبها مصرف البحرين المركزي استجابة لجائحة كوفيد - 19، تم خفض وزن المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة البحرينية من 75% إلى 25% حتى 30 يونيو 2022.

محفظة الرهون

يجب أن تدرج المطالبات المضمونة بالكامل على الرهون العقارية أولاً وعلى العقارات السكنية التي من المفترض استخدامها من قبل المفترض أو المستأجرة بوزن مخاطر بنسبة 75 بالمائة. تخضع مطالبات الرهون المضمونة على العقارات التجارية بوزن مخاطر بحد أدنى 100 بالمائة. إذا تم تصنيف المفترض بأدنى من BB-، يجب تطبيق وزن مخاطر مماثل لتصنيف المفترض.

محفظة الأسهم

تشتمل محفظة الأسهم على إستثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة للأسهم والصناديق المدرجة. يتم وزن مخاطر الأسهم غير المدرجة بنسبة 150 بالمائة، ما لم تخضع للمعالجات التالية. يتم تحديد مقدار أية إستثمارات جوهريّة في الشركات التجارية (تعرف "إستثمارات جوهريّة" في شركة تجارية على أنها أي إستثمار في أدوات رأس المال للشركة التجارية من قبل البنك بما يعادل أو يزيد عن 10 بالمائة من رأسمال الأسهم العادية الصادرة للشركة التجارية) أكثر من 15 في المائة (فردى) و60 في المائة (جماعي) من رأسمال البنك ("مستويات الأهمية لإجمالي رأس المال") يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة. وعلوة على ذلك، يجب أن تكون الإستثمارات الجوهريّة في الأسهم العادية للشركات المالية غير الموحدة موزونة للمخاطر بنسبة 250 بالمائة.

بالإضافة إلى المحافظ الموحدة، يتم تعيين التعرضات الأخرى للفئات التالية:

إستثمارات في محفظة الصناديق

سيتم استخدام وزن مخاطر المطالبات على الشركات لتحديد وزن مخاطر الإستثمارات في الصناديق المصنفة. سيتم تعيين وزن مخاطر للصناديق غير المصنفة بنسبة 100 بالمائة إذا كانت مدرجة وبنسبة 150 بالمائة إذا كانت غير مدرجة.

تعرضات فات موعد إستحقاقها

تتضمن هذه على المطالبات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة 100 بالمائة أو 150 بالمائة اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه القروض.

العقارات المملوكة

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (المملوكة بصورة مباشرة أو عن طريق الإستثمار في الشركات العقارية أو الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو بالترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الإستثمار العقاري). يجب أن تكون موزونة للمخاطر بنسبة 200 بالمائة. الممتلكات التي يشغلها البنك موزونة للمخاطر بنسبة 100 بالمائة.

الموجودات الأخرى وشرائح التورق المملوكة

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة 100 بالمائة، كما يتم وزن مخاطر تعرضات التورق بنسبة 20 بالمائة إلى 1,250 بالمائة، على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية.

جميع التورقات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين والكويت إن وجدت، يتم تقديمها كجزء من محفظة إستثمارات البنك.

7 مخاطر الائتمان – إفصاحات العنصر الثالث تنمة

التعرضات الكبيرة

المبلغ الفائض لأي تعرض أعلى من 15 بالمائة من رأس المال التنظيمي للبنك لأي طرف آخر أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات صلة وثيقة يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة، إلا إذا كان تعرض معفى وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم بنك البحرين والكويت التصنيفات الصادرة عن موديز وفيتش لاستنتاج وزن المخاطر بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. عندما تتفاوت التصنيفات بين وكالات التصنيف العالمية، تستخدم أعلى نسبة تصنيف من أدنى درجتي التصنيف لعرض التصنيفات المستخدمة لأغراض لملاءة رأس المال التنظيمي.

عرض مخاطر الائتمان بموجب اتفاقية بازل 3

تعرضات مخاطر الائتمان بموجب هذا التقرير تختلف عن تعرضات مخاطر الائتمان الواردة في القوائم المالية الموحدة. تنتج الفروق نتيجة لتطبيق منهجيات مختلفة، كما هو موضح أدناه:

- بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تحول إلى تعرضات ائتمان معادل عن طريق تطبيق عامل تحويل الائتمان. تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز

8 متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر

إجمالي التعرضات الائتمانية (قبل تقليل المخاطر)	الضمانات المالية المؤهلة	مخاطر الائتمان بعد تقليل المخاطر	الموجودات الموزونة للمخاطر	رأس المال التنظيمي المطلوب
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
1,091.1	–	1,091.1	49.9	7.0
0.1	–	0.1	–	–
508.4	–	508.4	275.6	38.6
1,274.0	74.1	1,199.9	930.0	130.2
544.5	4.3	540.2	396.8	55.6
128.1	0.5	127.6	95.7	13.4
108.0	–	108.0	173.3	24.3
28.3	0.1	28.2	29.4	4.1
66.5	–	66.5	118.7	16.6
98.0	–	98.0	78.8	11.0
3,847.0	79.0	3,768.0	2,148.2	300.8
–	–	–	42.5	6.0
–	–	–	267.5	37.5
3,847.0	79.0	3,768.0	2,458.2	344.3

* مدرجة ضمن الأوراق المالية الاستثمارية فئة استثمارات هي منشأة تأمين موزونة المخاطر بدلاً من خصمها من رأس المال المؤهل، وإذا تم خصمها ستخفض رأس المال المؤهل إلى 574.8 مليون دينار بحريني.

المنشأة	بلد المنشأ	نسبة الملكية	الموجودات الموزونة للمخاطر	التأثير على الراس المال التنظيمي
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب.	البحرين	6.82%	4.4	0.6

* يستخدم البنك حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة 15 بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة المعدلة للدخل الاستثنائي. بلغ متوسط إجمالي الدخل المعدل 142.7 مليون دينار بحريني لسنة 2021.

تقليل مخاطر الائتمان وسياسة تقييم الضمان

يستخدم بنك البحرين والكويت مجموعة من التقنيات لتقليل المخاطر في محافظته الائتمانية. يتضمن تقليل مخاطر الائتمان على التقييم الموضوعي لقدرة الطرف الآخر واستعداده على الوفاء بالتزاماته ضمن الأعمال الاعتيادية. يسعى البنك إلى تحسين هيكل التسهيلات والضمانات واتفاقيات الإقراض والشروط والأحكام المرتبطة بها.

يحتفظ البنك بسياسات وإجراءات مفصلة لتحديد قيمة الضمان / الأوراق المالية المقدمة لمختلف التسهيلات الائتمانية. يتم تقييم الضمانات، كحد أدنى على أساس ربع سنوي أو سنوياً حسب نوعية الضمان. وكما يتم عمل تقييمات أكثر من المعتاد حسب تقلبات السوق ومستوى تذبذب القيم العادلة. تتضمن الضمانات والدعم على الرهون العقارية والضمانات النقدية والأوراق المالية القابلة للتسويق والضمانات الشخصية وضمانات الشركات وضمانات الحكومات والمؤسسات المالية. كما تم تحديد أسس تقييم الأنواع المختلفة من الأوراق المالية مثل الأسهم وسندات الدين والعقارات بوضوح في السياسات.

9 مجموع متوسط تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

مجموع إجمالي التعرضات الائتمانية	مجموع التعرضات الممولة الائتمانية	مجموع التعرضات غير الممولة الائتمانية	متوسط التعرضات الائتمانية الربع السنوي
حكومات	1,081.1	10.0	1,137.3
مؤسسات القطاع العام	0.1	–	0.1
بنوك	491.3	17.1	506.0
شركات	1,149.6	124.4	1,284.6
التجزئة الرقابية وشركات صغيرة ومتوسطة	544.5	–	522.2
الرهن العقاري	128.1	–	118.2
أوراق مالية استثمارية	108.0	–	106.1
فات موعد إستحقاقها	28.3	–	31.9
عقارات	66.5	–	65.6
موجودات أخرى والبنود النقدية	98.0	–	103.7
مجموع مخاطر التعرضات الائتمانية	3,695.5	151.5	3,875.7

10 تركيز مخاطر الائتمان حسب الإقليم (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

دول مجلس التعاون الخليجي	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	278.9	–	5.8	–	284.7
أذونات خزانة	279.2	–	–	–	279.2
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	219.9	73.1	32.4	12.1	337.5
قروض وسلف العملاء	1,443.4	–	70.0	99.3	1,638.3
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	43.4	–	20.2	–	63.6
أوراق مالية استثمارية	756.9	19.8	84.6	96.1	985.6
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	97.5	–	1.5	7.6	106.6
مجموع التعرضات الممولة	3,119.2	92.9	208.7	220.9	3,695.5
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	122.6	0.4	11.6	16.3	151.5
مجموع مخاطر الائتمان	3,241.8	93.3	220.3	237.2	3,847.0

11 تركيز مخاطر الائتمان حسب القطاع الصناعي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

بنوك ومؤسسات مالية أخرى	إتصالي وعقاري	حكومي وقطاع عام	أفراد	أخرى	المجموع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	23.4	–	261.3	–	284.7
أذونات خزانة	–	–	279.2	–	279.2
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	337.5	–	–	–	337.5
قروض وسلف العملاء	510.7	117.5	285.6	11.1	1,638.3
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	43.8	19.8	–	–	63.6
أوراق مالية استثمارية	110.3	166.9	16.9	620.6	985.6
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	–	–	–	106.6	106.6
مجموع التعرضات الممولة	621.0	689.1	322.3	1,172.2	3,695.5
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	77.0	18.6	29.8	10.3	151.5
مجموع مخاطر الائتمان	698.0	707.7	352.1	1,182.5	3,847.0

12 تركيز مخاطر الائتمان حسب الإستحقاق (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	من 1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	من 3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	من 6 أشهر إلى 12 شهراً مليون دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	من 5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	من 10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
230.7	-	-	-	-	-	-	54.0	284.7
16.9	61.7	92.0	108.6	-	-	-	-	279.2
323.0	13.1	-	1.4	-	-	-	-	337.5
219.4	129.7	64.3	98.3	681.2	343.1	49.3	53.0	1,638.3
-	-	-	-	-	-	-	63.6	63.6
70.4	1.7	14.3	-	326.4	339.8	186.6	46.4	985.6
62.0	0.1	0.2	0.3	38.2	1.1	3.2	1.5	106.6
922.4	206.3	170.8	208.6	1,045.8	684.0	239.1	218.5	3,695.5
31.2	27.4	45.3	32.8	5.6	5.9	2.6	0.7	151.5
953.6	233.7	216.1	241.4	1,051.4	689.9	241.7	219.2	3,847.0

13 قروض مضمحلة ومخصصات

مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة					رصيد القروض المضمحلة مليون دينار بحريني
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً والمرتبة 2: الخسائر الائتمانية على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً والمرتبة 2: الخسائر الائتمانية على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المرحلة 4: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	المرحلة 5: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
48.3	36.0	20.8	1.7	5.3	تجاري وصناعي
16.2	8.9	-	-	-	حكومي وهيئات عامة
12.4	5.4	4.6	0.3	0.3	إنشائي وعقاري
7.5	7.2	3.8	0.8	2.7	أفراد
2.0	1.8	0.2	-	-	بنوك ومؤسسات مالية أخرى
2.1	0.9	1.7	0.7	0.1	أخرى
88.5	60.2	31.1	3.5	8.4	المجموع

14 التحليل الزمني للقروض المضمحلة والفائت موعد استحقاقها حسب الإقليم

دول مجلس التعاون الخليجي مليون دينار بحريني	أوروبا مليون دينار بحريني	آسيا مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
3.5	-	0.9	-	4.4
19.4	-	0.2	-	19.6
62.5	2.0	-	-	64.5
85.4	2.0	1.1	-	88.5
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً والمرتبة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً				
(30.6)	(0.2)	(0.2)	(0.1)	(31.1)
(59.9)	-	(0.3)	-	(60.2)

15 التحليل الزمني للقروض المضمحلة والفائت موعد استحقاقها حسب القطاع الصناعي

بنوك ومؤسسات مالية أخرى مليون دينار بحريني	إنشائي وعقاري مليون دينار بحريني	حكومي وقطاع عام مليون دينار بحريني	أفراد مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
2.8	0.2	-	1.2	0.2	4.4
6.1	8.7	-	4.7	0.1	19.6
39.4	3.5	16.2	1.6	1.8	64.5
48.3	12.4	16.2	7.5	2.1	88.5

16 قروض معاد هيكلتها

مليون دينار بحريني	
19.3	قروض معاد هيكلتها خلال السنة
0.5	تأثير التسهيلات والقروض المعاد هيكلتها على المخصصات

لم يكن لعمليات إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية، وهي بصورة أساسية تمديدات لمدة القرض وتعديلات على سعر الفائدة والضمانات الإضافية المستلمة.

17 إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية للمحافظ المتداولة

يتم استخدام "النموذج الداخلي لمخاطر السوق" لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لحساب مخصص رأس المال الناتج عن التعرض لمخاطر السوق (بشكل رئيسي مراكز صرف العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة) في محفظة المتاجرة. يقيس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر الحد الأقصى للخسارة المحتمل حدوثها في مراكز مخاطر محفظة المتاجرة في ظل ظروف السوق الاعتيادية بواقع درجة ثقة تعادل 99 بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام.

يحفظ بنك البحرين والكويت بمنهجية حكيمة للتعامل مع تعرضات مخاطر السوق بتوجيه من سياسة وإجراءات مخاطر السوق، ويتم مراقبة المراكز، غير المتوقفة وحدود القيمة المعرضة للمخاطر من قبل مكتب مساندة العمليات (وهو جزء من إدارة المخاطر والائتمان أي مستقلة عن مجموعة الأعمال) ويتم إرسال تقرير يومي عن المخاطر إلى الإدارة العليا.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، يتولى مكتب مساندة العمليات أيضاً تقييم المحفظة الإستثمارية بصورة مستقلة حسب السياسات والإجراءات الداخلية. كما يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوط والاختبار المرجعي لمراكز مخاطر السوق.

فحص الضغوطات

يقوم البنك بإجراء فحص للضغوطات على القيمة المعرضة للمخاطر، بموجب سيناريوهات مختلفة "ماذا لو" مثل زيادة التقلبات ومختلف العلاقات المترابطة. تستخدم منهجية فحص الضغوطات فترات حصر البيانات التاريخية للاضطراب الجوهرية وتغطي جميع أنواع المخاطر المرتبطة بفئات الموجودات المتضمنة في دفتر التداول الخاص بالبنك. ومن ثم يتم جدولة ضغوطات القيمة المعرضة للمخاطر تحت كل سيناريو من سيناريوهات "ماذا لو" ومقارنتها مع نسبة ملاءة رأس المال المماثلة. ولوحظ أن نسبة ملاءة رأس المال كانت ضمن المعايير الموضوعة من قبل مصرف البحرين المركزي، بموجب كل سيناريو من سيناريوهات الضغوطات.

القيمة المعرضة للمخاطر كما في نهاية الشهر (بواقع درجة ثقة تعادل 99 بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام)

الشهر	القيمة المعرضة للمخاطر للمخاطر مليون دينار بحريني
يناير 2021	0.20
فبراير 2021	0.24
مارس 2021	0.27
أبريل 2021	0.31
مايو 2021	0.33
يونيو 2021	0.30
يوليو 2021	0.32
أغسطس 2021	0.32
سبتمبر 2021	0.36
أكتوبر 2021	0.34
نوفمبر 2021	0.36
ديسمبر 2021	0.38

وفيما يلي ملخص للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة للفترة من يناير 2021 إلى ديسمبر 2021:

نتائج القيمة المعرضة للمخاطر لسنة 2021 (بواقع درجة ثقة تعادل 99% مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام) عالمياً (البحرين والكويت)

1 يناير 2021 إلى 31 ديسمبر 2021

الحد مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر 31 ديسمبر 2020 مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر العليا مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر العليا مليون دينار بحريني	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر مليون دينار بحريني
0.6	0.4	0.4	0.2	0.3
0.2	0.0	0.0	0.0	0.0
0.8	0.2	0.3	0.2	0.2

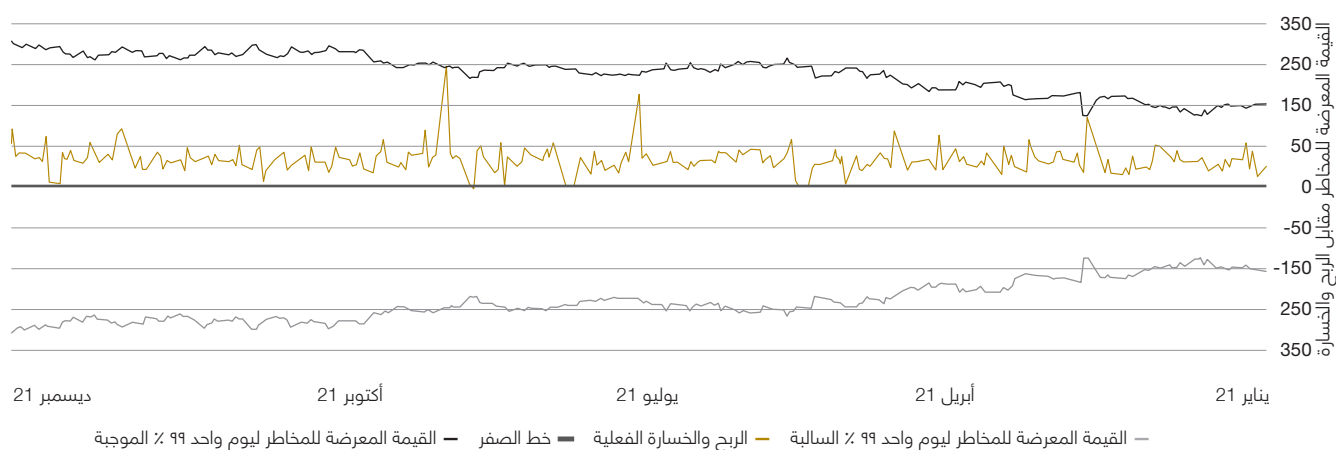
يجري البنك اختبار مرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر بصورة يومية وفقاً للأنظمة مصرف البحرين المركزي لتحديث نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، ولغرض إذا كان بإمكان النموذج توقع الخسائر المحتملة بدرجة معقولة من الدقة. وبموجب الاختبار المرجعي، يتم مقارنة الأرقام للقيمة المعرضة للمخاطر مع أرباح أو خسائر السوق (بناءً على الربح والخسارة الفعلية وكأساس افتراضي للربح والخسارة). وإذا كانت هذه المقارنة مقارنة لدرجة كافية، لا يظهر الاختبار المرجعي أية قضايا تتعلق بنوعية نموذج قياس المخاطر.

وأكدت نتائج الاختبار المرجعي للفترة من يناير 2021 إلى ديسمبر 2021 بأنه لا توجد حادثة تتجاوز فيها الخسارة اليومية للمتاجرة رقم القيمة المعرضة للمخاطر.

17 إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية للمخاطر المتداولة تنمة

يوضح الرسم التالي المتوسط اليومي للربح والخسارة (بناءً على الربح والخسارة الفعلية) مقابل القيمة المعرضة للمخاطر لمدة يوم واحد، لفترة المراجعة.

الاختبار المرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر يناير 2021 إلى ديسمبر 2021



21 صافي مكاسب من أدوات الأسهم

مليون دينار بحريني	
2.3	مكاسب محققة في الأرباح المبقاة
3.1	مكاسب غير محققة في رأسمال الأسهم العادية فئة 1

22 نسبة المديونية

في شهر نوفمبر 2018، أصدر مصرف البحرين المركزي لائحة نسبة المديونية النهائية، والتي كانت نافذة اعتباراً من 30 يونيو 2019. نسبة المديونية هي نسبة بسيطة تستخدم كمقياس تكميلي لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر. وهي تهدف إلى تقييد تعزيز نسبة المديونية في القطاع المصرفي، وتعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر من خلال اتخاذ إجراءات دعم بسيطة غير قائمة على المخاطر، وتكون بمثابة مقياس واسع النطاق للمصادر المدرجة وغير المدرجة في الميزانية لنسبة المديونية في القطاع المصرفي.

يتم قياس نسبة المديونية باعتبارها رأس المال فئة 1 مقسومة على مجموع التعرضات. ويتكون مجموع التعرضات من التعرضات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية والمشتقات المالية وتعرضات معاملات الأوراق المالية. وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي، يتعين على البنوك البحرينية تلبية متطلبات الحد الأدنى لنسبة المديونية بنسبة 3 بالمائة في جميع الأوقات، باستثناء البنوك ذات الأهمية النظامية حيث تكون نسبة الحد الأدنى أعلى عند 3.75 بالمائة. وبناءً على ذلك، باعتبار البنك أحد البنوك ذات الأهمية النظامية، فإن الحد الأدنى لنسبة المديونية لبنك البحرين والكويت هو 3.75 بالمائة. بلغت نسبة المديونية لبنك البحرين والكويت 13.75 بالمائة كما في 31 ديسمبر 2021.

وبما أن البنوك في الهند لا تزال في مرحلة ناشئة من مراحل وضع النماذج الداخلية لإدارة المخاطر، فقد قرر البنك الاحتياطي الهندي أنه، للبدء في ذلك، يجوز للبنوك أن تعتمد الأسلوب الموحد ويقاس مخاطر السوق باستخدام أسلوب "المدة"، والذي يعتبر الأسلوب الأكثر دقة لقياس مخاطر أسعار الفائدة، مقارنة بأسلوب الاستحقاق. وبناءً على ذلك، اعتمد بنك البحرين والكويت الهند الأسلوب الموحد للمدة للوصول إلى حساب مخصص رأس المال بالنسبة لمخاطر السوق. فيما يلي مخصص رأس المال المحتسب على أساس المعايير الواردة أعلاه كما في 31 ديسمبر 2021:

مخصص رأس المال	31 ديسمبر 2021 مليون دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	0.09
سعر الفائدة	0.53
المجموع	0.63

18 تركز المخاطر بالنسبة للأفراد عندما يزيد مجموع التعرضات عن الحد الإلزامي للفرد وهو 15 بالمائة

مليون دينار بحريني	
988.3	تعرضات حكومات
988.3	المجموع

19 تعرضات المشتقات المالية الإئتمانية

لم يكن لدى بنك البحرين والكويت أية تعرضات للمشتقات المالية الإئتمانية كما في 31 ديسمبر 2021.

20 مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

مليون دينار بحريني	
50.2	التداول العام للأسهم
23.2	الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة
73.4	المجموع
10.3	رأس المال المطلوب 14.0٪

القسم الرابع

محاضرات الاجتماعات

- 108 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
113 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية



محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البحرين والكويت

التاريخ: الأربعاء 24 مارس 2021
المكان: عن طريق الاتصال المرئي

رقم الجلسة: 2021/1
الوقت: 10.00 صباحاً

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيساً لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحف الأيام وأخبار الخليج و الـ GDN في 4 مارس 2021، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي إرنست ويونغ. هذا وقد عقد البنك الاجتماع وكذلك اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي تلت هذا الاجتماع عن طريق الاتصال المرئي تواكباً مع توجيهات الحكومة الموقرة ووزارة الصحة بشأن إجراءات مكافحة فيروس كورونا المستجد والحد من انتشاره في مملكة البحرين.

وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,089,736,435 سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم 1,361,736,332 أي بنسبة 80.76% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب التسجيلات المعتمدة للحضور الافتراضي لدى مسجل الأسهم المساند والتي أعلنها قبل البدء في الاجتماع.
- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
 - السيد مراد علي مراد - رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجان التدقيق والالتزام والتعيين والمزايا والحوكمة.
 - السيد محمد عبدالرحمن حسين - رئيس اللجنة التنفيذية (عن طريق الاتصال المرئي).
 - السيد هاني علي المسقطي - رئيس لجنة المخاطر (عن طريق الاتصال المرئي).
- الرئيس التنفيذي للمجموعة.
- رئيس تنفيذي لمجموعة الرقابة المالية والتخطيط (عن طريق الاتصال المرئي).
- رئيس تنفيذي لمجموعة الموارد البشرية والشؤون الإدارية (عن طريق الاتصال المرئي).
- رئيس تنفيذي لمجموعة العمليات ونظم المعلومات (عن طريق الاتصال المرئي).
- رئيس أمانة سر المجموعة.
- المستشار القانوني لدى البنك (عن طريق الاتصال المرئي).
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة (عن طريق الاتصال المرئي).
- مندوبي مصرف البحرين المركزي (عن طريق الاتصال المرئي).
- ممثل المدقق الخارجي إرنست ويونغ (عن طريق الاتصال المرئي).
- ممثل شركة بورصة البحرين (عن طريق الاتصال المرئي).
- ممثلو شركة ك. فينتك - مسجل الأسهم المساند (عن طريق الاتصال المرئي).

استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونياية عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة وذكر بأن 2020 كانت سنة غير مسبوقه للعالم أجمع وركز البنك في هذه الفترة على ثلاثة أمور رئيسية وهي صحة وسلامة موظفيه ودعم عملاءه ومواصلة أعماله بأفضل شكل ممكن بغض النظر عن تأثيرات جائحة كوفيد 19 وذلك بأن تكون جميع الخدمات متوفرة في جميع الأوقات وكذلك تكثيف جهود البنك في توفير خدمات الكترونية عالية الجودة.

ثم عرض السيد الرئيس على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. اعتماد محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد بتاريخ 2020/3/24.
بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.

قرار رقم 1-2021

"اعتمدت الجمعية العامة العادية محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 2020/3/24 كما هو".

ملاحظة: بمداخلة من السيد المساهم علي الطريف عند مناقشة الموضوع أعلاه، بارك للبنك تحقيق النتائج الجيدة وأكد بأنه ليس لديه ملاحظات على المحضر حيث أنه غطى جميع مناقشات السادة المساهمين وأكد على الجسر الإيجابي غير المسبوق للتواصل مع المساهمين عبر رئيس أمانة سر المجموعة، والجهود التي تصب في مصلحة الجميع وتمنى للبنك مواصلة النجاح وتحقيق الأفضل دائماً. وشكر السيد الرئيس المساهم علي الطريف على هذه المداخلة الإيجابية وتمنى للجميع النجاح والتوفيق.

2. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2020/12/31 وعرض موجز من الرئيس التنفيذي للمجموعة لأهم الأعمال وإنجازات البنك خلال العام.

قام الرئيس التنفيذي للمجموعة بتقديم عرض موجز تناول فيه أهم أعمال وإنجازات البنك خلال عام 2020، وأهم مؤشرات الأداء بالنسبة للبنك والاهتمام بتنمية الموارد البشرية وموضوع الاستدامة، والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسؤولية الاجتماعية. ان العرض الذي قدمه الرئيس التنفيذي هو جزء لا يتجزأ من محضر هذا الاجتماع.

ملاحظة: يتضمن المحضر مناقشات السادة المساهمين في هذا الخصوص وهي جزء لا يتجزأ من هذا المحضر.

3. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2020/12/31.

استمعت الجمعية العامة العادية لتقرير مدقق الحسابات ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات على ذلك.

4. مناقشة البيانات المالية بنهاية 2020/12/31 والمصادقة عليها.

أكد السيد الرئيس بأنه كان من ضمن مبادرات دعم العملاء وبتوجيهات من مصرف البحرين المركزي إعفاء زبائن البنك من فوائد القروض لمدة ستة شهور بلغت تكلفتها حوالي 20 مليون دينار بحريني وكان مصرف البحرين المركزي قد منح البنوك المحلية استثناءات لبعض المؤشرات الرقابية المطلوب استيفائها، على سبيل المثال مؤشر السيولة. ولكن بفضل من الله سبحانه وتعالى لم يتطلب البنك تعديل مؤشراتته المالية مما يدل على متانة البنك المالية وأعماله المتنوعة. وقد كان الأداء المالي للبنك في ظل كل هذه الظروف أكثر من جيد، وأكد أن طموحات البنك والسادة المساهمين أعلى من ذلك. وبعد المناقشة اتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

قرار رقم 2-2021

"اعتمدت الجمعية العامة العادية القوائم المالية لعام 2020 وصادقت عليها".

ملاحظة: يتضمن المحضر مناقشات السادة المساهمين في هذا الخصوص وهي جزء لا يتجزأ من هذا المحضر.

5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

- توزيع مبلغ 26,986,949.300 دينار بحريني أرباحاً نقدية عن عام 2020 بواقع 20 فلساً بحرينياً للسهم الواحد أي ما يعادل 20% من رأس المال، وسيتم توزيع الأرباح النقدية بتاريخ 2021/04/12م.
- توزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة 10 % من رأس المال المدفوع أي ما يعادل سهم واحد لكل 10 من الأسهم المملوكة بما مجموعه 13,617,363.300 دينار بحريني، ليصبح رأس مال البنك بعد الزيادة 149,790,996.500 دينار بحريني مقسم إلى 1,497,909,965 سهم.
- تحويل مبلغ 5,203,343.300 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
- تحويل مبلغ 2,601,671.600 دينار بحريني إلى الاحتياطي العام.
- اعتماد مبلغ 2,200,000 دينار بحريني للتبرعات فيما يخص البنك وشركاته التابعة.
- تدوير مبلغ 1,424,105.400 دينار بحريني كأرباح مستبقة ترحل إلى العام القادم.

قرار رقم 3-2021/1

"وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه".

6. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية. أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع دون إبداء ملاحظات عليه.

7. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2020 ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه. أوضح السيد الرئيس اهتمام البنك البالغ بهذا الموضوع وذكر بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الموضوع أعلاه بالتفصيل. ثم طلب من رئيس أمانة سر المجموعة تلاوة ملخص حوكمة الشركات للبنك.

وذكر رئيس أمانة سر المجموعة إن لدى البنك دليل عمل متكامل للحوكمة. ويقوم البنك بالإفصاح الدقيق عن ممارسات حوكمة الشركات لديه. وتتوافر المعلومات المتعلقة باللجان التابعة للمجلس واجتماعاتها ومشاركة الأعضاء فيها، برنامج التطوير المستمر لأعضاء المجلس وورش العمل التي أعدت لهذا الغرض، المعاملات الرئيسية التي تتطلب موافقة المجلس عليها وكيفية حصول أعضاء المجلس على الاستشارة الفنية، وإجراءات تقييم المجلس واللجان التابعة له والسادة الأعضاء بشكل منفرد، والهيكل الإداري والمعلومات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وتصنيفهم كمستقلين أو غير مستقلين، ومعلومات عن الإدارة التنفيذية، ومجمل مصاريف مجلس الإدارة ومكافآت الإدارة التنفيذية، مذكورة في تقرير الحوكمة الذي هو جزء من التقرير السنوي للبنك (الصفحات 26-36). وأفصح عن إجمالي رسوم المدقق الخارجي للمجموعة خلال عام 2020. ونود التنويه بأن هذه الإفصاحات متطابقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأفراد في الاحتفاظ بسرية المعلومات الشخصية.

وأضاف بأن بعض الإفصاحات الإضافية في تقرير حوكمة الشركات لعام 2020 الذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي للبنك للمبادرات التي تم تطبيقها في عام 2020 لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في البنك هي كالتالي وجميعها مذكورة في التقرير السنوي بشكل تفصيلي.

1. تفصيل المواضيع المتعلقة بسياسات التعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح وما تم عمله خلال عام 2020 لتطبيق هذه السياسات.
2. المواضيع التي لم يتم الإلتزام فيها بشكل يتماشى كلياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وتم معالجة بعضها بشكل فوري والأخرى تم وضع إطار زمني واضح لمعالجتها وهي بعض الأمور الإجرائية الخاصة بالإفصاحات المتعلقة بانتخابات مجلس الإدارة التي يجب أن تكون أكثر وضوحاً في دعوة الانتخابات وتعديلات طفيفة على شروط مرجعية بعض اللجان علماً بأنه حتى في حالة عدم تعديل شروط المرجعية كان البنك ملتزماً بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وتشكيل لجنة المخاطر التي يجب أن تعدل لزيادة عدد الأعضاء المستقلين.
3. والجدير بالذكر بأن البنك قد أجرى ثلاثة مراحل لاختبار الامتثال لمتطلبات الجهة الرقابية الخاصة بالحوكمة أولها أجرتها دائرة التدقيق الداخلي والأخرى دائرة الإلتزام بالتطبيق والثالثة عن طريق أمانة سر المجموعة.
4. نتائج تقييم المجلس والسادة الأعضاء واللجان التابعة للمجلس لعام 2019 مذكورة في التقرير السنوي للبنك. وهنا نود أن ننوه بأن المجلس قد أكمل عملية التقييم لعام 2020 أيضاً في بداية العام الجاري وجاءت النتائج بشكل عام إيجابية جداً وكانت نسبة حضور اجتماعات المجلس 100% من قبل جميع أعضاء المجلس وهناك بعض التوصيات لتطوير عمل المجلس كالتالي:
 - الاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا والرقمنة لأعمال مجلس الإدارة ولجانه.
 - إعادة تشكيل اللجان بشكل دوري لاستفادة جميع السادة الأعضاء واكتساب الخبرة في لجان أخرى.
 - النظر في عقد مزيد من الاجتماعات للجنة الأعضاء المستقلين.
 - النظر في تقليل المدة الزمنية لاجتماعات المجلس ليركز على القضايا ذات الأولوية.
 - تطوير نظام الاتصال المرئي.
5. المضي قدماً في تطوير الإطار العام للاستدامة لدى البنك.

قرار رقم 4-2021/1

"اعتمدت الجمعية العامة العادية تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2020 ولم يكن للسادة المساهمين ملاحظات عليه".

8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 552,500 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2020.

قرار رقم 5-2021/1

"وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافأة عضوية مجلس الإدارة لعام 2020 بمبلغ إجمالي هو 552,500 الف دينار بحريني".

9. تعيين مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2021م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ذكر السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بإعادة تعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي على ذلك.

قرار رقم 6-2021/1

"وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين شركة ارنست ويونغ للقيام بالمهمة".

10. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 2020/12/31.

قرار رقم 7-2021/1

"أقرت الجمعية العامة العادية الموضوع".

11. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية.

لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

مناقشات السادة المساهمين

كان لدى السادة المساهمين عدة أسئلة تخص مواضيع على جدول الأعمال كالتالي:

أسئلة المساهم السيد علي الطريف:

- أشاد السيد علي الطريف بإطلاقات مسئول البنك على وسائل التواصل الاجتماعي للاطلاع المساهمين والجمهور بالمستجدات في البنك، وبالنسبة لمؤتمر المحللين الماليين ذكر بأنه تم عقد ذلك في منتصف عام 2020 وفي الربع الأول من عام 2021 تم الإعلان عن المؤتمر في الساعة 11:45 صباحاً مع أن المؤتمر ينعقد في نفس يوم الإعلان في الساعة 2 ظهراً وهذا إشعار قصير جداً. وتمنى مواصلة عقد هذه المؤتمرات مع الإعلان عن عقدها مسبقاً بفترة معقولة ليتسنى للأعضاء في الحضور التمكن من ذلك.

رد السيد الرئيس: نطلب من الإدارة النظر في ذلك والاستجابة له.

- بخصوص موضوع الاستحواذ أود أن أوجه كلمة بسيطة وهي أن أحد المصارف الأخرى قد دفع مبالغ طائلة تتعلق بموضوع استحواذ وكان من الأفضل تجنب دفع هذه المبالغ وكان من الممكن إنشاء بنك جديد باستخدام هذه المبالغ، فأرجوا أن لا يقع بنك البحرين والكويت في نفس الخطأ وأن يكون موضوع الاستحواذ على أساس تجاري فقط. ثم سأل عن الأصول الأخرى في مجموعة الإثمار غير بنك التجزئة التي يمكن للبنك الاستحواذ عليها.

رد السيد الرئيس: في الوقت الحاضر البنك ملتزم بمذكرة التفاهم الموقعة مع الطرف الآخر التي توضح إمكانية الإفصاح عن كل شيء في وقته للاستحواذ على بنك الإثمار وبعض الأصول التابعة لشركة إثمار القابضة. وأضاف بأن الموضوع خاضع لدراسة استشارية وبمجرد الوصول إلى مراحل أخرى سوف يقوم البنك بالإفصاح عن ذلك بعد عمل الدراسة الاستشارية. وأكد السيد الرئيس بأن البنك ينظر في الأمر على أساس تجاري بحت ولا منفعة للبنك عدا ذلك.

أسئلة المساهم السيد أحمد فخرو:

- لاحظنا بأن ملاءة رأس المال قد نزلت إلى 14% في شهر إبريل من العام الماضي حيث مر البنك بأوقات صعبة.
- رد السيد الرئيس:** كانت هناك تقلبات عديدة خلال العام الماضي ولكن المهم بأن ملاءة رأس المال بنهاية العام كانت مرتفعة والإفصاح المرحلي مطلوب ومع الوقت تحسن الوضع واليوم تحسن بشكل جيد جدا.
- بالنسبة لمؤشرات السيولة المذكورة في عرض الرئيس التنفيذي للمجموعة وهي مؤشرات جيدة فلماذا لم تذكر في الصفحات الأولى (الصفحة 5) من التقرير السنوي؟
- رد السيد الرئيس:** فعلا مؤشرات السيولة ممتازة والمصرف المركزي قد منح البنوك فرصة بتخفيض المؤشرات خلال العام الماضي ولكن البنك لم يحتاج لذلك. بالنسبة للدولار الأمريكي كان هناك بعض التأثير خلال العام في ظل الأوضاع الصعبة محليا واقليميا ودوليا. وأضاف بأنه لا يوجد هناك ما لا يفصح البنك عنه وسوف تنظر الإدارة في إبراز هذه المؤشرات في الصفحات الأولى من التقرير السنوي في المستقبل.
- لاحظنا بأن بعض الشركات الزميلة قد حققت خسائر.
- رد السيد الرئيس:** خلال العام في ظل الأوضاع الصعبة والسنة الاستثنائية حققت بعض الشركات الزميلة مثل شركة التسهيلات التجارية وشركة بنفنت نتائج دون التوقعات لأسباب مختلفة. ونظرا لامتلاك البنك حصة كبيرة فيها أثر ذلك على المردود من هذه الشركات.
- لماذا لم يحتوي التقرير السنوي للبنك على معلومات القروض المتعثرة وما هي نسبة هذه القروض؟
- رد الرئيس التنفيذي للمجموعة:** هذه المعلومات مذكورة في التقرير السنوي في الصفحة 78.
- لماذا انخفض ترتيب البنك بالنسبة لموضوع الاستدامة ESG حيث كان الترتيب السادس في عام 2018 إلى 13 في العام 2020 ومتى سوف يقوم البنك بتطوير إطار الاستدامة؟
- رد الرئيس التنفيذي للمجموعة:** شرع البنك في عام 2020 بإعداد دراسة شاملة للاستدامة وتم تشكيل لجنة من الإدارة لهذا الغرض ويتوقع الانتهاء من اعتماد الإطار العام في عام 2021. وبناء عليه سيتم تحديد المحاور الأساسية والمؤشرات وفي ظل غياب إطار عام معتمد من البنك فإن التقييم والمقارنات قد تكون غير دقيقة.
- إن زيادة النسبة المئوية من الأرباح للاستخدامها في مبادرات المسؤولية الاجتماعية شيء يشكر عليه البنك ولماذا لا يقر البنك نسبة من الأرباح لذلك؟
- رد السيد الرئيس:** لا يرى المجلس وجود علاقة بين الأرباح الصافية السنوية مع مبادرات المسؤولية الاجتماعية وفي نفس الوقت يولي البنك الاهتمام بهذا الجانب.
- لماذا لا يوجد للبنك خط ساخن والذي اقترناه قبل عامين؟
- رد السيد الرئيس:** نطلب من الإدارة النظر في هذا المقترح والاستجابة له.
- يوجد لدي تعليق بالنسبة لنسبة للديون المتعثرة، لماذا لا تذكر من ضمن المؤشرات المالية في الصفحات الأولى من التقرير السنوي؟
- رد السيد الرئيس:** سوف تنظر الإدارة في إبراز هذه المؤشرات في الصفحات الأولى من التقرير السنوي في المستقبل بالإضافة إلى مؤشرات السيولة.

أسئلة السيد ميسان المسقطي (ممثّل شركة الإثمار القابضة):

- لماذا انخفضت محفظة القروض خاصة في قطاع الشركات وكذلك ودائع العملاء عن عام 2019؟

رد السيد الرئيس: إن مقارنة عامي 2019 و2020 صعبة جدا والبيئة التشغيلية مختلفة ولم يكن هناك طلبات إئتمانية عديدة في قطاع الشركات في عام 2020 بل أصبح البنك بصدد معاونة عملاءه في هذا القطاع على تعدي هذه المرحلة الصعبة وكان الضرر الأكبر على قطاع الشركات وهذا أمر طبيعي. وبالنسبة للودائع المؤسسية والحكومية قامت الحكومات بسحب بعض هذه المبالغ وخاصة في فرع البنك بدولة الكويت.

- لماذا لا نرى تمثيل المرأة في الإدارة التنفيذية؟

رد الرئيس التنفيذي للمجموعة: يولي البنك اهتماما خاصا بهذا الموضوع وقد تم تعيين خمس سيدات في عام 2020 في مجالس إدارات البنك وشركاته التابعة. أما بالنسبة للمناصب الإدارية فإن لدى البنك عدة سيدات في الإدارة المتوسطة ويعمل على تطويرهن لتولي مناصب قيادية ويأمل تحقيق ذلك في المستقبل القريب.

أسئلة السيد رياض يوسف (ممثّل إحدى البنوك المحلية):

- ماهي توقعات البنك بالنسبة لملاءة رأس المال خلال عام 2021؟

رد السيد الرئيس: من الصعب توقع أي شيء في الوقت الحاضر لعدم استقرار الأوضاع. وأضاف بأننا لم نصل بعد إلى نهاية الجائحة ومعرفة تأثيرها بشكل كامل.

- لاحظنا إن نسبة الكفاءة قد تأثرت خلال العام.

رد السيد الرئيس: تتأثر نسبة الكفاءة بعاملين الدخل والمصروفات وكانت نسبة الكفاءة مقبولة في الأعوام السابقة ولكنها تأثرت خلال عام 2020 بسبب عدم نمو الدخل بسبب الجائحة وأما جانب المصروفات يعمل البنك على السيطرة على المصروفات أو خفضها إن أمكن. وأضاف الرئيس التنفيذي للمجموعة بأنه من جانب المصروفات ومع كل مشاريع التحول الرقمي لم تزد المصروفات عن العام السابق.

وشكر السيد الرئيس الجميع على الحضور والمشاركة في الاجتماع. وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة 11:20 من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر لبدء مناقشة بنود الجمعية العامة غير العادية.

والله ولي التوفيق ، ، ،

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

أحمد عبدالقدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك البحرين والكويت

التاريخ: الأربعاء 24 مارس 2021

المكان: عن طريق الاتصال المرئي

رقم الجلسة: 2021/1

الوقت: 11.20 صباحاً

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيساً لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة غير العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحف الأيام وأخبار الخليج والـ GDN في 4 مارس 2021، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ.

وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,089,736,435 سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم 1,361,736,332 أي بنسبة 80.76% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، حسب التسجيلات المعتمدة للحضور الافتراضي لدى مسجل الأسهم المساند والتي أعلنها قبل البدء في الاجتماع.
 - أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
 - السيد مراد علي مراد - رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجان التدقيق والالتزام والتعيين والمزايا والحوكمة.
 - السيد محمد عبدالرحمن حسين - رئيس اللجنة التنفيذية (عن طريق الاتصال المرئي).
 - السيد هاني علي المسقطي - رئيس لجنة المخاطر (عن طريق الاتصال المرئي).
 - الرئيس التنفيذي للمجموعة.
 - رئيس تنفيذي لمجموعة الرقابة المالية والتخطيط (عن طريق الاتصال المرئي).
 - رئيس تنفيذي لمجموعة الموارد البشرية والشؤون الإدارية (عن طريق الاتصال المرئي).
 - رئيس تنفيذي لمجموعة العمليات ونظم المعلومات (عن طريق الاتصال المرئي).
 - رئيس أمانة سر المجموعة.
 - المستشار القانوني لدى البنك (عن طريق الاتصال المرئي).
 - مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة (عن طريق الاتصال المرئي).
 - مندوبي مصرف البحرين المركزي (عن طريق الاتصال المرئي).
 - ممثل المدقق الخارجي أرنست ويونغ (عن طريق الاتصال المرئي).
 - ممثل شركة بورصة البحرين (عن طريق الاتصال المرئي).
 - ممثلو شركة ك. فينتك - مسجل الأسهم المساند (عن طريق الاتصال المرئي).
- وعرض السيد الرئيس المواد المدرجة على جدول الأعمال كما يلي:

1. اعتماد محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ 24 مارس 2020.
بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.

قرار رقم 1-2021

"اعتمدت الجمعية العامة غير العادية محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ 2020/3/24 كما هو".

2. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ 136,173,633.200 دينار بحريني مقسم إلى 1,361,736,332 سهم إلى مبلغ 149,790,996.500 دينار بحريني مقسم إلى 1,497,909,965 سهم وذلك لتوزيع أسهم المنحة.

قرار رقم 2-2021

"وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه".

3. تعديل المادة (7) من عقد التأسيس "رأس المال الصادر والمدفوع" والمادة (7) من النظام الأساسي "رأس المال الصادر والمدفوع" وفقا لزيادة رأس المال الصادر والمدفوع إلى مبلغ 149,790,996.500 دينار بحريني.

قرار رقم 3-2021

"وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه".

4. تفويض مجلس الإدارة أو من يعينه المجلس بالقيام بكافة الخطوات اللازمة مع الجهات المختصة في مملكة البحرين من أجل الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة.

قرار رقم 4-2021

"وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه".

5. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية.

لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

وفى الختام شكر السيد الرئيس الجميع على تشريفهم بالحضور، وتمنى أن تكلل مساعي وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بالنجاح بتكاتفهم جميعاً للسير بالبنك نحو آفاق التقدم متمنيا لمملكة البحرين تجاوز الأزمة الحالية لتفشي جائحة فايروس كورونا المستجد وتجاوز التأثيرات الصحية والاقتصادية لذلك.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة غير العادية اجتماعها في تمام الساعة 11:35 من ظهر نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولي التوفيق ، ، ،

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

أحمد عبدالقدوس أحمد
رئيس أمانة سر المجموعة